الوفاء بالعهد
وتحقيق الطموحات

التقرير الوطني الثاني
للأهداف الإنمائية للألفية
الأردن ٢٠١٠

وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الأمم المتحدة في الأردن

تقديم

يعتبـر إعـلان الألفية في عـام ٢٠٠٠ لحظة تاريخية للأمـم المتحدة، والمجتمـع الدولي. ومنذ تبنيـه، فقـد نجح الإعـلان في حث الحكومـات وتحفيزها لبـذل جهود كبيرة جنبـا إلى جنب مع منظمـات المجتمـع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وذلـك للوصول إلى غاية واحدة وهي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي تلبية احتياجات الفقراء على كافة المسـتويات المحلية والإقليمية والدولية.

هـذا وقد تم إعـداد التقرير الوطني الأول حـول تحقيق الأهداف الإنمائية فـي الأردن في عام ٢٠٠٤، وبجهد وتعاون مشترك ما بين الحكومة الأردنية والأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحـدة الإنمائـي في الأردن ، وقد كان للتقرير مسـاهمة فاعلة في رسـم السياسـات واتخاذ إجراءات للوصول إلى تحقيق الأهداف بحلول العام ٢٠١٥، حيث تم موائمة هذه الأهداف وغاياتها ومؤشراتها وتكيفها ضمن الخطط الوطنية التي تعكس الأولويات التنموية في الأردن.

كذلك تعمل الحكومة حالياً على موائمة الأهداف والمؤشـرات ضمن البرنامج الوطني التنموي التنفيـذي للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، في حيـن تعمل الأمم المتحدة من خلال برامجها في الأردن على تهيئة إطار عمل يسـتهدف تسريع تقدم المملكة في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبالمثـل، يوفـر التقرير الوطني الثاني للعام ٢٠١٠ مدخلات وخطوط عمل تسـتهدف التنمية والتخطيط على المستوى الوطني. وهو بذلك يبرز التقدم الذي أحرزه الأردن في سبيل تحقيق رؤيتـه التنمويـة، ويركز على الخطوات المطلوبـة للمرحلة القادمة. كما يبيـن التقرير التقدم الحاصـل باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتحديات التي يواجهها الأردن في الوصول إلـى الأهـداف الثمانية، مع الأخـذ بعين الإعتبار تهيئـة البيئة المواتية المطلوبـة لتحقيق تلك الأهداف بحلول العام ٢٠١٥.

لقـد تـم إعداد هذا التقرير وفق نهج تشـاركي من قبـل الحكومة الأردنية ممثلـة بكافة الجهات المعنية، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وقد تم إثراء التقرير من خلال عدد من ورش العمل وجلسات الحوار والنقاش، والذي شاركت فيها جميـع الجهات المعنية على الصعيد الوطني، مما أبرز أهمية الأهداف الإنمائية للألفية في الحوار التنمـوي. كما سـيكون التقرير بمثابـة مرجع للحكومـة وغيرها من الجهـات المعنية لتزويدهم بالمؤشرات لإعداد الخطط والإستراتيجيات التنموية الوطنية، ذات العلاقة في هذا المجال.

ومع أن الأردن يسـير في المسـار الصحيح من حيث تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هنـاك تحديات كبيرة ما زالت قائمة تعيـق التقدم الحاصل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول العام ٢٠١٥، والتي من أهمها آثار الأزمة المالية العالمية، وارتفاع أسعار النفط والغذاء، التحديات البيئية وشـح المياه، إضافة إلى اسـتقرار التقدم في العديد من المؤشـرات في العقد الماضي وذلك بعد التحسـن السـريع الذي حصل في عقد التسعينيات. ومن خلال هذا التقرير فالحكومـة الأردنية تؤكـد التزامها تجاه الأهداف الإنمائية للألفيـة. وتحقيق الأهداف من خلال الجهود المتضافرة لجميع الجهات المعنية، حكومية وأهلية ودولية.

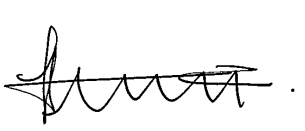

لوك ستيفنز
المنسق المقيم للأمم المتحدة

د. جعفر حسان
وزير التخطيط والتعاون الدولي

جدول المحتويات

المقدمة والملخص التنفيذي **٦.**

الهدف الأول **١٣**
القضاء على الفقر المدقع والجوع ١٣
مـقـدمـة ١٦
التقدم المنجز ١٧
القضايا والتحديات الأساسية ٢١
الطريق إلى الأمام ٢١

الهدف الثاني **٢٥**
تحقيق تعميم التعليم الأساسي ٢٥
المقدمة ٢٩
التـقـدم المنـجـز ٢٩
القضايا والتحديات الأساسية ٣٣
الطريق إلى الأمام ٣٤

الهدف الثالث **٣٩**
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٣٩
مـقـدمـة ٤٣
التـقـدم المنـجـز ٤٣
القضايا والتحديات الأساسية ٤٧
الطريق إلى الأمام ٤٨

الهدف الرابع **٥١**
تخفيض وفيات الأطفال ٥١
مقدمة ٥٤
التقدم المنجز ٥٤
القضايا والتحديات الأساسية ٥٦
الطريق إلى الأمام ٥٦

الهدف الخامس **٥٩**
تحسين صحة الأمهات ٥٩
مقدمة ٦٢
التقدم المنجز ٦٢
القضايا والتحديات الأساسية ٦٥
الطريق إلى الأمام ٦٦

الهدف السادس **٦٩**
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/
الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض ٦٩
مقدمة ٧٢
التقدم المنجز ٧٢
القضايا والتحديات الأساسية ٧٥
الطريق إلى الأمام ٧٦

الهدف السابع **٧٩**
ضمان الاستدامة البيئية ٧٩
مـقـدمـة ٨٢
التـقـدم المنـجـز ٨٢
القضايا والتحديات الأساسية ٨٦
الطريق إلى الأمام ٨٧

الهدف الثامن **٩١**
تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية ٩١
مقدمة ٩٤
التقدم المنجز ٩٦
القضايا والتحديات الأساسية ٩٧
تداعيات الأزمة العالمية ٩٩
الطريق إلى الأمام ١٠٠

العد التنازلي إلى عام ٢٠١٥ ١.٢
مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ١.٣
الملحق ١.٥

المقدمة والملخص التنفيذي

في شهر أيلول من العام ٢٠٠٠ عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، والذي تبنت فيه ١٨٩ دولة من بينها الأردن وثيقة إعلان الألفية. وقد حدد هذا الإعلان رؤية جماعية للمستقبل جاءَت في ثمانية أهداف تتعلق بالفقر، والتعليم، وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، والصحة خاصة المتعلقة بالأمهات والأطفال، والبيئة، والشراكة بين البلدان، وقد تم تحديد العام ٢٠١٥ عاماً لتحقيق هذه الأهداف.

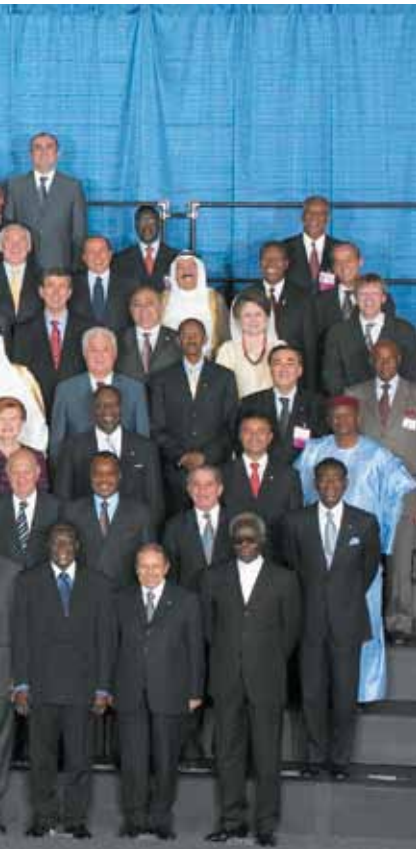

وضمن قناعات الأردن بأهمية هذه الأهداف من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وانعكاساتها الإيجابية على حياة المواطن، فقد عمل على اتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق هذه الأهداف، من خلال إدماجها في الخطط والبرامج التنموية الوطنية للدولة. ويأتي إطلاق التقرير الوطني الثاني للعام ٢٠١٠ ليوضح مدى الإنجاز المتحقق نحو الأهداف الإنمائية للألفية، وليسلط الضوء على التحديات التي تواجهه لبلوغ تلك الأهداف، إضافة إلى تحديد السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف والغايات بحلول العام ٢٠١٥. ويأتي ذلك في وقت تقوم فيه الأمم المتحدة والحكومات بجهد جماعي لمراجعة الإنجاز المتحقق ، وتحديد العقبات التي تقف في طريق تحقيق تلك الأهداف بحلول العام ٢٠١٥.

وقد تم إعداد هذا التقرير وفق نهج تشاركي مع جميع الجهات المعنية حيث وصل عددها إلى أكثر من ٨٠ جهة، تمثل الحكومة الأردنية، ومؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن ومنظمات الأمم المتحدة الإقليمية، حيث تم تشكيل ست فرق: فريق لكل هدف ما عدا الأهداف ٤-٦ لفريق واحد. ولأهمية المعلومة الإحصائية الدقيقة في إثراء التقرير من خلال بيانات المؤشرات والأهداف الإنمائية للألفية، فقد تم التنسيق والتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة لتوفير كافة البيانات الدقيقة حول المؤشرات.

وقد عقد على مدى فترة إعداد التقرير عدد من ورش العمل التعريفية بالأهداف ومؤشراتها ومناقشة منهجيات إعداد التقرير بالإضافة إلى عقد ورش عمل لإدماج الأهداف الإنمائية بالخطط والبرامج التنموية الوطنية بدعم من منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن ومكتب الإسكوا الإقليمي. ولضمان الجودة والتناسق والتناغم في هذا التقرير، وتعظيم الاستفادة من مخرجاته، فقد ساند فرق العمل، عدد من الخبراء المحليين ذوي الإختصاص والمعرفة في مجالات متعلقة بكل هدف.

وقد نوقشت مسودة التقرير الوطني الثاني من خلال ورشة عمل في شهر آذار ٢٠١٠ دعي إليها ممثلون من ذوي الخبرة والإختصاص من القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة، حيث تم تبادل الآراء والإتفاق على المسودة النهائية.

نظرة عامة

تبنى الأردن خلال السنوات العشر الماضية سياسات واستراتيجيات في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والتربوية والبيئية، أهم ما يميزها الشمولية والتكامل والإلتزام والتناغم مع الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية. وقد ترجمت هذه السياسات والاستراتيجيات إلى برامج عمل تنفيذية توجهت إلى تحقيق أهداف تنموية محددة في مكافحة الفقر، وتوفير فرص التعلم للجميع، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتحسين صحة الأطفال والأمهات، وتحقيق التنمية البيئية المستدامة، وإقامة شراكات فاعلة من اجل التنمية.

ويكتسب التقرير الوطني حول الأهداف الإنمائية للألفية أهمية خاصة لا من حيث رصده لما تحقق فحسب، وإنما من حيث كونه أداة لتحديد بدائل السياسات الفاعلة، وأولويات العمل والأهداف الوطنية في ضوء ما تم تحقيقه، والقضايا والتحديات التي يجب التعامل معها لا سيما آثار الأزمة المالية والإقتصادية تفرض مخاطر كبيرة، وبالتالي تجديد الإلتزام نحو السعي الجاد للتحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني من خلال رسم ملامح الطريق إلى الأمام وإعادة تكييف الأهداف للإنتقال إلى مستويات أعلى من الحالة التنموية.

وتبرز أهمية التقرير أيضاً لتزامن صدوره مع إنقضاء عشر سنوات على تبني الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي من ناحية وباعتباره تقريراً لمنتصف الأمد بين عام ٢٠٠٠ (تبني أهداف الألفية) و ٢٠١٥ (الإطار الزمني النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية).

إن تتبع المؤشرات المعتمدة للغايات الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني، وفق ما توافر من بيانات كشف عن إنجازات كبيرة قد تحققت منذ تبني الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠ على المستوى الوطني العام، وعلى مستوى الأهداف الكلية الأساسية في مكافحة الفقر والجوع وتعميم التعليم الأساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأمهات والأطفال وضمان الإستدامة البيئية وبناء شراكات من أجل التنمية إلا أن بعض التحديات لا زالت ماثلة، وأخرى مستجدة تعترض سبيل السعي للتحقيق الكامل لأهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥ و تجعل من الحالة التنموية لأهداف الألفية تحت وطأة ضغط شديد لا سيما في ضوء تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية.

وبصورة أكثر تحديداً، يمكن استخلاص الإستنتاجات التالية عند تحليل حجم التقدم المنجز واتجاهاته:

- الصورة العامة لمستوى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كانت مرضية تماماً، وتدل على أن الأردن إما أنه حقق أو في طور تحقيق الأهداف قريباً، أو أن الاحتمالية عالية لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

- بصورة أكثر تحديدا؛ فقد تحقق الهدف الإنمائي الخاص بتعميم التعليم الأساسي؛ وهناك هدفان ذو إحتمالية عالية للتحقق بحلول عام ٢٠١٥ (تحسين صحة الأمهات; ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض) وهناك أربعة أهداف قابلة للتحقق إذا اتخذت إجراءات سريعة (القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وخفض وفيات الأطفال، و ضمان الإستدامة البيئية).

مستوى التقدم المنجز و اتجاهاته

مستوى التقدم المنجز	الهدف
القضاء على الفقر المدقع والجوع	هدف قابل للتحقق إذا اتخذت بعض الإجراءات
تعميم التعليم الأساسي	تم تحقيق الهدف
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	هدف قابل للتحقق إذا اتخذت بعض الإجراءات
خفض وفيات الأطفال	هدف قابل للتحقق إذا اتخذت بعض الإجراءات
تحسين صحة الأمهات	هدف ذو احتمالية عالية للتحقق
مكافحة الإيدز و الملاريا وغيرهما من الأمراض	هدف ذو احتمالية عالية للتحقق
ضمان الإستدامة البيئية	هدف قابل للتحقق إذا اتخذت بعض الإجراءات
إقامة شراكة عالمية لأجل التنمية	هدف قابل للتحقق إذا اتخذت بعض الإجراءات

- إن وتيرة التقدم المنجز وحجمه تختلف من هدف لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى، كما أنها تختلف من مؤشر لآخر ضمن الهدف الإنمائي ذاته. كما يلاحظ أن الإنجاز كان سريعاً في السنوات الأولى لتبني أهداف الألفية، ثم مال إلى التباطؤ أو الثبات في بعض الأحيان.

- كان مستوى الانجاز أكثر ملاحظة في الأهداف التي ترجمت إلى برامج عمل تنفيذية، ذات آثار مباشرة، واتسمت بنطاق واسع للفئات المستهدفة واستدامة التمويل (التعليم).

- بالمقابل؛ كان مستوى الإنجاز متواضعاً في الغايات، وبالتالي الأهداف التي تتطلب إجراءات هيكلية و تناغم في السياسات واستمراريتها واستدامة التمويل (التشغيل الكامل، والاستدامة البيئية).

- إختلاف في مستويات التقدم باتجاه تحقيق الأهداف من منطقة جغرافية لأخرى، وبالتالي تتفاوت الحالة الإنمائية من منطقة لأخرى.

- على الرغم من أن الأهداف العامة قد تحققت، أو في طور تحقيقها إلا أنه مازالت هناك تحديات ماثلة في سبيل التحقيق الكامل لاسيما في ضوء الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية، وآثارها على الحالة الإنمائية. فهذه الأزمة يمكن أن تعكس اتجاهات الإنجاز ووتيرته لما قد يسببه تراجع معدلات النمو الإقتصادي، وأعباء المديونية وتقلص الموارد الحكومية وتزايد معدلات البطالة، من مخاطر حقيقية على الجهد التنموي الوطني العام.

ويقدم هذا الفصل نظرة عامة للتقدم المنجز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

انجاز ملموس في خفض نسبة الفقر غير مصحوب بتحقيق التشغيل الكامل

- حقق الأردن إنجازات كبيرة وحيوية في مكافحة الفقر والجوع لا بحسب المعيار الدولي (دولار واحد لكل شخص يومياً) فحسب، وإنما وفق خطوط الفقر الوطنية فقد إنخفضت نسبة السكان دون خط الفقر المدقع أكثر من النصف (٦,٦% عام ١٩٩٢ إلى اقل من ١% عام ٢٠٠٨) كما انخفضت فجوة الفقر وزادت حصة الفقراء من الاستهلاك الكلي، إلا أن معدلات المشاركة الإقتصادية الكلية والمشاركة الإقتصادية للمرأة (٤٠,١% و١٤,٩% على التوالي) لا زالت دون المستوى المطلوب كما أن معدلات البطالة عند الشباب والمرأة – رغم انخفاضها – لا زالت تمثل تحدياً كبيراً.

- رغم أن الهدف الإنمائي على المستوى الكلي قد تحقق إلا أن آثار الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية الحالية ستجعل من المحافظة على ما تحقق أمراً صعباً لاسيما وأن نسبة كبيرة من الأسر الأردنية قريبة من خط الفقر مما يجعل حركة الأسر من أعلى الخط إلى أسفله أمراً محتملاً.

تحقــق هدف التعليم بفعل إجراءات عليا ترجمت إلى برامج محددة

- حقــق الأردن الهدف الإنمائي العام فــي ضمان التحاق جميع الأطفال في التعليم من خلال توفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال في ســن التعليم، كما أن جميع من يلتحقون تقريبــاً بالصف الأول لا يتســربون وينهــون الصف الخامس الأساســي وانتفت تقريبــاً الأمية عند الأفــراد من عمر ١٥-٢٤ ســنة، وتساوت معدلات الإلتحاق والاستمرار في التعليم والقرائية بين الجنسين.

- علــى الرغــم مما تحقــق وأهميتــه إلا أن التحدي الأساســي يتمثل في المحافظة على ما تم إنجازه وبالتالي الإســتمرار في السياســات وبرامــج العمل الموجهة نحــو توفير التعليم للجميــع، والتركيــز على نوعيــة التعليم، وإغــلاق الفجوات المتبقيــة لا ســيما فــي ضمــان إلتحــاق جميــع الأطفال في التعليــم واســتمرارهم به و بخاصة الفتيــات في محافظتي المفــرق، وجرش ومن ثم الانتقال إلى حالة إنمائية متقدمة تركز علــى توفير التعليم النوعي للجميع لاســيما في ضوء تداعيات الأزمة الماليــة العالمية التي قد تدفع إلى تخفيض الإنفاق على التعليم سواء الإنفاق العام أم الخاص.

إنجازات مميزة في مجال تمكين المرأة

- تــم تحقيق الهــدف المتعلــق بالتعليم إلا أن الأهــداف التي تتعلــق بالتمكين الإقتصادي والسياســي للمــرأة بحاجة إلى مضاعفة الجهود.

- حقــق الأردن إنجــازات كبيرة في كافة مؤشــرات المســاواة وحقق الشــطر الأول من الهدف الإنمائي والمتعلق بتحقيق مؤشــرات تعادل الجنســين فــي الإلتحــاق بالتعليــم بكافة مراحله وأنواعه، باســتثناء التعليم المهني، كما قطع شوطاً كبيراً في السعي لتحقيق الشطر الثاني من الهدف الإنمائي المتعلق بتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وعلى الرغم من ذلك فإن تمكين المرأة سياســياً وإقتصادياً لا زال تحدياً ماثلاً للعيان.

تقدم ملموس يعزى إلى نجاعة السياســات الصحية وشموليتها ولكن هناك حاجة لبذل جهود مضاعفة

- إنخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من ٣٩ حالــة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ إلــى ٢٨ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٩، أي بمتوســط انخفاض ســنوي مقداره (٠,٥٥) وفــاة لكل ألف مولود حي. وبناءاً على ذلك فإن الأردن يحتاج إلى بذل جهود مضاعفة وحثيثة لخفض هذا المعدل بمتوسط سنوي مقداره ٢,٥ وفاة لكل ألف مولود حي لتحقيق هدف الألفية لعام ٢٠١٥. أما إذا استمرت وتيرة الانخفاض السنوي بنفس المعدل الحالــي (٠,٥٥ وفاة لــكل ألف مولود حي) فإن الأردن لن يتمكن من تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

- أما معدل وفيــات الأطفال الرضع (الوفاة قبل إكمال الســنة الأول من العمر)، فقد انخفض من ٣٤ حالــة لكل ألف مولود حي عــام ١٩٩٠ إلــى ٢٣ لــكل ألف مولود حــي عام ٢٠٠٩ بمتوســط انخفاض ســنوي مماثل لانخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامســة من العمر أي بمقــدار (٠,٥٥) وفاة لــكل ألف مولود حي، لذا فــإن الأردن بحاجة إلى المزيد من البرامــج والتدخلات الإســتراتيجية الهامة تركــز على وفيات حديثي الولادة وأسبابها وعلى الفروقات الجغرافية، لخفض معدل وفيات الرضع بمتوســط سنوي لا يقل عن١,٩٥ وفاة لكل ألف مولود حي لبلوغ هدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

- جــاءت هــذه الانجازات في خفــض وفيات الأطفــال والرضع نتيجــة السياســات والبرامــج الصحية في التأمين الشــامل، والتطعيــم الشــامل الإلزامــي للأطفــال، وانتشــار التعليم لــدى الأمهات، إلا انه لا زالت هناك تحديات تتطلب سياســات وبرامج أكثر فعالية لا ســيما في استهداف المناطق والفئات التي لا زالت فيها معدلات وفيات الأطفال مرتفعة.

إحتمالية عالية لتحقيق هدف تحســين صحة الأمهات بحلول عام ٢٠١٥

- إنخفض معدل وفيات الأمهات من ٤٨ حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ١٩ حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) مولود حي عام ٢٠٠٩، وتســارعت وتيرة الإنخفاض خلال السنوات العشــر الأخيــرة، وعليه فإن الأردن ســيحقق هــدف الألفية بحلــول عام ٢٠١٥، ١٢ وفاة لــكل(١٠٠,٠٠٠) مولود حي، وربمــا يتفــوق عليه إذا اســتمر معــدل وفيــات الأمهات في الإنخفاض بنفس النسبة.

- هنــاك تفــاوت بيــن المناطق في مؤشــرات صحــة الأمهات والصحــة الإنجابية مما يتطلب إجــراءات إضافية خاصة فيما يتعلق بنسبة استخدام وســائل تنظيم الأسرة والحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة.

- على الرغم مــن التقدم الملحوظ في كافة مؤشــرات صحة الأمهــات، إلا انه لا زالت هنــاك تحديات يجــب التعامل معها بجديــة لمواصلــة التقدم في مؤشــرات الصحــة الإنجابية، كارتفاع معدلات النمو الســكاني، وبطء الازدياد في نســبة استخدام وســائل تنظيم الأسرة، وثبات مؤشــر الحاجة غير الملبــاة لتنظيــم الأســرة ، ويمكــن للإســتراتيجية الوطنية للســكان إذا ما نفذت بعناية أن تحدث نقلة نوعية مهمة في مؤشرات الصحة الإنجابية على المستوى الوطني.

إحتمالية عالية لتحقيق الهدف المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملاريا وغيرها من الأمراض مع ازدياد القلق من تزايد معدلات الأمراض المزمنة

- باشر الأردن مبكراً في تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز منذ ظهور أول إصابة عام ١٩٨٦، كما يتم حاليا إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤، وركز البرنامج والجهود الوطنية اللاحقة في هذا المجال على الجانب الوقائي لا سيما أن ٧٠% من الحالات التي تم اكتشافها كانت لغير أردنيين، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الإقبال على الفحص الطوعي للمرض قليل.

- حقق الأردن إنجازات كبيرة في هذا المجال سواء في السيطرة عليه أو الحد من الإصابة أو في الوقاية منه من خلال برامج التوعية والتثقيف، وعلى الرغم من ذلك فان بعض المؤشرات الحالية لا زالت مقلقة مما يتطلب إجراءات إضافية لا سيما في الجانب التوعوي للفئة العمرية الأكثر إنجابية (الشباب) وبخاصة الفتيات.

- وحقق الأردن إنجازات صحية كبيرة في مجالات مكافحة الملاريا وانتشار التدرن الرئوي بفضل البرامج الوطنية الصحية، إلا أنه لا زالت هناك تحديات تتعلق بتكثيف حملات التوعية والوقاية، لا سيما في الفئات العمرية الأكثر عرضة، وكذلك في المناطق الأكثر تعرضاً.

- على الرغم من ذلك، فإن الأردن بحاجة إلى الإستمرار في برامجه الصحية الفاعلة، وفي تبني إستراتيجية صحية متداخلة القطاعات للتعامل مع الوضع الصحي في سياق إجتماعي، لا سيما مع ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة التي تلعب أنماط الحياة فيها دوراً كبيراً، مثل السكري وأمراض القلب والشرايين والسرطان، والتي بدأت تشكل عبئاً متزايداً على نظام الرعاية الصحية.

إذا أراد الأردن ضمان الإستدامة البيئية فيجب اتخاذ إجراءات عاجلة

- أولى الأردن الإستدامة البيئية اهتماماً كبيراً لما يواجهه من تحديات تتعلق بشح الموارد المائية، وانعكس ذلك في السياسات وبرامج العمل الوطنية الموجهة نحو السعي لتحقيق الاستدامة البيئية وفي الالتزامات الجادة التي أبداها الأردن للمواثيق و الإعلانات العالمية بهذا المجال.

- على الرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات الإستدامة البيئية وبرامج العمل الجادة التي نفذت خلال السنوات الأخيرة لا سيما في الحد من هدر الموارد الطبيعية، والحد من خسارة التنوع البيولوجي و تحسين نوعية الخدمات إلا أن التحديات المرتبطة بالإستدامة البيئية، وتحديداً في إدارة الموارد الطبيعية لا زالت ماثلة و تتطلب إجراءات أكثر فعالية ومن منظور مستدام لمواجهة الإحتياجات الناشئة عن التزايد السكاني، والإحتباس الحراري وارتفاع أسعار الطاقة، وانعكاسات الأزمة المالية المحتملة على تنفيذ بعض المشاريع الكبرى كمشروع ناقل البحرين (لنقل مياه البحر من البحر الأحمر إلى البحر الميت).

تهدد الأزمة المالية والإقتصادية الشراكات العالمية من أجل التنمية

- على الرغم من أن جوهر أهداف الألفية تحقق على المستوى الوطني إلا أن الشراكة على المستوى العالمي ذات أثر كبير في تمكين الدول لا سيما النامية منها من تحقيق الأهداف الإنمائية، ويعد الأردن مثالاً في المستوى المتقدم من الإدراك لأهمية الشراكة سواء على المستوى المحلي أو الدولي في تحقيق التنمية؛ فكان مبادراً إلى الإسهام في المبادرات والشراكات العالمية و الإنضمام إليها؛ إذ انضم مبكراً إلى منظمة التجارة الدولية و عقد اتفاقيات شراكة مع التكتلات الإقتصادية الكبرى.

- تميز الإقتصاد الأردني بدرجة عالية من الإنفتاح دون الإخلال بالقواعد المتعلقة بالشفافية، والمساءلة، والحكم الرشيد وسن التشريعات التي تضمن بيئات ملائمة لإقتصاد ديناميكي، وبيئة مشجعة للإستثمار الخارجي ويتم التعامل مع مشاكل المديونية بحكمة متناهية كما تم تبني استراتيجيات إقتصادية فاعلة قائمة على الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والخارجي والتحول تدريجياً نحو اقتصاد المعرفة.

- حقق الإقتصاد الأردني نتائج إيجابية خلال السنوات العشر الأخيرة تمثلت بمعدلات نمو مرتفعة مدعومة بنمو الصادرات الوطنية بنسبة كبيرة وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة، إلى إرتفاع وتيرة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وانخفض الرصيد القائم للدين الخارجي ليصل إلى ٢١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩.

- نما قطاع الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات الأردني نمواً ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بفضل السياسات الموجهة لتعزيز بيئة الاستثمار، والشراكات مع القطاع الخاص المحلي و الدولي. وكان من نتيجة ذلك أن زاد إسهام القطاع ليصل إلى ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي و زادت نسبة إنتشار الحواسيب، والهواتف المتنقلة و مستخدمي الإنترنت كما زادت تنافسية القطاع عالمياً.

- وعلى الرغم من الشراكات الفاعلة والتشريعات الداعمة لبيئات إقتصادية وإستثمارية ذات تنافسية عالية إلا أن هناك تحديات لا زالت ماثلة تتعلق بدرجة الانكشاف الإقتصادي، وارتفاع المديونية والآثار المحتملة للأزمة المالية والإقتصادية العالمية.

الطريق إلى الأمام

إن تحليل مستويات الإنجاز لما تحقق في أهداف الألفية، وبرامج العمل الوطنية المرتبطة بهذه الأهداف، يشير بوضوح إلى الحاجة إلى سياسات وطنية واضحة ستعظم من إحتمالية تحقق الأهداف الإنمائية للألفية .

إن الدور القيادي للحكومة لتجديد الالتزام بالسعي الجاد لتحقيق أهداف الألفية، ووضعها في أولويات عمل الحكومة على المستوى الوطني والمحلي، هو أمر في غاية الأهمية وتستطيع الحكومة من خلال تحليل أسباب العقبات التي اعترضت أو ستعترض سبيل تحقيق الأهداف، سواء في البرامج أو التمويل، من إتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها ضمان ديمومة واستمرارية السياسات الموجهة للغايات الأساسية لأهداف الألفية.

يجب التركيز أيضا على أهداف الألفية كمشروع اجتماعي يتعدى مسؤولية الحكومة من خلال إشراك المجتمع المدني و الأهلي.

وقد بقي ٥ سنوات حتى عام ٢٠١٥، يجب على الأردن خلالها التعامل مع الأهداف الثمانية جميعها من منظور كلي وذلك لأن التقدم في أي منها يعظم إحتمالية التقدم في الأهداف الأخرى للترابط والتداخل القائم بينها. ففي مجال الفقر؛ يوصى بإتباع سياسة إستهداف أكثر نجاعة من حيث توجيه برامج مكافحة الفقر المباشرة وغير المباشرة للفئات المستهدفة .

وفي مجال تعميم التعليم الأساسي؛ يجب التركيز على إغلاق الفجوة المتبقية في معدلات الإلتحاق وتبني سياسات فاعلة للدمج الإجتماعي والتركيز على تطوير نوعية التعليم الأساسي.

وفي مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ هناك حاجة لاتخاذ إجراءات إضافية لا سيما في التمكين السياسي والإقتصادي للمرأة.

وهناك حاجة للاستمرار في التوسع في الخدمات الصحية على أن يرافق ذلك حملات إعلامية وطنية تستهدف رفع مستويات الوعي والثقافة الصحية لجميع الأعمار ومن الجنسين.

و في مجال الإستدامة البيئية؛ هناك حاجة ملحة للتحرك الجاد و بقوة للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي وتنفيذ الإستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالبيئة .

وختاماً فهناك حاجة لتكثيف الجهود لخفض المديونية واستقطاب مزيد من الإستثمارات وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الهدف الأول

القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية الأولى

خفض نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع إلى النصف بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥

المؤشرات

- نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع
- نسبة فجوة الفقر
- حصة أفقر ٢٠% من السكان في الاستهلاك الكلي

الغاية الثانية

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب

المؤشرات

- معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (%)
- نسبة العمالة إلى السكان.
- نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين

الغاية الثالثة

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

المؤشرات

- نسبة الأطفال (تحت سن الخامسة) الذين يعانون نقص الوزن (الوزن/العمر) %
- نسبة السكان تحت الحد الأدنى من استهلاك الطاقة

مقدمة

تبنى الأردن خلال العقدين الماضيين إستراتيجية إقتصادية هدفت إلى زيادة الإعتماد على الذات، وتقليل تبعية الإقتصاد الأردني للخارج من خلال تنفيذ عدة برامج اقتصادية، ركزت على إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني، و تعزيز انفتاحه، وتجسيد دور القطاع الخاص كمنتج رئيسي للسلع والخدمات، وزيادة تنافسيته عالمياً، والتركيز على الدور التشريعي والرقابي للقطاع العام.

وللتخفيف من آثار التحولات الإقتصادية الرئيسية المذكورة أعلاه على المواطنين وخصوصا الفئات الفقيرة والمهمشة من المجتمع، وضعت الحكومة سلسلة من البرامج والمشاريع الإقتصادية الإجتماعية الهادفة إلى زيادة فرص التشغيل المنتج والحد من البطالة، ومكافحة الفقر، وتقديم المساعدات النقدية والعينية للفئات والشرائح الإجتماعية العاجزة عن الخروج من أزماتها بشكل مباشر، إما لأسباب صحية كالعجز أو المرض أو الشيخوخة أو لأسباب اجتماعية كالوفاة للمعيل الرئيسي في الأسرة أو الطلاق، وعلى نحو يساعد في تحقيق أهداف الألفية.

إن الحديث عن مشكلة الفقر في الأردن يجب أن ينطلق من واقع وبيئة المجتمع والإقتصاد الأردني، أي لا بد من عكس الخصوصية الأردنية في هذا المجال على مشكلة الفقر وأبعادها، فالأردن وعلى غرار بقية دول العالم النامي شهد معدلات نمو عالية للسكان وصلت إلى ٣,٨% خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، ولكنها بدأت في التراجع حتى وصلت إلى ٢,١% في عام ٢٠٠٩، إلا أن الأردن وبخلاف الدول الأخرى قد شهد ومنذ نشأته هجرات قسرية للسكان من المناطق المجاورة، بدأت بهجرة فلسطينيي ١٩٤٨ تلتها هجرة أخرى عام ١٩٦٧، وعودة مئات الآلاف من المغتربين الأردنيين والفلسطينيين من الكويت عام ١٩٩٠، وأخيراً قدوم مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن خلال السنوات الأخيرة، وقد نجم عن هذه العوامل مجتمعة تضاعف عدد سكان الأردن ١٢ مرة خلال الستين عاماً الأخيرة.

أدت هذه الزيادات غير الطبيعية في السكان إلى زيادة الضغط على الموارد والبنية التحتية والخدمات الأساسية. وكذلك كان الحال بالنسبة لسوق العمل والتحديات الكبيرة التي واجهها في توفير فرص عمل لعشرات الآلاف من الداخلين الجدد لسوق العمل، وعلى هامش هذه التحولات برزت مشكلة الفقر في المجتمع الأردني خلال العقود الثلاثة الماضية كإحدى المشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجه صانع القرار الإقتصادي والإجتماعي الأردني.

ولمواجهة ذلك، تبنى الأردن سياسات إقتصادية وإجتماعية في مجال مكافحة الفقر المدقع والجوع تهدف إلى:

- توفير نظام أمان إجتماعي شامل وفعال للفقراء.
- تمكين الشرائح الفقيرة إقتصادياً وخلق اقتصاديات محلية مستدامة للتجمعات الفقيرة ومناطق جيوب الفقر وتعزيز المشاركة الشعبية في تلك البرامج.
- توفير خدمات رعاية إجتماعية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في توفيرها.
- تفعيل دور القطاعات الرسمية والأهلية في مجال تمكين الأشخاص المعوقين وتوفير الخدمات المناسبة لهم والمحافظة على جودتها.
- تحسين آلية الإستهداف للمستفيدين من البرامج والمشاريع الخاصة بمكافحة الفقر والرعاية الإجتماعية.

أما بالنسبة لتحقيق التشغيل الكامل فالمجتمع الأردني يوصف بأنه مجتمع شاب، حيث تشكل نسبة السكان الذين هم أقل من ١٥ سنة حوالي ٣٨% من مجموع السكان، كما تشكل فئة الشباب ١٥-٢٤ سنة ما نسبته ٢٢% من مجموع السكان، كما يتميز المجتمع الأردني بوجود رغبة قوية لدى أفراده من كافة المستويات والشرائح على الالتحاق بالتعليم وخصوصاً التعليم الجامعي، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة الإقبال الشديد من النساء على التعليم، حتى أصبحت نسبة الملتحقات تساوي أو تزيد على نسبة الملتحقين الذكور في كافة المراحل التعليمية. وتشكل البطالة أبرز التحديات التي تواجه الشباب، وهي تعصف بأعداد كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل وبغض النظر عن المؤهل العلمي أو الجنس أو العمر لهؤلاء الداخلين.

تشير الخصائص الديموغرافية للسكان الأردنيين إلى أن الأردن يواجه تحدياً في استيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق العمل، وكذلك توفير العمل اللائق لكافة المشتغلين، الأمر الذي سيجعل تحقيق أهداف الألفية في هذا المجال صعباً.

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للإقتصاد الوطني في مجال التشغيل بالأهداف التالية:

- رفع نسبة السكان النشطين إقتصادياً وبشكل خاص مشاركة المرأة الإقتصادية.
- تخفيض نسبة البطالة وزيادة التشغيل بين الأردنيين.
- زيادة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقات.
- رفع كفاءة وفعالية منظومة التدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية من خلال الموائمة بين العرض والطلب في سوق العمل الأردني.
- تحفيز الإستثمارات المولدة لفرص العمل اللائقة لاستيعاب التدفق المتزايد لأعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- زيادة إقبال الأردنيين على العمل المهني والتقني.
- تشجيع الريادية والمشاريع الخاصة.

التقدم المنجز

الغاية (١): خفض نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع

تمت عدة محاولات خلال العقدين الماضيين لتطوير وتحديد خطوط الفقر في الأردن بدأت في عام ١٩٩٢ وتم تطويرها باستخدام بيانات ٢٠٠٢ وتحديثها مرة أخرى عام ٢٠٠٦، وأخيرا جرى تحديث هذه الأرقام عام ٢٠٠٨ وذلك لتعكس المستجدات الكبيرة التي طرأت على أسعار السلع الأساسية ومنها النفط والغذاء.

حددت خطوط الفقر الوطنية خط الفقر المدقع عند ١٤٠ دينار للفرد في عام ١٩٩٢ و١٨٧ دينار و٢٣٩ و٢٩٢ دينار للفرد في السنة في الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ على التوالي، وتعادل قيمة هذه الخطوط دولاراً واحداً في اليوم في عام ١٩٩٢ و ١,٤ دولار في اليوم في عام ٢٠٠٢ و١,٧ دولار في اليوم في عام ٢٠٠٦ و١,٧٤ دولار في اليوم في عام ٢٠٠٨، وذلك حسب تعادل القوة الشرائية للدولار[١]، وبذلك يكون الأردن قد تجاوز المعيار الدولي القائم على دولار واحد في اليوم للفرد. من ناحية أخرى وحسب أرقام الجدول (١-١) فقد إنخفضت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع من ٦,٦% عام ١٩٩٢ إلى ٤% في عام ٢٠٠٢ و٢,٣% في عام ٢٠٠٦ وانخفضت إلى أقل من ١% في عام ٢٠٠٨، وهي أقل من النسبة المتوخاة في عام ٢٠١٥ والمقدرة ٣,٣%.

جدول رقم (١-١):
مؤشرات الفقر في الأردن لسنوات مختارة

السنة	نسبة السكان دون خط الفقر المدقع (%)	نسبة السكان دون خط الفقر المطلق (%)	نسبة فجوة الفقر (%)	حصة أفقر ٢٠% من السكان في الاستهلاك الكلي (%)
١٩٩٢	٦,٦	١٥	٥,٣	٦,٥
٢٠٠٢	٤	١٤,٢	٣,٣	٦,٩
٢٠٠٦	٢,٣	١٣	٢,٨	٧,٧
٢٠٠٨	٠,٧٥	١٣,٣	٢,٦	١١,٢
٢٠١٥	٣,٣		٢,٧	١٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ودراسة البنك الدولي " تحديث الفقر " ٢٠٠٤، ٢٠٠٩

[١] تم اعتماد معدل التعادل للقوة الشرائية للدولار مقابل الدينار من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وذلك للسنوات المذكورة أعلاه.

أما بالنسبة لخط الفقر المطلق والذي يحدد مستوى الدخل أو الإنفاق العام اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين حاجاته الغذائية وغير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات. فقد حددت خطوط الفقر الوطنية خط الفقر المطلق عند ٣١٥ دينار للفرد في السنة في عام ١٩٩٢ و٣٩٢ دينار و٥٥٦ دينار و٦٨٠ دينار للفرد في السنة في سنوات ٢٠٠٢، و٢٠٠٦، و٢٠٠٨ على التوالي، وتعادل قيمة هذه الخطوط ٢,٤، و٢,٩، و٣,٨، و٤,٠ دولار في اليوم لنفس السنوات الواردة على التوالي، وبذلك يكون الأردن قد تجاوز حاجز دولارين للفرد في اليوم حسب القوة الشرائية للدولار. أما بخصوص نسبة السكان دون خط الفقر المطلق فقد شهدت بعض التراجع ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٦ ولكنها ارتفعت قليلا في عام ٢٠٠٨، إذ وصلت إلى ١٣,٣% مرتفعة من ١٣% في عام ٢٠٠٦.

شكل رقم (١-١):
مؤشرات الفقر في الأردن لسنوات مختارة

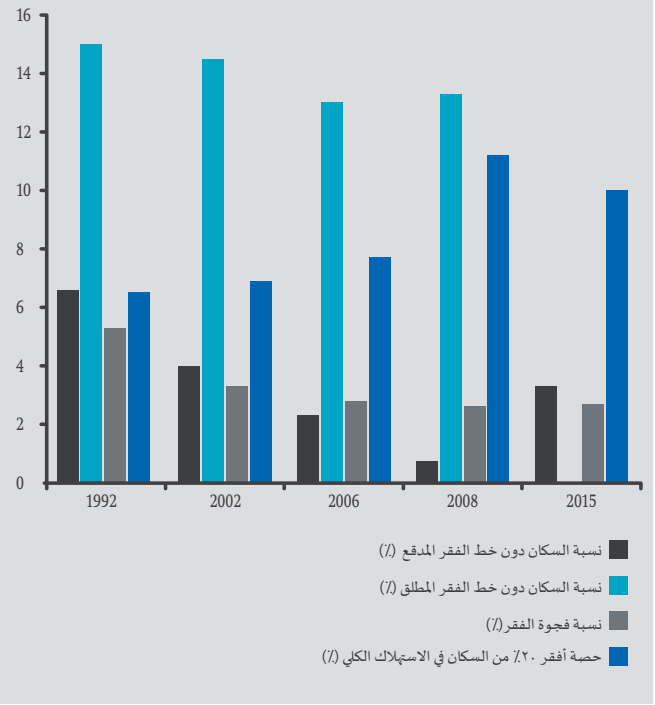

و تشير دراسات الفقر في الأردن إلى أن الفقر لا يتوزع بالتساوي بين المناطق المختلفة، إذ ترتفع معدلات الفقر في المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل، وتنخفض في المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى، كما يبينه الشكل (١-٢). لذلك فإن النسبة الأكبر من الفقراء تتركز في المحافظات الكبيرة والتي تشهد معدلات فقر منخفضة وعلى رأسها محافظة العاصمة، وذلك بسبب تركز النشاط الإقتصادي والسكان في المحافظات الرئيسية وبشكل خاص محافظة العاصمة.

أما فجوة الفقر فقد إنخفضت من ٥,٣% عام ١٩٩٢ إلى ٣,٣% عام ٢٠٠٢ ووصلت إلى ٢,٨% عام ٢٠٠٦، أي أن فجوة الفقر قد تراجعت أيضا بحدود ٥٠% ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٦، واستمرت بالانخفاض عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٢,٦%.

شكل رقم (١-٢): نسب الفقر في المحافظات للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨

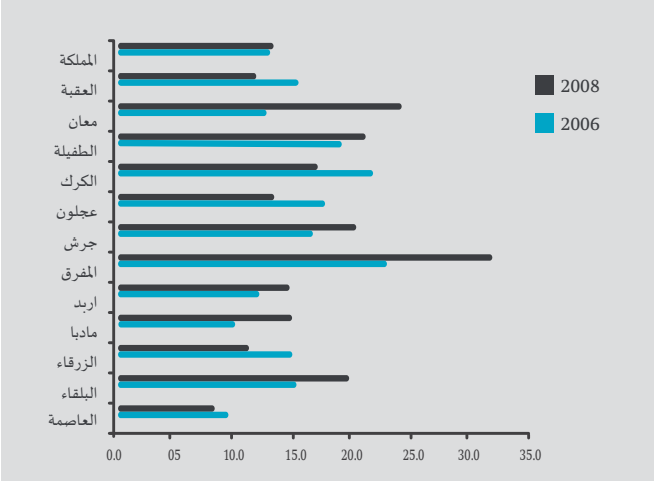

وبذلك فإن الأردن يكون قد تجاوز الهدف المنشود بالنسبة لفجوة الفقر في عام ٢٠١٥ والمقدر بنسبة ٢,٧% حسب ما يوضحه الجدول (١-١).

من ناحية أخرى، فإن توزيع الدخل معبراً عنه بحصة السكان من الإستهلاك قد شهد نوعاً من الإستقرار النسبي بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٢ بالنسبة للخمس الأكثر فقراً من السكان إلا أنها نمت بحدود ٨% خلال الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. وقد أشارت دراسة البنك الدولي (Poverty Update 2009) إلى أن معدل النمو هذا كان هو الأعلى بين شرائح المجتمع الأخرى، حيث شهدت شريحة أعلى ٢٠% من السكان والشريحة التي تلتها انخفاضاً في معدل استهلاكهما الفردي ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، وقد انعكس توزيع الدخل هذا بانخفاض مؤشر جيني "الذي يقيس التفاوت في الدخل" بحدود ٤,٢% خلال نفس الفترة، مشيرا إلى تراجع مؤشر عدم المساواة في المجتمع الأردني خلال هذه السنوات، واستمر مؤشر جيني بالتراجع بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ حيث انخفض بنسبة ١,٥% بين هذين العامين.

وبالرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها في كل من نسبة السكان دون خط الفقر المدقع والتي وصلت إلى أقل من ١% عام ٢٠٠٨ وبالتالي تجاوزت النسبة المستهدفة في عام ٢٠١٥ وفي تخفيض نسبة فجوة الفقر إلى ٢,٦% عام ٢٠٠٨ والتي تقل عن النسبة المستهدفة في عام ٢٠١٥ وكذلك الحال بالنسبة لرفع حصة أفقر ٢٠% من السكان والتي وصلت إلى ١١,٢% في عام ٢٠٠٨، فإن المستجدات الإقتصادية الأخيرة على الساحتين الدولية والمحلية وما نجم عنهما من ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع والخدمات الأساسية كالغذاء والنفط والنقل، وما شهدته أسواق العمل من ضغوطات. وهذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى ظهور تحديات إضافية تؤثر على جهود الحكومة في مكافحة الفقر.

القضايا الأساسية والتحديات

على وجه الخصوص تبرز التحديات الرئيسية التالية خلال السنوات القادمة:

- ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالغذاء والنفط وارتفاع تكاليف السكن وما صاحب الأزمة الإقتصادية العالمية من تبعات محلية تمثلت بتراجع معدلات نمو الإقتصاد وارتفاع عجز موازنة الدولة مما يجعل من المحافظة على الانجازات التي تحققت في مجالات تخفيض معدلات الفقر وفجواته خلال السنوات العشرة الماضية تحدياً للاقتصاد الأردني.
- الحاجة إلى وجود إستراتيجية وطنية للفقر شاملة يتم من خلالها التنسيق بين الجهات الوطنية العاملة في مجال مكافحة الفقر الأمر الذي سيؤدي إلى عدم الإزدواجية في عمل هذه المؤسسات ويحد من تبديد الموارد والإمكانيات.
- الحاجة إلى توضيح مفهوم المسؤولية الإجتماعية عند مؤسسات القطاع الخاص بالشكل الكافي؛ إضافة إلى ضمان اهتمام القطاع الخاص المباشر في تقديم الدعم والمساعدة للبرامج والمشاريع المهتمة بمكافحة الفقر بشكل منظم.

الغاية (٢) : تحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم الشباب والنساء

يشير الجدول (١-٢) إلى حصة المستخدم من الناتج المحلي الإجمالي والتي تقيس متوسط إنتاجية الفرد المستخدم خلال الفترة ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٩، ويتبين منه أن إنتاجية الفرد تراوحت بين (٤,٧٣٢) دينار و(٦,٦٠٦) دينار، كما يظهر الجدول أن الاتجاه العام لإنتاجية العامل هو التراجع خلال التسعينات، ثم العودة إلى الارتفاع اعتبارا من عام ٢٠٠٠، حيث تم تعويض تراجع التسعينات وتجاوز متوسط الإنتاجية عام ٢٠٠٩ قيمته لسنة الأساس عام ١٩٩١.

مرّ الإقتصاد الأردني خلال العقدين الماضيين بإعادة هيكلة شاملة لسياساته الإقتصادية الكلية والقطاعية وعمل جاهداً على تطوير مستوى خدمات البنى التحتية وكذلك خدمات ووسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وقد رافق ذلك إعادة هيكلة رئيسية لقطاعات التعليم والتدريب، وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في رفع مستوى إنتاجية الفرد العامل خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (١-٢):
حصة الفرد المستخدم من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص

السنة	حصة الفرد المستخدم من الناتج المحلي الإجمالي (دينار أردني)	نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص (%)
١٩٩١	٥٤٣٠	١٩,٢
١٩٩٥	٤٩٢٤	١٩,٧
٢٠٠٠	٤٧٣٢	١٨,٩
٢٠٠٥	٦١٧٦	١٧,٢
٢٠٠٨	٦٦٥٢	١٥,٥
٢٠٠٩	٦٦٠٦	١٥,٩

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

جدول رقم (١-٣):
معدل المشاركة الإقتصادية المنقح خلال سنوات مختارة

السنة	نسبة المشتغلين إلى السكان ١٥ سنة فأكثر	معدل المشاركة الإقتصادي الكلي (%)	معدل المشاركة الإقتصادي للذكور (%)	معدل المشاركة الإقتصادي للإناث (%)
١٩٩١	٣٤,٤	٤١,٥	٦٩,٣	١١,٥
١٩٩٥	٣٥,٣	٣٨,٢	٦٨,٧	١٢,٢
٢٠٠٠	٣٤,٠	٣٩,٤	٦٦,١	١٢,٣
٢٠٠٥	٣٢,٧	٣٨,٣	٦٤,٤	١١,٧
٢٠٠٨	٣٤,٥	٣٩,٥	٦٤,٠	١٤,٢
٢٠٠٩	٣٥,٠	٤٠,١	٦٤,٨	١٤,٩

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، و التوجهات الدولية التي تحث على إنشاء المشاريع الخاصة والتوسع في المشاريع الصغيرة، إلا أن الملاحظ من الجدول (١-٢) أن نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص والمساعدين العائليين تراوحت بين ١٩,٢% و١٥,٩% خلال السنوات ١٩٩١ و٢٠٠٩ والاتجاه العام لهذه الفئة من المشتغلين هو الانخفاض. ويفضل الأردنيون العمل بأجر في القطاع الحكومي في الدرجة الأولى وفي القطاع غير الحكومي في الدرجة الثانية، كما وتواجه الفئات الشابة في المجتمع بعض العقبات في الحصول على التمويل المناسب وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل للبدء في مشاريع صغيرة، بالإضافة إلى أن المشاريع الصغيرة تصطدم بمشاكل تسويق منتجاتها وبيعها بأسعار مناسبة، ومشاكل أخرى تتعلق بتطوير خدماتها ومنتجاتها وتوفيرها بشكل دائم في الأسواق، كل هذا يؤدي إلى رفع درجة المخاطرة في إنشاء المشروع الخاص ويحد من إقبال الشباب ذكوراً وإناثاً على إنشاء مشاريعهم الخاصة.

يتصف المجتمع الأردني بأنه مجتمع شاب وأن نسبة كبيرة من السكان هي دون سن العمل، حيث تشير الإحصاءات السكانية إلى أن حوالي ٣٨% من السكان دون سن ١٥ سنة وأن نسبة ٢٢% من السكان تقع في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة والتي يشكل الطلبة في المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم العالي الجزء الأكبر منها، وبالتالي فإن هذه الفئات تقع خارج قوة العمل وغير نشطة اقتصاديا. ويبين الجدول التالي (١-٣) أن نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان من سن ١٥ سنة فأكثر قد زادت قليلا على الثلث خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٩، وهي بذلك تكون متدنية بالنسبة للمعدلات الدولية. ويمكن تفسير أسباب تدني نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان من خلال استعراض معدلات المشاركة الإقتصادية ومعدلات البطالة في سوق العمل.

إحدى سمات سوق العمل الأردني هي تدني معدل النشاط الإقتصادي لإجمالي السكان (المشتغلون والمتعطلون نسبة لإجمالي السكان)، وتظهر البيانات في الجدول (١-٣) أن معدل النشاط الإقتصادي تراوح بين ٣٨,٢% و٤١,٥% خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠٩، أي أن حوالي خمسي السكان الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ عاماً يعملون أو مستعدون للعمل والثلاثة أخماس الأخرى لا يعملون وليسوا جاهزين للعمل. وهذا المؤشر متدن جداً حتى عند مقارنته مع الدول العربية.

ويعد انخفاض معدل المشاركة الإقتصادية للمرأة في سوق العمل الأردني أحد أسباب هذه الظاهرة، حيث يلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة ظلت تراوح مكانها لسنوات طويلة إذ يبين الجدول (١-٣) أن معدلات المشاركة للمرأة لم تتجاوز ١٤,٩%، وبالرغم من ارتفاع مشاركتها الإقتصادية في السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إلا أنها بقيت متدنية جداً.

تشير بيانات سوق العمل إلى أن رغبة المرأة في العمل وإقبالها عليه ترتبط بشكل إيجابي مع مؤهلها العلمي، حيث تشكل فئة الجامعيات النسبة الأكبر بين المشتغلات. كما أن عمل غير المتعلمات يخضع لاعتبارات ثقافية واجتماعية تحد من عمل هذه الفئة من النساء في المصانع والفنادق وبعض الأعمال التي تتطلب طبيعتها العمل في ساعات متأخرة.

كما ولاحظت دراسة تحليلية لظروف سوق العمل أجريت مؤخراً تراجع معدلات مشاركة الذكور في قوة العمل في الأردن في السنوات القليلة الماضية. وقد تم تقديم عدة تفسيرات لهذه الظاهرة من أبرزها التشريعات الحكومية والتي تساعد العاملين على الحصول على التقاعد في سن مبكرة.

أما البطالة فتنتشر في الأردن بين فئات قوة العمل المختلفة، ولكنها تتركز في فئة الشباب ومنهم الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما أن النساء أكثر تعرضاً للبطالة من الرجال وفترة بقاء النساء متعطلات تطول أكثر منها عند الرجال.

قدر عدد المتعطلين الأردنيين بنحو ١٨٠ ألف متعطل ومتعطلة في عام ٢٠٠٩ وأغلبهم من حملة شهادة الثانوية العامة أو أقل منها، وبالمقابل يعمل في سوق العمل الأردني نحو ٣٣٥ ألف عامل وافد أغلبهم من المصريين ذوي تعليم متدن.

جدول رقم (١-٤):
معدلات البطالة خلال سنوات مختارة

السنة	معدل البطالة الإجمالي (%)	معدل بطالة الشباب (١٥-٢٤ سنة) (%)	معدل بطالة الذكور (%)	معدل بطالة الإناث (%)
١٩٩١	١٧,١	١٢,١	١٤,٥	٣٤,١
١٩٩٥	١٥,٣	٢٦,٠	١٣,٠	٢٩,١
٢٠٠٠	١٣,٧	٢٦,٧	١٢,٣	٢١,٠
٢٠٠٥	١٤,٨	٣١,٣	١٢,٨	٢٥,٩
٢٠٠٨	١٢,٧	٢٧,٤	١٠,١	٢٤,٤
٢٠٠٩	١٢,٩	٢٧,٠	١٠,٣	٢٤,١

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وعلى الرغم من السياسات النشطة التي اتبعتها الحكومات الأردنية والتي تهدف إلى تنشيط سوق العمل وتخفيض نسبة البطالة إلا أن معدلات البطالة ما زالت مرتفعة نسبياً، وتشير البيانات في الجدول (١-٤) إلى أن معدل البطالة قد تراوح بين ١٧,١% و١٢,٩% خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠٩. إن ارتفاع نسبة البطالة يعود إلى جملة من الأسباب منها: عدم قدرة الإقتصاد على توفير فرص عمل لكافة الداخلين إلى سوق العمل وضعف الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي وبين متطلبات سوق العمل، وتقلص عدد الوظائف المتاحة أو المستحدثة في القطاع العام، ونقص التأمينات الإجتماعية والصحية في القطاع غير الرسمي، وعزوف الأردنيين عن العمل في بعض القطاعات والمهن، وزيادة اعتماد أصحاب العمل على العمالة الوافدة.

البطالة مشكلة إقتصادية، كما هي مشكلة اجتماعية. وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج. وتشير البيانات إلى أن أكثر من ٨٨ ألف شاب (في عام ٢٠٠٩) متعطلون عن العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه، وبالتالي قد يعانون من الفقر والحاجة والحرمان أو تأخرهم عن الزواج أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، وقد وصلت معدلات البطالة بينهم إلى نسب عالية وكانت بحدود ٢٧% في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ويشير الجدول (١-٤) أن نسبة البطالة بين الشباب مرتفعة جداً. وهي أكثر من ضعف البطالة الإجمالية.

بالرغم من التفوق الأكاديمي للإناث على الذكور إلا أن البيانات في الجدول (١-٤) والشكل (١-٣) تفيد بأن نسبة البطالة بين صفوف الإناث بحدود ضعف البطالة الكلي (٢٤,١% للإناث مقابل ١٠,٣% للذكور في عام ٢٠٠٩)، ومما تجدر الإشارة إليه أن أكثر من ٧٨% من المتعطلات هن متعلمات (يحملن شهادة دبلوم متوسط فأكثر) بالمقابل فان ٢٣% من الذكور المتعطلين يحملون هذا النوع من الشهادات.

شكل رقم (١-٣): معدلات البطالة لسنوات مختارة

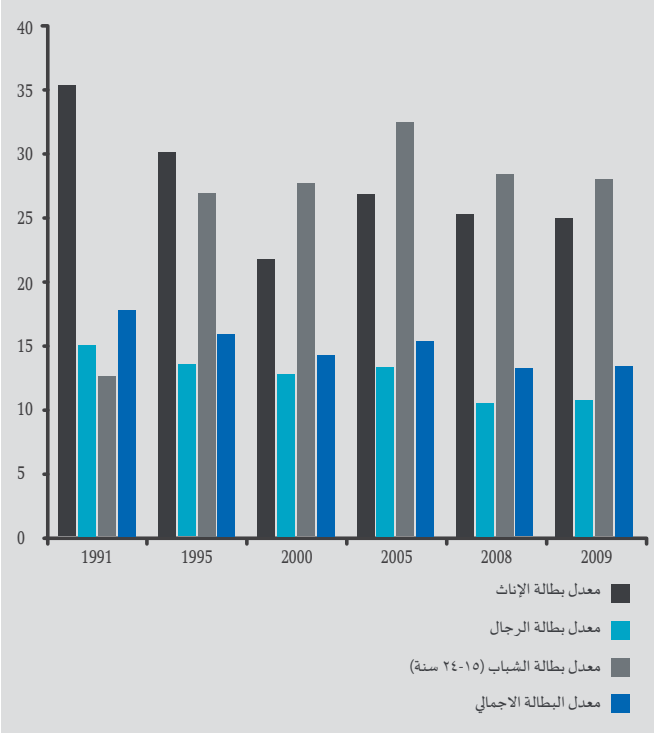

تشير مؤشرات هذه الغاية إلى أن تحقيق التشغيل الكامل والذي يمكن التعبير عنه بتخفيض معدلات البطالة بحدود (٣-٥ %) حتى عام ٢٠١٥ سيكون من المستحيل تحقيقه ضمن المعطيات الحالية، كما أنه من غير المتوقع حصول قفزة في زيادة المشاركة الإقتصادية للمرأة خلال السنوات القادمة، بالإضافة إلى هذا، فإن ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب يدعو للمبادرة في تقديم حلول ناجعة. ومحصلة هذا الأمر فإن تحقيق الغاية الثانية من الهدف الأول سيكون أمرا صعباً حتى عام ٢٠١٥ دون تدخلات خلال السنوات القادمة .

الغاية (٣): تخفيض نسب السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

تعتبر الحالة التغذوية للأطفال الصغار دليلاً شاملاً يعكس مستوى التنمية الأسرية والمجتمعية والوطنية، ويعتبر سوء التغذية نتيجة مباشرة لعدم الحصول على الغذاء الكافي وبالنوعية المطلوبة، أو التعرض لأمراض معدية متكررة أو لكليهما معا، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الحالة التغذوية والصحية للأطفال.

تشير الإحصاءات الأسرية والتي تغطي الفترة المنتهية بعام ٢٠٠٩ إلى أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين الأولاد والبنات من حيث الوضع التغذوي، باستثناء البدانة حيث كانت أكثر بين الأولاد منها بين البنات (٨% مقابل ٦%) كما أشارت هذه

الإحصاءات إلى وجود علاقة قوية بين التقزم ومكان الإقامة، فأطفال الريف أكثر عرضة لسوء التغذية المزمن من أطفال الحضر، وكذلك الحال بالنسبة للتوزيع الجغرافي حيث يتعرض ١٣% من أطفال إقليم الجنوب لسوء التغذية المزمن مقارنة مع ٩% في إقليم الشمال و٧% في إقليم الوسط، كما ويوجد ارتباط قوي بين تعليم المرأة والحالة التغذوية لأطفالها، حيث تتراوح نسبة الأطفال المتقزمين ٢٤% لأطفال الأمهات الأميات و٦% لأطفال الأمهات ذات التعليم العالي. وفي الحالتين المشار إليهما، فإن مستوى تعليم الأم وكذلك التفاوت الجغرافي مرتبط مع الخصائص الإجتماعية للأسر المعنية.

تشير المؤشرات في الجدول (١-٥) إلى حصول تحسن كبير

جدول رقم (١-٥) بعض مؤشرات الجوع

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٩	٢٠١٥
نسبة الأطفال (تحت سن الخامسة) الذين يعانون من نقص الوزن (الوزن/العمر) %	٦,٤	٤,٤	١,٩	٣,٢
نسبة الوزن إلى الطول (الهزال) (%)	٢,٨	٢,٠	١,٥	١,٤
نسبة السكان تحت الحد الأدنى من استهلاك طاقة التغذية (%)	٦,٦ (١٩٩٢)	٤,٠	-	٣,٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسوحات السكان والصحة الأسرية' للأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٩.

ومستمر في معالجة الحالة التغذوية للأطفال في الأردن حيث تراجعت نسب نقص الوزن والهزال خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ بمعدلات وصلت إلى حوالي ٣١% و٢٩% على التوالي كما استمرت هذه النسب بالتراجع خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩ حيث بلغت نسبة تراجعها حوالي ٥٧% بالنسبة لنقص الوزن و٢٥% بالنسبة للهزال. من ناحية أخرى يلاحظ بأن نسبة ما تحقق بالنسبة لمؤشر نقص الوزن في عام ٢٠٠٩ قد فاق النسبة المستهدفة في عام ٢٠١٥ والمقدرة عند ٣,٢% وبالنسبة للهزال فإن النسبة المستهدفة قد تحققت إلى حد كبير في عام ٢٠٠٩.

القضايا والتحديات الأساسية

يواجه الأردن تحديات مزمنة تحد من قدرته على تحقيق التشغيل الكامل وتوفير العمل اللائق كما حددته أهداف الألفية ومن أبرز هذه التحديات:

- يشكل ارتفاع معدل البطالة وبقائه مرتفعاً لفترة زمنية طويلة تحدياً رئيسيا يواجه السياسة الإقتصادية والإجتماعية. وعلى الرغم من المنجزات الإقتصادية الكبيرة التي حققها الإقتصاد الأردني والتي يأتي في مقدمتها تحقيق معدلات نمو عالية بالناتج المحلي الإجمالي، بلغت بالمتوسط حوالي ٧% خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٩، إلا أن هذا الارتفاع في معدلات النمو الإقتصادي لم ينعكس بشكل شامل على ارتفاع معدلات تشغيل الأردنيين وتخفيض معدلات البطالة بينهم، من ناحية أخرى بدأت آثار الأزمة العالمية تنعكس على سوق العمل وتراجع مقدرته على التشغيل مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى عديدة تؤثر على معدلات البطالة.

- ارتفاع أعداد العاملين الوافدين في سوق العمل الأردني حيث قدر عدد هؤلاء العمال الحاصلين على تصاريح عمل بحوالي ٣٣٥ ألف عامل في عام ٢٠٠٩ ، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بين الأردنيين. وتشكل عملية إحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة تحدياً كبيراً، لا سيما أن النسبة الأكبر من المتعطلين الأردنيين من ذوي المؤهلات العلمية الدنيا ومن الشباب مما يجعل تعرضهم للفقر أكثر احتمالا.

- ارتفاع معدلات الإعالة الإقتصادية المنقحة والتي تصل إلى ٤:١ (كل شخص عامل يعيل في المتوسط أربعة أشخاص، بمن فيهم شخصه)، وانخفاض مستويات الأجور لشريحة واسعة من المشتغلين، كل هذه العوامل تجعل من شريحة عريضة من الأردنيين تعيش على حافة خط الفقر، وبالتالي عرضة للهبوط إلى فئات المجتمع الفقيرة.

- انخفاض معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، وهو ما يشكل هدراً لرأس المال المعرفي وخصوصا عدم مشاركة الإناث المتعلمات. من ناحية أخرى فإن ضعف مشاركة الإناث غير المتعلمات في سوق العمل يزيد من تعرض الأسر الأقرب على خط الفقر لمشاكل وأعباء الفقر.

- تعدد الجهات المعنية بسياسات وبرامج التشغيل، والحاجة إلى توجيهها بشكل كفؤ وفعال يساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الطريق إلى الأمام

يعرض الجزء التالي من الفصل أبرز السياسات المقترحة لتحقيق أهداف الألفية في مجال مكافحة الفقر والجوع وهي:

- إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر واضحة المعالم والأهداف تسعى لتحقيق نتائج معينة على المدى المتوسط.

- توسيع خدمات الرعاية والحماية الإجتماعية وذلك من خلال تعزيز مؤسسات وصناديق المعونة الوطنية ودعم إنشاء وتشغيل صناديق الائتمان وتأهيل جمعيات خيرية مهتمة بالفقراء وتعمل لمكافحة الفقر، مع التركيز على الانتقال من مفهوم الرعاية الإجتماعية إلى مفهوم التنمية الإجتماعية.

- دعـم وتعزيـز برامـج تأهيل الأسـر المنتجة، والتوسـع في التمويل الميكروي وتنظيمه ليشـمل كافة المناطق الفقيرة وخصوصـا النائية منها ودعم مؤسسـات التمويل الميكروي من خلال تطوير قدراتها الفنية وتوفير الدعم المالي لها من الجهات المانحة.

- توفير مساكن للفقراء وذوي الدخل المتدني وتأتي المبادرة الملكية على رأس هذه المشاريع والتي تقوم بتوفير مساكن ملائمة للأسر العفيفة والفقيرة.

- تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل من خلال دعم المشاريع الريادية.

- تطبيق تشـريعات الإعاقة الموجودة وفرض حق الإدماج في القطاعات المختلفة في المجتمع وسـوق العمل وتعزيز دور المجلس الأعلى للأشـخاص المعوقين والمؤسسـات الأخرى ذات العلاقـة فـي كافة مجـالات دعم الأشـخاص المعوقين ومنها عمليات الإرشاد والتدريب والتشغيل.

- زيادة تدريب وتشغيل الأردنيين من خلال التعاون مع أصحاب العمل والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.

- الدخـول في مشـاريع إقتصادية كبيـرة في مجـالات المياه والطاقـة والنقل (خاصة النقل السـككي) ومـن المتوقع أن تقوم هذه المشـاريع بتدريب وتشغيل الأردنيين وخصوصاً في المجالات المهنية والتقنية.

- تبني إستراتيجية وطنية تعمل على جذب أفضل الطلبة أداءاً إلى التعليم المهني والتقني، وتحسين نوعية برامج التعليم المهنـي والتقنـي وضمـان حصول الطلبـة علـى المهارات العملية لتحقيق عملية إحلال تدريجي للعمالة الأردنية على العمالة الوافدة.

قائمة المراجع

١. أسعد راجي ومنى عامر، "ظروف سوق العمل في الأردن" مشروع المنار:٢٠٠٨
٢. فاليري بيرنفر، الفقر الغامض والمتعدد الأبعاد وإجراءات النمو الصديق للفقراء في مصر ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، منتدى البحوث الإقتصادية، القاهرة: ٢٠٠٩.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: ٢٠٠٤.
٤. نادر مريّان ونياديا تكريتي: دراسة الفقر في الأردن، (Poverty Alleviation UNFPA, Action Plan 1997)
٥. البنك الدولي، تحديث الفقر في الأردن: ٢٠٠٩.
٦. دائرة الإحصاءات العامة، ، تقرير حالة الفقر في الأردن ونشرات إحصائية وتقارير مختلفة.

الهدف الثاني

تحقيق تعميم التعليم الأساسي

الغاية

ضمان التحاق الأطفال ذكوراً وإناثاً بالتعليم الأساسي وإكمال سنواته بحلول عام ٢٠١٥

المؤشرات

- معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الأساسي
- معامل البقاء / الاستبقاء / في نهاية الصف الخامس من التعليم الأساسي
- معدل القرائية Literacy للفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً

"وبدورنا، مازلنا معاهدين الوطن وأبناءه على إيلاء القطاع التعليمي أعمق اهتمامنا وصدارة أولوياتنا، لأنه مصنع العقول، وحاضن المواهب، ومختبر الإبداعات. ورؤيتنا للتعليم في الأردن ومستقبله تستند إلى الإيمان الراسخ بأنه من مسؤوليات الدولة الأصيلة من حيث جودة نوعيته وعدالة فرصه. والعدالة لا تقف عند مستوى توفير الفرص فقط، بل تتجاوزها إلى توخي العدالة في مستوى هذه الفرص، حتى ينال أبناؤنا وبناتنا مستويات متقاربة من التعليم تتيح لهم التنافس العادل على أسس الجدارة والكفاءة الحقّة، وخوض الحياة المهنية بثقة ونجاح وتميز".

مـن رسـالة جلالة الملك عبد اللـه الثاني ابن الحسـين المعظم حفظه الله إلى طلبة المدارس بمناسبة العام الدراسي الجديد ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩

المقدمة

أدرك الأردن أهمية التعليم إما لجهة ضمان إلتحاق جميع الأطفال به أو في نوعية التعليم وتنويعه وترجم ذلك إلى سياسات تربوية وبرامج عمل محددة مكنت الأردن من أن يتبوأ موقعاً متقدماً على الخريطة التربوية إقليمياً وعالمياً. ويمكن القول أن السياسات التربوية الناظمة والموجهة للنظام التربوي الأردني هدفت إلى :

- توفير فرص التعليم لجميع الأطفال في سن التعليم وذلك باعتبار أن التعليم حق أصيل للجميع وهو إلزامي ومجاني كفله الدستور الأردني في المادة السادسة والمادة العشرين. وقد ظهر التزام الأردن جلياً في توفير التعليم للجميع منذ إعلان مؤتمر جومتين تايلند ١٩٩٠ الخاص بالتعليم للجميع وذلك بمد مدة التعليم الإلزامي لتصبح عشر سنوات بدلاً من تسع سنوات وأصبحت مرحلتا التعليم الإبتدائي والإعدادي سابقاً في مرحلة تعليمية واحدة هي مرحلة التعليم الأساسي وهي مرحلة إلزامية ومجانية (مجانية في المدارس الحكومية) و مدتها عشر سنوات.

- تطوير نوعية التعليم من خلال برامج مستمرة تتناول بيئات التعليم والمناهج الدراسية وموارد التعلم (ولاسيما توظيف تقنيات التعليم الحديثة) وبرامج تدريب المعلمين إضافة إلى تنويع البرامج التعليمية وتوجيهها بما يلبي احتياجات وميول الطلبة من ناحية واحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية من ناحية أخرى.

- تحقيق العدالة والمساواة في النظام التعليمي من خلال برامج وإجراءات موجهة نحو توحيد مستوى الخدمات التعليمية بين المناطق وإزالة فجوة الالتحاق بالتعليم بين الجنسين وتوفير برامج خاصة بالطلبة الموهوبين والمتفوقين وذوي صعوبات التعلم والطلبة ذوي الإعاقات.

- تحسين مستو ى الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي وذلك بخفض مستويات إعادة الصفوف والتسرب (الكفاءة الداخلية) وإحكام العلاقة بين مخرجات النظام التربوي واحتياجات سوق العمل والتنمية الإقتصادية والإجتماعية (المواءمة).

التقدم المنجز

المؤشر: معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الأساسي

يشير معدل الالتحاق الصافي إلى مجموع الأطفال الملتحقين بالمرحلة الأساسية ممن هم في الفئة العمرية الرسمية المناظرة للتعليم الأساسي (٦-١٥ سنة) معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد الفئة السكانية المناظرة لمرحلة التعليم الأساسي.

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن التعليم الإبتدائي لم يعد مرحلة من مراحل التعليم في الأردن وأصبح التعليم الأساسي منذ ١٩٨٨ جزءاً من مرحلة التعليم الأساسي التي أصبحت تشمل الصفوف من الأول إلى العاشر (٦-١٥ عاماً) وبالتالي فإن قيم مؤشر الالتحاق الصافي هي لمرحلة التعليم الأساسي (٦-١٥ عاماً).

وتشير معدلات الالتحاق الصافية في مرحلة التعليم الأساسي (الجدول رقم ٢-١) إلى ارتفاع ملحوظ منذ عام ١٩٩٠ في معدلات الالتحاق الصافية ولكلا الجنسين بحيث ارتفعت من ٨٦,٧% إلى ٩٧,٦% وهذا يدل على أن الأردن قد قطع شوطاً كبيراً في توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال وضمان استمرارهم في هذا التعليم. وبالتالي يمكن القول أن الهدف قد تحقق أو في طور التحقق الكامل. ومما تجدر الإشارة إليه هنا إلى أن معدل الالتحاق الصافي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يصل إلى ١٠٠% وذلك لوجود أعداد من الطلبة في هذه الفئة العمرية في مرحلة التعليم الثانوي underage وبالتالي هم ليسوا خارج التعليم كما أن هناك أعداداً أخرى من الأطفال من الفئة العمرية نفسها ملتحقين ببرامج التربية الخاصة ولا تشملهم إحصاءات التعليم . وقياساً على ذلك، فإن هذا المؤشر بصيغته الحالية لن يكون صالحاً لقياس التقدم في الأردن حتى عام ٢٠١٥ وبالتالي فإنه من الضرورة بمكان إعادة تكييف هذا الهدف المحدد وتحديد مؤشر أكثر حساسية. ويقترح هنا، أن يتم استبدال هذا المؤشر بمؤشر نسبة المشاركة Participation rate.

جدول (٢-١): معدلات القيد الصافية في مرحلة التعليم الأساسي بحسب الجنس

العام الدراسي	ذكور	إناث	كلي	تعادل الجنسين
٩١/٩٠	٨٦,٥	٨٦,٩	٨٦,٧	١,٠٥
٩٥/٩٤	٩١,١٢	٩٢,٣٤	٩١,٤٣	١,٠١
٠٠/٩٩	٩٥,٨	٩٦,٥	٩٦,٢	١,٠١
٠٥/٠٤	٩٧,٥	٩٧,٧	٩٧,٦	١,٠٠
٠٨/٠٧	٩٧,٥	٩٧,٧	٩٧,٦	١,٠٠
٠٩/٠٨	٩٧,٥	٩٧,٧	٩٧,٦	١,٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم؛ التقارير الإحصائية السنوية، ١٩٩٠-٢٠٠٩

ويشير الجدول أيضاً إلى أن معدلات الالتحاق الصافية لدى الجنسين متساوية تقريباً وأن الأردن قد حقق مؤشر تعادل الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي ومما يلحظ أيضاً أن التقدم المنجز في معدل القيد الصافي ولدى الجنسين كان سريعاً وبقفزات ملحوظة – كما هو متوقع- خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ قفز بمعدل ١٠% من سنة الأساس (١٩٩٠) ثم مال إلى التباطؤ ومن ثم إلى الاستواء تقريبا (Leveled off).

وهذا بالطبع لا يشير بأي حال من الأحوال إلى تراخٍ في السياسات والإجراءات الهادفة إلى تعميم التعليم الأساسي وإنما يعزى ذلك إلى أن التحسن عادة ما يكون ملموساً وكبيراً حين تكون الفجوة كبيرة بين معدلات الإلتحاق الفعلية والقيمة المطلقة للمؤشر (١٠٠%). وبالتالي فإنه كلما قربت قيم المؤشر من ١٠٠% كان التحسن طفيفاً وصعباً ويتطلب إجراءات إضافية للوصول إلى فئات من الأطفال لا يمكن الوصول إليهم أو إبقائهم في التعليم بسياسات تقليدية.

الشكل ٢-١: معدلات الإلتحاق الصافية

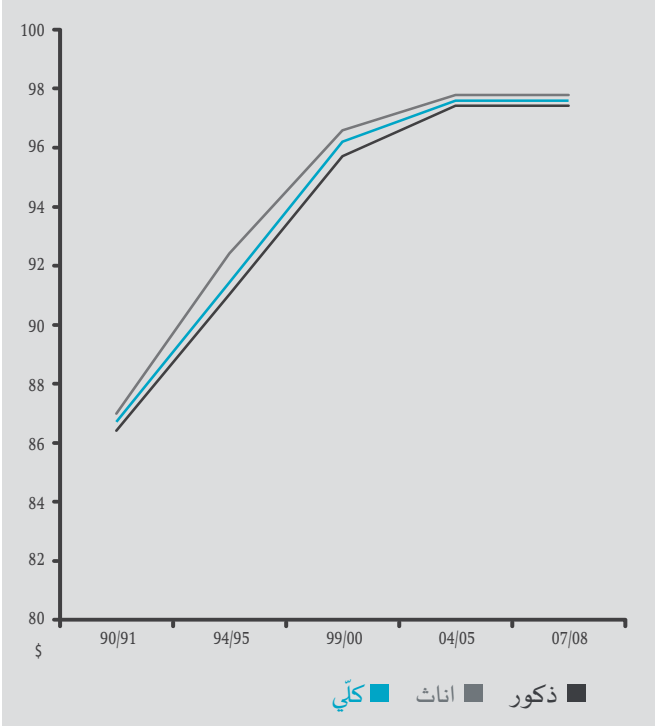

وعلى الرغم من التقدم الواضح في ضمان التحاق جميع الأطفال من عمر ٦-١٥ عاما في التعليم(التعليم لهذه الفئة إلزاميا و مجانيا) إلا أن هناك تباينا في معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الأساسي من محافظة لأخرى كما تشير بيانات العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إذ بلغت أعلاها (قريبة من ١٠٠%) في محافظات الكرك و مادبا و الطفيلة و عجلون كما أنها قريبة من المتوسط الوطني(٩٧,٥%) في محافظات العاصمة والزرقاء و أخيرا فهي أقل من المتوسط الوطني في محافظات البلقاء واربد والمفرق و جرش و معان و العقبة لا سيما لدى الذكور. وربما يتطلب الأمر دراسة أسباب ذلك بالوقوف على حجم الطلبة المتسربين من التعليم الأساسي في هذه المحافظات و كذلك في تحديد ما إذا كان بعض الأطفال لم يلتحقوا أصلا بالتعليم. ويقتضي الأمر كذلك إجراءات عاجلة لضمان استمرار الطلبة بالتعليم خاصة الإناث في محافظتي المفرق و جرش. ويشير الجدول (٢-٢) إلى معدلات الالتحاق الصافية للطلبة من الفئة العمرية ٦-١٥ عاما في التعليم الأساسي للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بحسب المحافظة.

جدول (٢-٢): معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الأساسي للفئة العمرية ٦-١٥ عاما بحسب المحافظة للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩

المحافظة	ذكور	إناث
العاصمة	٩٧	٩٩
البلقاء	٩٥	٩٧,٥
الزرقاء	٩٧	٩٧,٨
مادبا	٩٩	١٠٠,٠
اربد	٩٥,٨	٩٧,٨
المفرق	٩٦	٩٢
جرش	٩٤,٥	٩٣
عجلون	٩٩	٩٩
الكرك	٩٩	١٠٠
الطفيلة	٩٨,٥	١٠٠
معان	٩٥,٥	٩٦
العقبة	٩٥	٩٦
المملكة	٩٧,٥	٩٧,٧

المؤشـر : معامل البقاء في نهاية الصف الخامس من التعليم الأساسي

يشير معامل البقاء إلى النسبة المئوية للطلبة الذين يدخلون الصف الأول وينهون الصف الخامس الأساسي بنجاح. ويقاس هـذا المؤشـر بتتبـع فوج نظـري مـن الطلبة (عـادة ١٠٠ أو ١٠٠٠ طالب) ممن دخلوا إلى الصف الأول الأساسـي إلى حين إنهائهم الصف الخامس الأساسـي بنجاح. ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار معدلات الرسوب والتسرب ولكن مما يؤخذ على هذا المؤشـر أنه لا يقيس قدرة النظام التربوي على شـمول جميع الطلبة، وبالتالي فإن المؤشـر بصيغتـه الحالية يقيس فقـط الكفاءة الداخليـة للنظام التربوي ولا يدلـل على قدرة النظـام التربـوي على الوصول إلـى جميع الأطفال في سـن التعليـم، و لا يأخـذ بعين الاعتبار الأطفـال الذين لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم .وتشـير البيانات (جدول رقم ٢-٣) إلى تحسن ملحـوظ في معاملات بقاء الطلبة حيث ارتفع من ٩٢,٢% عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلـى ٩٩% في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مما يشـير إلـى أنه من كل فوج مكون من ١٠٠ طالب التحقوا في الصف الأول الأساسي أكمل منهم ٩٩ طالباً الصف الخامس الأساسي بنجاح مما يعكس قدرة النظام التربوي على الاحتفاظ العالي بالطلبة في التعليم وبالتالي يمكن القول أن الأردن حقق هذا المؤشر.

جدول (٢-٣):
معامل البقاء في نهاية الصف الخامس الأساسي

العام الدراسي	ذكور	إناث	كلي	تعادل الجنسين
١٩٩١/١٩٩٠	٩١,٠	٩٣,٤	٩٢,٢	١,٠
١٩٩٥/١٩٩٤	٩٢,١	٩٥,٥	٩٣,٨	١,٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	٩٥,٨	٩٦,٢	٩٦,٠	١,٠٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٨,٨	٩٩,٢	٩٩,٠٠	١,٠٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٨,٨	٩٩,٢	٩٩,٠٠	١,٠٠

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة، وزارة التربية و التعليم، تقارير الإحصاءات السنوية، ١٩٩٠-٢٠٠٩.

ومما يلاحظ أيضـاً أن التحسـن كان مطرداً ولدى الجنسـين وبأفضلية نسـبية للإناث عندما يتعلق الأمر بمعامل البقاء إلا أن مقدار التحسن منذ سنة الأساس كان أكبر عند الذكور منه عنـد الإناث (٧,٨% للذكور مقابل ٥,٦% للإناث) وذلك لاختلاف مستوى معامل البقاء في سنة الأساس عند الجنسين. ويمكن القـول أن الأردن حقق هذا المؤشـر إلا أنه لا يمكن إغفال أنه لا زالـت هنـاك معطيات تدلل على أن ١% مـن الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول لا ينهون الصف الخامس بنجاح (بغض النظر عن مسـتوى إتقان كفايات التعلم المنشـودة) وبالتالي فهم غالباً إما يتسـربون من التعليم أو أنهم في صفوف أخرى نتيجة عمليات إعادة صفوف سابقة .

الشكل (٢-٢): معاملات البقاء في نهاية الصف الخامس

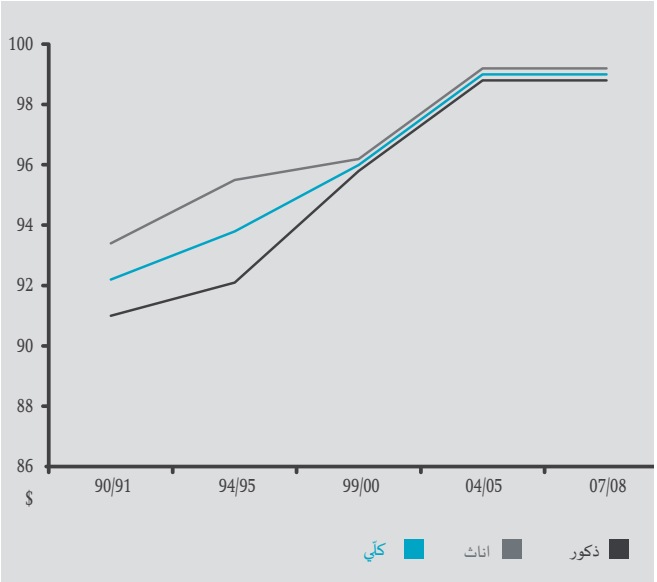

وفـي جميع الحـالات، فإن معطيات هذا المؤشـر تدل على أنه رغم معـدلات البقاء الحاليـة وقدرة النظـام التربوي الأردني على الاحتفاظ بالطلبة إلا أنه يجب الإلتفات إلى ثلاث مسـائل حيوية هي:

- إن المؤشـر لا يشـير إلى أن ٩٩% من الفئة العمرية (٦-١١ سـنة) موجودون في التعليم لأن المؤشـر ببسـاطة لا ينبئ بأي حال من الأحوال عن ذلك وإنما يشـير إلى كفاءة النظام الداخليـة (تدنـي معدلات إعـادة الصفوف والتسـرب) لا إلى قدرة النظام على الوصول إلى جميع الطلبة .

- المؤشـر لا يشـير إلى نوعية التعليـم الذي يتلقـاه الطلبة ومسـتوى إتقانهم لكفايات التعلم الأساسية وإنما قد يكون ارتفاع المؤشـر متأثراً بسياسـات الترفيع التلقائية وبالتالي فإنـه رغم انخفاض معدلات التسـرب (بدليل ارتفاع معامل البقاء) إلا أن المتسربين رغم قلتهم يجب الالتفات إليهم كي لا يتحولـوا مسـتقبلاً إلى صفوف الأميـين إذا ما أخذنا بعين الاعتبـار أن هؤلاء عادة ما يتركـون التعليم وهم لا يتقنون كفايات التعلم الأساسية .

- أن المؤشر الحالي لا يخدم الهدف الإنمائي الأساسي المتمثل في توفير التعليم للجميع وضمان اسـتمرار الطلبة فيه لأنه لا يدلل على قدرة النظام التربوي للوصول إلى جميع الطلبة . صحيح إن المؤشـر الإنمائي مهم في استمرار قدرة النظام التربـوي على الاحتفاظ بالطلبة والحد من تسـربهم إلا أنه لا يأخـذ بعين الاعتبـار ما إذا كان الأطفال في سـن التعليم قـد التحقوا بالتعليـم فعلاً مما لا يجعل من المؤشـر صالحاً لقيـاس مدى تحقـق الهدف الأساسـي وهو ضمـان التحاق جميع الأطفال الأردنيين في التعليم الأساسـي لاسـيما في ضـوء ارتفاع قيمة المؤشـر وبالتالي فإنه من المستحسـن إسـتبدال هذا المؤشر بمؤشـر آخر وهو معامل إنهاء /إكمال مرحلة التعليم الإبتدائي (Primary Completion Rate)

المؤشـر : معدل القرائية (literacy) لدى السـكان في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة

حقـق الأردن إنجـازاً واضحـاً فـي مكافحـة الأميـة من خلال سياسات وبرامج عمل واضحة استهدفت توفير برامج التعليم غير النظامي لمحو أمية الكبار إضافة إلى السياسات الموجهة لسـد منابع الأميـة وذلك بتفعيـل إلزامية التعليـم والحد من التسرب المدرسي. وكان نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة الأمية فـي الفئة العمريـة ١٥ عاماً فأكثر مـن ٦٨% عام ١٩٦١ إلى ١٧% عام ١٩٩٠ ثم إلى ٧,٨% عام ٢٠٠٨ . وقد بلغت نسـبة الأميـة لدى الكبار(١٥ عاما فأكثر) عـام ٢٠٠٨ حوالي ٧,٨%. (١١,٦% لدى الإناث و ٤,٣% لدى الذكور) بعد أن كانت ٨٥,٤% لـدى الإنـاث و ٥٢,٢% لدى الذكـور في عـام ١٩٦١. وتتركز الأمية حالياً رغم انخفاضها الملحوظ لدى الإناث بنسـبة أكبر مـن الذكور وفي الريـف أكثر منها في المـدن. ويبين الجدول رقم (٢-٤) نسب القرائية في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً .

قضاء بلا أمية

مشروع ريادي نفذته وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٨ للقضاء على الأمية في قضـاء أم الرصـاص بلواء الجيزة فـي محافظة العاصمـة بمنهجيـة جديـدة أخـذت بعيـن الاعتبـار خصائـص الأميـين و احتياجاتهـم وطـورت المـواد التدريبية كما نفذت البرامج التدريبية في ضوء ذلك قد أعلن اللواء بانتهاء البرنامج بأنه لا أميين فيه.

جدول (٢-٤):
معدلات القرائية في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً

السنة	ذكور	إناث	كلي
١٩٩٠	٩٨,٢٠	٩٦,٥٠	٩٧,٤٠
١٩٩٥	٩٨,٦١	٩٧,٤٥	٩٨,٠٣
٢٠٠٠	٩٩,٠٢	٩٨,٤١	٩٨,٧٢
٢٠٠٥	٩٨,٩٠	٩٩,٠٠	٩٩,٠٠
٢٠٠٨	٩٩,١٠	٩٩,٠٠	٩٩,١٠

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة ؛ مسوحات مختلفة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

تشـير البيانات السابقة إلى أن الهدف المحدد المتعلق بخفض معـدلات الأمية في الفئـة العمرية ١٥-٢٤ عاماً قد تحقق في الأردن بحيث أن ٩٩% من هذه الفئة يمتلكون الحد الأدنى من مهارات القرائية وبالتالي يمكن القول أن الأميين لا يشـكلون إلا ٠,٩ % مـن هـذه الفئة. ويلاحظ ايضا أن معـدلات القرائية لـدى هذه الفئة متشـابهة تقريبا من محافظـة لأخرى و لدى الجنسين. وتعكس هذه المؤشرات نجاعة السياسات التربوية في توفير فرص التعليم للجميع من ناحية و عدالتها في شمول جميـع المحافظـات من ناحيـه أخرى بحيـث أن الفئة العمرية من ١٥-٢٤ عاماً اتيحت لها فرص التعليم النظامي سـابقاً أو بعض أشـكال التعليم غير النظامي مما جعل من جميع أفراد هذه الفئة قادرين على القراءة و الكتابة.

جدول (٢-٥): معدلات القرائية للفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما بحسب المحافظة لعام ٢٠٠٩

المحافظة	المجموع	الذكور	الإناث
العاصمة	٩٩,١	٩٨,٩	٩٩,٢
البلقاء	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٤
الزرقاء	٩٩,٢	٩٩,٠	٩٩,٥
مادبا	٩٩,٥	٩٩,٣	٩٩,٧
اربد	٩٩,١	٩٩,٠	٩٩,٢
المفرق	٩٨,٢	٩٨,١	٩٨,٣
جرش	٩٨,٨	٩٨,٦	٩٩,٠
عجلون	٩٩,٢	٩٩,٣	٩٩,١
الكرك	٩٨,٥	٩٩,١	٩٨,٠
الطفيلة	٩٩,٣	٩٩,٣	٩٩,٤
معان	٩٨,٢	٩٨,١	٩٨,٢
العقبة	٩٨,٣	٩٨,٣	٩٨,٢
المملكة	٩٩,٠	٩٨,٩	٩٩,١

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة ؛ مسوحات مختلفة (١٩٩٠- ٢٠٠٩)

وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة ٠,٩ % لا يستهان بها إذا ما أخذنا أيضاً بعين الاعتبار أن المؤشـر لا ينبئ بمسـتوى القرائية ذاتها. وفي جميع الحالات، فإن ما تحقق في سـبيل القضاء على الأمية كان كبيراً ويدل على تحقق هذا الهدف المحدد نتيجة للسياسـات التي تم تبنيها لرفع مسـتوى المشـاركة فـي التعليم واحتفاظ الطلبة في السـلم التعليمـي وإلى حد كبير فـي فعالية التعليم في إكساب الطلبة مهارات القراءة والكتابة الأساسية. وعليه فإن هـذا الإنجـاز لا بد مـن المحافظة عليه من خلال الاسـتمرار في سياسـات تعميم التعليم الأساسـي وتفعيل إلزاميته وتحسـين مسـتوى نوعيـة التعليم لضمان امتلاك الطلبـة لكفايات التعلم الأساسـية كي لا يرتدوا إلى الأمية في حال تسربهم من التعليم إضافة إلى الاسـتمرار في برامـج التعليم غير النظامي الموجهة للأميين والمتسربين.

القضايا والتحديات الأساسية

يمكن القول، وبثقة كبيرة، أن الأردن حقق انجازات كبيرة في كافة مؤشرات التعليم سواء تلك المتعلقة بتوفير التعليم أو نوعيته أو في جوانب العدالة والمساواة أو في مواءمة التعليم إلى احتياجات التنمية أو في رفع كفاءة النظام التربوي الداخلية والخارجية.

وما كان ذلك ليتحقق لولا توافر عوامل متعددة تقف على رأسها الإرادة السياسية التي جعلت من التعليم على رأس أولويات برامج عمل الحكومات المتعاقبة. وقد كان ذلك جليا في أجندات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي والأجندة الوطنية ومبادرات جلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين المعظم حفظه اللّه لدعم قطاع التعليم (برنامج التغذية المدرسية، برامج الأبنية المدرسية، البرامج الخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم، مبادرة التعليم الأردنية، البرامج الموجهة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة) ومبادرات جلالة الملكة رانيا العبد اللّه المعظمة (جائزة الملكة رانيا للتميز التربوي، مبادرة مدرستي، مبادرة نحو بيئة مدرسية آمنة, برامج تدريب العاملين). وعلى الرغم مما تحقق، إلا أن هناك جملة من التحديات التي لابد من التعامل معها لضمان الاستمرار في توفير التعليم للجميع والتطوير النوعي للتعليم لاسيما في ظل بروز عوامل ضاغطة على النظام التربوي وأهمها الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية والضغط الناشئ عن استيعاب عشرات الآلاف من الطلبة العراقيين في المدارس الأردنية.

مبادرة التعليم الأردنية
Jordan Education Initiative

أطلقت مبادرة التعليم الأردنية من قبل جلالة الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم خلال اجتماعات المنتدى الإقتصادي العالمي عام ٢٠٠٣ كنموذج للشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تطوير التعليم من خلال التوظيف الموسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. واستطاعت المبادرة بالتعاون مع وزارة التربية و التعليم أن تقدم نموذجا يحتذى في الدمج الفاعل للتكنولوجيا في التعليم و التعلم الصفي للارتقاء بنوعية التعليم. وفي إطار المبادرة تم حوسبة مناهج الرياضيات والعلوم واللغة العربية و اللغة الانجليزية و التربية المدنية كما تم تدريب المعلمين على استراتيجيات توظيف التكنولوجيا في التعليم إضافة إلى ربط المدارس الكترونياً و تزويدها بالتجهيزات التكنولوجية المتطورة. وتترأس جلالة الملكة رانيا العبداللّه مجلس إدارة المبادرة.

وإذا ما أخذنا أهداف التعليم للجميع (من بينها هدف الألفية الإنمائي المتمثل في تعميم التعليم الأساسي للجميع) والأهداف الوطنية الخاصة بقطاع التعليم والتحديات الماثلة فإنه يمكن إبراز أهم القضايا الأساسية التي لا بد من التعامل معها لضمان تحقيق الأردن التام لأهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ وهي:

- تحسين بيئات التعليم المادية من أبنية و مرافق مدرسية حيث لازالت نسبة لا يستهان بها من الطلبة تتلقى تعليمها في أبنية مستأجرة (١٣%) كما أن حوالي ٤% من الطلبة يدرسون في مدارس تتبع نظام الفترتين . يستدعي الأمر كذلك إجراء التعديلات في تصاميم المدارس وعمل التعديلات اللازمة لتكون المدارس متاحة بيسر وسهولة للطلبة ذوي التحديات الحركية. ويتوقع في ضوء تخفيض الإنفاق العام تحت وطأة الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية أن يتباطأ تنفيذ برنامج التوسع في إنشاء أبنية مدرسية جديدة مما سيزيد الأمور سوءاً فيما يتعلق بتوفير أبنية مدرسية ملائمة لاحتياجات ومتطلبات التعليم الفعال لاسيما في ضوء ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة الطلب على التعليم.

- الارتفاع الملحوظ في الكثافة الصفية (المعدل العام حوالي ٣٥ طالبا/طالبة) لاسيما في المدن الرئيسية كالعاصمة عمان والزرقاء واربد (حوالي ٤٥ طالبا/طالبة) وذلك بسبب دخول الآلاف من الطلبة العراقيين للمدارس الحكومية خلال العامين الماضيين (حوالي ٢٥,٠٠٠ طالب/طالبة) والانتقال الملحوظ من المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث الدولية إلى المدارس الحكومية (حوالي ٣٠,٠٠٠ طالبا/ طالبة) في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة.

- رغم أن معدلات التسرب في مرحلة التعليم الأساسي لازالت في حدودها الدنيا (حوالي ٠,٤%) إلا انه لوحظ زيادة أعداد المتسربين خلال الأعوام السابقة لأسباب اقتصادية (المستوى الإقتصادي المتدني للأسرة) التي تدفع الطلبة الذكور إلى الانخراط بفرص العمل المتاحة لمساعدة أسرهم.

- لازالت نسبة من الطلبة تنهي الصف الرابع الأساسي ولا تتقن كفايات التعلم الأساسية (دون المعيار الوطني المحدد) في القراءة والكتابة والحساب (حوالي ثلث الطلبة) مما يتطلب تطوير المناهج والكتب المدرسية لتناسب احتياجات الطلبة التعليمية ,وتحسين أساليب التدريس بما يوافق أساليب تعلم الطلبة وإدخال نظم خاصة للمساءلة على مستوى المدرسة وتدريب نوعي متخصص للمعلمين. ويبدو جلياً من تحليل نتائج الطلبة الأردنيين على الاختبارات الوطنية والاختبارات العالمية من مثل TIMSS و PISA ونتائج امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة أن تحدي نوعية التعليم هو التحدي الأبرز مما يتطلب الاستمرار في الجهود المبذولة لتطوير التعليم مع ضرورة تبني استراتيجيات تطويرية غير تقليدية لا تركز فقط على تحسين وتطوير مدخلات التعليم (من أبنية ومرافق ومناهج وتدريب معلمين وغيرها) إلى استراتيجيات أكثر فعالية تنقل التطوير إلى غرفة الصف وعلى مستوى المدرسة وتركز على مراقبة الأداء.

- النقص المتزايد في جانب العرض من المعلمين الذكور لاسيما من تخصصات الرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية وتزايد نسبة استنكاف المعلمين الذكور عن مباشرة مهامهم الوظيفية في كثير من المناطق لاسيما تلك البعيدة عن العاصمة. ومما يرتبط بذلك أيضا برامج إعداد المعلمين في الجامعات وبرامج التنمية المهنية للمعلمين قبل الخدمة وإثنائها واقتصارها على دورات قصيرة نظرية الطابع وبأسلوب الأعداد الكبيرة رغم جهود الوزارة في السنوات الأخيرة لتطوير برامج إعداد المعلمين وتدريبهم وإدخال نظام حوافز للمعلمين (نظام رتب المعلمين) ومنح علاوات عمل خاصة في كثيرة من المناطق.

الطريق إلى الأمام

على الرغم من أن الأردن قد حقق أو على وشك تحقيق الهدف المتمثل في تعميم التعليم الأساسي للجميع وضمان استمرار الأطفال فيه، إلا أن رصد مستوى الانجاز الذي تحقق في إطار تكامل الجهد الوطني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى ومن موقع أهمية تحقيق هذا الهدف. في سبيل تعزيز فرص تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى يتطلب مناقشة الهدف لا في مجرد استقراء مؤشراته فحسب وإنما أيضا في استثمار الزخم الذي تحقق تربوياً (بصورة رئيسية في مؤشرات هذا الهدف) للانتقال إلى حالة جديدة تعيد إنتاج هذا الهدف في سياق تعظيم دوره وأثاره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وبمعنى أخر، فإن مجرد توفير التعليم للجميع وبمؤشراته الحالية - رغم أهميتها- لم يعد كافياً بالنسبة للأردن وقد تحقق الهدف إذ لا بد من إعادة إنتاج أو صياغة الهدف وتكييفه وطنياً باتجاهات جديدة تتعدى مجرد توفير فرص التعليم للجميع. و يتطلب هذا بطبيعة الحال التصدي للقضايا الأساسية بسياسات غير تقليدية وإعادة توجيهها كي يخدم التعليم أهدافه الداخلية الخاصة وترتقي بالتالي درجة الإسهام في التنمية الشاملة المستدامة.

وفي ضوء المعطيات السابقة فان توجهات السياسات التربوية يجب أن تركز على الأهداف التالية:

- إغلاق الفجوة المتبقية في المؤشرات الفرعية لهدف تعميم التعليم الأساسي للجميع وهي معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الأساسي (حوالي ٢,٦٪) ومعامل البقاء(١٪) ومعدلات القرائية (٠,٩٪) لاسيما وأن وتيرة التقدم مالت إلى الاستقرار أو الاستواء ذلك بتفعيل إلزامية التعليم في مرحلة التعليم الأساسي وفقا لأحكام قانون التربية والتعليم لضمان الالتحاق والاحتفاظ الكاملين للطلبة في التعليم الأساسي من خلال إجراءات غير تقليدية مع ضرورة التركيز على تكييف السياسات التربوية الخاصة بتعميم التعليم الأساسي على المستوى المحلي مراعاة لخصوصية التحاق الفتيات واستمرارهن في التعليم في بعض المناطق ومنها:

- معالجة التبعات المالية المترتبة على الأسر نتيجة التحاق أبنائها وبناتها في مرحلة التعليم الأساسي في المدارس الحكومية ومنها التبرعات المدرسية وتقديم حوافز للأسر التي تتخلف عن إرسال أبنائها إلى التعليم بسبب ظروفها المادية.

- ربط قاعدة بيانات الفئة العمرية ٦-١٥ سنة المتوفرة في دائرة الأحوال المدنية بقاعدة بيانات الطلبة لهذه الفئة في وزارة التربية والتعليم لتحديد الأطفال الذين هم خارج التعليم (سواء ممن لم يلتحقوا أصلا أو الذين تسربوا من التعليم) ومن ثم إلحاقهم بالتعليم أو إعادتهم إليه أو دمجهم في برامج التعليم غير النظامي. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة إحداث تكامل فعال بين برامج التعليم النظامي من ناحية وبرامج التعليم غير النظامي من ناحية أخرى.

- الإسراع في انجاز قاعدة بيانات المتسربين من التعليم في وزارة التربية والتعليم وتحديثها بصورة دورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الإعادة إلى التعليم أو تصميم برامج خاصة بهم لضمان ألا يرتدوا إلى الأمية على أن تشمل تلك القاعدة أيضا بيانات حول الأطفال المعرضين للتسرب At Risk (تكرار الغياب، تدني التحصيل المدرسي، العمل بعد المدرسة..الخ).

- إدراج شرط التحاق الأبناء والبنات في التعليم (ممن هم في سن التعليم الأساسي) للأسر المستفيدة أو الراغبة بالاستفادة من صناديق المعونة الوطنية.

- التوسع في برنامج التغذية المدرسية لما ثبت من نتائج ايجابية لهذا البرنامج في تحسين المؤشرات الصحية الحيوية للأطفال المشمولين به وكذلك في تراجع أعداد المتسربين من المدارس المشمولة وتحسن تعلمهم.

- التوسع في برامج التعليم ما قبل المدرسي مع التركيز على المناطق النائية والفقيرة وذلك بإنشاء المزيد من رياض الأطفال في هذه المناطق لما ثبت من أثر ايجابي للالتحاق برياض الأطفال في استمرار هؤلاء الأطفال في التعليم وعدم تسربهم وكذلك الأثر الايجابي في تحسين تعلمهم.

- التوسع في البرامج الموجهة للطلبة ذوي الإعاقات مع التركيز على إستراتيجية دمجهم في مسار التعليم العام بالتنسيق مع المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.

وهكذا فان ملامح السياسة التربوية المستقبلية في إطار ما تحقق من هدف الألفية وغيره من أهداف التعليم للجميع من ناحية ومتطلبات السعي الجاد لتحقيق هذه الأهداف من ناحية أخرى تتطلب إعادة تكييف هدف تعميم التعليم الأساسي وطنيا بحيث يعاد توجيه السياسات التربوية إلى الغايات التالية:

١. من الإلتحاق إلى الإنجاز From Access to Success

٢. من التعادل إلى المساواة From Parity to Equality

٣. من هندسة المدخلات إلى الهندسة باتجاه المخرجات From Engineering Inputs to Engineering for Outputs

وبذلك يصبح الهدف الوطني الإنمائي الثاني من أهداف الألفية بعد تكييفه كما يلي:

(توفير فرص التعليم النوعي للجميع وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التربوية كما ونوعا في التعليم الأساسي)

ويمكن تحليله إلى الأهداف المحددة التالية:

برنامج التغذية المدرسية

أطلق البرنامج بمبادرة ملكية سامية عام ١٩٩٩ لما أشارت إليه الدراسات من سوء الوضع الصحي والتغذوي للطلبة في المناطق النائية والفقيرة. وتم التوسع في البرنامج تدريجيا ليشمل حوالي ٤٠٠,٠٠٠ طالب و طالبة في الصفوف الأساسية الستة الأولى. ويقدم البرنامج وجبة غذائية للطلبة في منتصف اليوم المدرسي. وأشارت الدراسات التقييمية للبرنامج إلى أثره الواضح في تحسين المؤشرات الصحية الحيوية للطلبة المشمولين به إضافة إلى تحسن تعلمهم و تراجع معدلات التسرب في المناطق المشمولة.

برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة
Education Reform for Knowledge Economy

تم الانتهـاء من تنفيذ المرحلة الأولـى من البرنامج ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ وشـمل مكونـات أساسـية تتعلـق بإعادة توجيه السياسـات التربويـة وتطوير المناهج والكتب المدرسـية ونظـم الاختبـارات و الامتحانات تدريب المعلمين و توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم وإنشـاء أبنية مدرسية جديدة و إنشاء رياض أطفال في المناطق الفقيرة والنائية. وتم الإشارة إلى البرنامج من قبل اليونسكو كمثال على البرامج الجادة التي تتوافر فيها عناصر النجاح الأساسية وجودة في جوانب البرنامج الفنية. كذلك بوشر العمل بالمرحلة الثانية (ERfKE) وتشمل عناصر خاصة بالتطوير على مستوى المدرسـة ونوعية التعليم والتربية الخاصة والأبنية المدرسية والتعليم المهني ورياض الأطفال ومراكز متخصصة لتدريب المعلمين.

١. ضمان الاستمرار في توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٢. رفع مسـتوى إدماج الطلبـة ذوي الإعاقات في التعليم الأساسي.

٣. تحسين مستوى إتقان الطلبة لكفايات التعلم الأساسية.

ومن خلال احتسـاب المؤشـرات التالية دورياً يتم متابعة التأكد من إستمرار التقدم في تحقيق الأهداف المحددة:

١. نسـب الالتحاق فـي المرحلـة الأساسـية (الإجمالي، المشـاركة، الصافي) حسـب الجنـس والمنطقة عبر الزمن.

٢. معدل إنهاء المرحلة الأساسـية (Completion Rate) بدلا من معامل البقاء Survival Rate .

٣. معدلات الأمية للفئات العمرية ١٥-٢٤.

٤. نسـبة ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الأساسي من إجمالي السكان ذوي الاحتياجات الخاصة في الفئة العمرية للتعليم الأساسي.

٥. مستوى إتقان الطلبة للمهارات (اللغوية والحسابية)، حسب الجنس والمنطقة عبر الزمن.

قائمة المراجع

١. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧). التقرير الوطني للتعليم للجميع: تقييم منتصف الأمد.
٢. وزارة التربية والتعليم . مجموعة تقارير الإحصاء السنوية لسنوات مختارة.
٣. وزارة التخطيط و التعاون الدولي و الأمم المتحدة في الأردن. الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير الاردن ٢٠٠٤.
٤. دائرة الإحصاءات العامة .
٥. The World Bank (2008).The Road Not Travelled: Education Reform in the Middle East and North Africa. Washington DC.

الهدف الثالث

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

المؤشرات

- نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي
- حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي
- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

”إن المشكلات التي نواجهها في أغلب الأحيان هائلة والوسائل المتاحة قليلة جدا إلا إن الإمكانيات القليلة قادرة على التغيير ومن هذا المنطلق وإزاء إيماننا بأن تمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة في القيادة هو أهم ما يضمن العدالة والإصلاح والحكم الرشيد“.

جلالــة الملكة رانيا العبد الله - المؤتمــر العالمي حول الأدوار القيادية للمرأة

مقدمة

لقد أولت القيادة السياسية في الأردن عناية خاصة بقضايا المرأة، وسعت لتحسين واقعها ودمجها في مشاريع التنمية المختلفة، كما عملت على تهيئة ظروف ملائمة لتعليمها وتأهيلها وإدخالها مجالات العمل المختلفة بما في ذلك تلك التي كانت حكراً على الرجال، كما سرّعت القيادة السياسية من وتيرة الإصلاحات السياسية والقانونية المتعلقة بحقوق المرأة، وكان ذلك جليا في "الأجندة الوطنية" ووثيقة "كلنا الأردن" و"الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية". وفيما يلي تلخيص للأهداف التي أدرجت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج العمل الخاصة بالإصلاحات السياسية والإقتصادية وتحقيق الأمان خلال السنوات الأخيرة:

- تعزيز وتكثيف برامج التوعية بأهمية دور المرأة في جميع المجالات، ووعي النساء خصوصاً، بأهمية المشاركة في أنشطة الحياة العامة، والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الهدف المنشود.
- العمل على تعزيز الاتجاهات الإجتماعية السائدة التي توسع من خيارات المرأة التعليمية.
- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي وجعلها شريكةً للرجل في التنمية.
- ضمان مبدأ تكافؤ الفرص في إجراءات التعيين والترقية والتدريب في المؤسسات العامة والخاصة.
- إيجاد البرامج الكفيلة بتمكين المرأة إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً.
- رفع نسب الالتحاق ببرامج التعليم، والتأهيل، والتدريب المهني.
- دعم تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.
- ضمان زيادة مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الرسمية، ورسم السياسات.
- تعزيز تمثيل المرأة في الهيئات التدريسية والقيادات الأكاديمية الجامعية.

التقدم المنجز

المؤشر: نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم المختلفة

يتضح من الجدول رقم (٣-١) أن هناك مساواة بين الجنسين في نسب الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي، بشكل عام حيث بلغت النسبة (٩٧ طالبة لكل ١٠٠ طالب) وتتفاوت النسبة حسب المرحلة ونوع التعليم الثانوي، إذ بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الأساسي والثانوي العام والثانوي الأكاديمي (٩٦، ١١٠، ١١٨ طالبة لكل ١٠٠ طالب) على التوالي لعام ٢٠٠٩ إلا أن التحدي يكمن في ضعف نسب التحاق الإناث في التعليم المهني مقارنة بالذكور إذ بلغت النسبة حوالي (٦٥ طالبة لكل ١٠٠ طالب). وربما يعود السبب إلى الثقافة المجتمعية في تفضيل المسار الأكاديمي على المهني، وأيضا بسبب قلة توفر المدارس المهنية في أماكن السكن الذي يؤثر على قدرة الفتيات في الوصول إلى هذه المدارس، على أن التحدي يشمل الذكور أيضا إذ لا زالت معدلات الالتحاق بالتعليم الأكاديمي أعلى من التعليم المهني .وبصورة عامة فإن نسب الإناث إلى الذكور في التعليم شهدت تقدما مضطرداً وزادت عن الذكور باستثناء التعليم المهني. ويرجع ذلك إلى نجاعة السياسات التربوية في توفير فرص التعليم ولا سيما تعليم الفتيات إضافة إلى فعالية النظام التربوي في الاحتفاظ بالطلبة دون تسرب. وهكذا فإنه يمكن القول أن الأردن قد حقق الغاية المتعلقة بإزالة الفجوة بين الجنسين في مراحل التعليم كافة.

جدول (٣-١): نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الأساسي والثانوي

العام الدراسي	نسبة الإناث /الذكور في مرحلة التعليم				
	الأساسي	الثانوي	ثانوي/ تعليم أكاديمي	ثانوي/ تعليم مهني	الأساسي والثانوي
١٩٩٢/١٩٩١	٩٤	١٠٥	١٠٨	٥٣	٩٦
١٩٩٥/١٩٩٤	١٠٠	١٠٦	١٣٢	٥٠	٩٧
٢٠٠٠/١٩٩٩	٩٦	١٠٢	١٢٢	٥٩	٩٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٧	١٠٠	١١٣	٥٥	٩٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٧,٨	١١٠	١١٨	٦٥	٩٧

المصدر: التقرير الإحصائي التربوي، سنوات متعددة.

جدول (٣-٢):
نسبة الطلبة الإناث إلى الذكور في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية في التخصصات المختلفة

العام الدراسي	نسبة الإناث/ الذكور في						
	التخصصات الإنسانية	التخصصات العلمية	الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة	كليات المجتمع	التعليم العالي
١٩٩٢/١٩٩١	٨٩	٦٤	٨٦	٣٨	١٢٣	١٠٤
١٩٩٥/١٩٩٤	٧١	٥٣	٧٤	٣٩	١٧٨	١١٦
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٠٤	٦٠	١٢٣	٥٦	٢١٦	١١٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١١٠	٦٠	١٣٥	٤٦	١٥٧	١٠٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٩	٨٧	١٣١	٤٨	١٣٧	١٠٧

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن، سنوات متعددة.

وفي مجال التعليم العالي، فقد أدى تعدد الفرص التعليمية وتنوعها إلى ارتفاع نسب التحاق المرأة بدرجة فاقت الذكور في مستوى التعليم المتوسط والتعليم الجامعي (١٠٤ طالبة لكل ١٠٠ طالب في المستوى الجامعي و ١٣٧ طالبة لكل ١٠٠ طالب في مستوى التعليم العالي المتوسط) لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. لكن هذا التقدم الملموس في معدلات التحاق المرأة بالتعليم بمراحله وأشكاله المختلفة، لا ينفي وجود بعض المسائل المرتبطة بهذا المجال الهام. حيث يوضح جدول (٣-٢) إلى وجود تفاوت في نسبة الإناث إلى الذكور في التخصصات العلمية بالرغم من تحسنها حيث ارتفعت من (٦٤ طالبة لكل ١٠٠ طالب) عام ١٩٩٢ إلى (٨٧ طالبة لكل ١٠٠ طالب) عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن أعداد الملتحقات في التعليم الجامعي تزيد عن أعداد الملتحقين الذكور (١٠٤ لكل ١٠٠) إلا انه يلحظ أن أعداد الملتحقين الذكور في الجامعات الخاصة أعلى من نظيراتها عند الإناث وبواقع الضعف (٤٨ طالبة لكل ١٠٠ طالب). وربما يعود السبب إلى أن أعداد المقبولات سنويا في الجامعات الرسمية يفوق أعداد الذكور بسبب ارتفاع معدلاتهن في امتحان الثانوية العامة من ناحية، وإلى نزعة التفضيل الإجتماعي المتمثلة في أن الأهل يمنحون فرصة للذكور في الالتحاق بالتخصص الذي يرغبون. فالأنثى تلتحق في التخصص حسب ما يتيح لها معدلها في الثانوية العامة، بينما الذكر إذا لم يستطع الالتحاق في التخصص الذي يرغبه فلا يمانع الأهل بالإنفاق على دراسته في التخصص الذي يرغب في جامعة خاصة.كما يوضح الجدول ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين في كليات المجتمع ولجميع السنوات حيث بلغت عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ حوالي (١٣٧ طالبة لكل ١٠٠ طالب). وربما يعود السبب إلى وجود خيارات مهنية متاحة بشكل أوسع للذكور بعد الثانوية ممن لم تتح لهم فرصة الالتحاق في الجامعة فيعملون، بينما الإناث تكاد مجالات العمل أن تكون محدودة بعد الثانوية العامة لذا يلتحقن بكليات المجتمع لتعزيز فرص التشغيل لديهن.

ومما يرتبط بذلك أيضا تزايد نسبة الأكاديميات العاملات في الجامعات الأردنية من ١٤ أكاديمية لكل ١٠٠ أكاديمي عام ١٩٩١ إلى ٢١ أكاديمية لكل ١٠٠ أكاديمي عام ٢٠٠٨ (شكل رقم٣-١). وتعتبر هذه الزيادة نقلة نوعية في مشاركة المرأة في التعليم الجامعي، إلا أنها ما زالت دون الطموح.

شكل رقم (٣-١): نسبة الإناث الأكاديميات إلى الذكور في الجامعات الأردنية

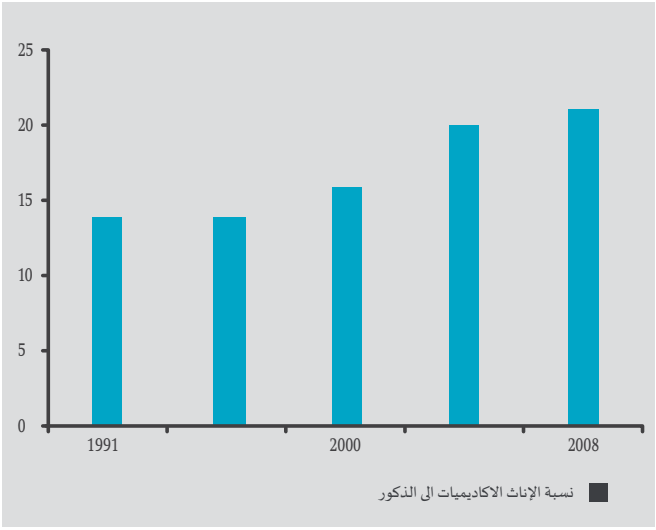

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي حول التعليم العالي في الأردن، ٢٠٠٩

ويمكن القول بأن مؤشر الألفية المتعلق إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم قد تحقق قبل بلوغ عام ٢٠١٥، وذلك بسبب نجاعة التعليم على المستويين المدرسي والتعليم العالي مما يستدعي الاستمرار في المحافظة على ذلك مع زيادة الاهتمام بنوعية مخرجات التعليم، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في التعليم العالي.

المؤشرات ذات العلاقة بمساهمة المرأة في الحياة السياسية والأنشطة الإقتصادية

إن العلاقة بين التمكين الإقتصادي، وقدرة المرأة في المساهمة في صناعة القرار هي علاقة إيجابية ووثيقة، ولولا الدعم السياسي والإرادة السياسية لجلالة الملك عبد الله الثاني في دعم مشاركة المرأة باستحداث نظام الكوتا في البرلمان والبلديات والتعيينات في المواقع الإدارية العليا لما تمكنت نسبة قليلة منهن من دخول معترك العمل السياسي.

ورغم التطور الحاصل في نسب مشاركة المرأة في الحياة العامة إلا أنها ما زالت منخفضة نسبياً مقارنة مع الذكور، حيث تشكل المرأة ما نسبته (١٢,٧%) من مجموع أعضاء مجلس الأعيان، و(٦,٤%) من مجموع أعضاء مجلس النواب لعام ٢٠٠٨ (جدول رقم٣-٣). حيث أن قانون الانتخاب الجديد زاد نسبة التمثيل البرلماني للمرأة من ٥% الى ١٠% في مجلس النواب.

تشكيل لجنة شؤون الأسرة في مجلس الأعيان

وعلى مستوى التشريعات الخاصة بإدماج المرأة في التنمية، تم تشكيل "لجنة شؤون الأسرة" في مجلس الأعيان بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١، تعنى بمناقشة ودراسة السياسات والقرارات المتعلقة بقضايا المرأة، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين والتعاون والتواصل مع منظمات المجتمع المدني لعقد اللقاءات والحلقات النقاشية الخاصة بمراجعة التشريعات، إضافة إلى دراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تخص الأسرة وأفرادها.

يمكننا القول أنه ما زال الأردن يواجه تحديات في تحقيق هذا الهدف بحلول العام ٢٠١٥، إلا أنه يمكن تقليل الفجوة النوعية إذا ما تم تركيز السياسات المستقبلية على الاستمرار في تشجيع المرأة وتأهيلها للمشاركة في مواقع صنع القرار.

جدول (٣-٣): نسبة مشاركة المرأة في مجلسي الأعيان والنواب

المؤشر	١٩٨٩	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
مشاركة المرأة في الأعيان	٢,٦	٥,٣	٤,٤	١٢,١	١٢,٧
مشاركة المرأة في النواب	-	١,٣	-	٥,٨	٦,٤

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات المرأة الأردنية

وتوضح البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى أن المرأة تشكل ما نسبته (٢٧,٤%) من مجموع أعضاء البلديات و(١٤,٣%) من مجموع الوزراء، و(١٧,٢%) من أعضاء السلك الدبلوماسي بما فيهم السفراء. وكما تشكل ما نسبته (٦,٢%) من مجموع القضاة، و(٢٢,٧%، ٢١,٠%) من أعضاء النقابات المهنية والعمالية على التوالي لعام ٢٠٠٨.

جدول (٣-٤): نسبة مشاركة المرأة في المراكز القيادية المختلفة

المؤشر	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
مشاركة المرأة في أشكال الحكم المحلي	-	٠,٥	-	٤,٤	١٠,٠	٢٧,٤
مشاركة المرأة في الوزارات	٤,٨	-	-	٣,٤	١٠,٥	١٤,٣
مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي	٢,٣	-	٢,٤	٣,٨	٩,٨	١٧,٢
الإناث القضاة من مجموع القضاة	-	-	٠,٢	١,٢	٢,٨	٦,٢
مشاركة المرأة في النقابات المهنية	-	-	١٩,٢	١٩,٢	٢٢,٥	٢٢,٧
مشاركة المرأة في النقابات العمالية	٥,٠	-	٥,٠	١٠,٠	١٥,٠	٢١,٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات المرأة الأردنية

إطلاق شبكة المعرفة لعضوات البلديات (نشميات)

وفي تشرين الأول ٢٠٠٨ أطلقت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "نشميات"، بالتعاون مع تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية، وتجمع لجان المرأة، بهدف تمكين النساء في المجالس البلدية وبناء قدراتهن مهنيا والعمل على زيادة نسبة العضوات في المجالس المنتخبة، ولزيادة التواصل وتبادل الخبرات فيما بين العضوات.

تعزيز مشاركة المرأة في القضاء

ولدعم دخول المرأة لسلك القضاء فقد تم تعديل المادة (١١) من نظام المعهد القضائي المعدل رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٧ بحيث تم تحديد نسبة قبول الطالبات للالتحاق بالدراسة في المعهد القضائي بحد أدنى (١٥%) وفق تسلسل العلامات التي حصلن عليها في حال لم تصل نسبة اللواتي تم قبولهن في المعهد إلى هذه النسبة.

المؤشـر: حصة المرأة من العمل مدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي

جدول (٣-٥): حصة المرأة من العمل مدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي

العام	%
١٩٩١	١١
١٩٩٤	-
٢٠٠٠	١٤,٤
٢٠٠٥	١٣,٤
٢٠٠٨	١٥,٧
٢٠٠٩	١٦,٢

المصدر: قاعدة بيانات المرأة الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة

تشير البيانات (جدول رقم ٣-٥) إلى أن مؤشر الألفية المتعلق بحصة المرأة في العمل مدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي لم يتحقق بالشكل المطلوب حيث بلغت نسبة حصة المرأة عام ٢٠٠٩ حوالي (١٦,٢%) فقط مقارنة ب (١٤,٤%) عام ٢٠٠٠. ويعود ذلك إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل.

لذا فمن الصعب تحقيق الهدف في عام ٢٠١٥، إلا أنه يمكن تقليص الفجوة بين الجنسين من خلال العمل في تركيز السياسات المستقبلية على تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل.

جدول (٣-٦): معدل المشاركة الإقتصادية ومعدل البطالة حسب الجنس

العام	معدل المشاركة الإقتصادية		معدل البطالة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٩١	-	-	١٤,٥	٣٤,١
١٩٩٥	-	-	١٣,٠	٢٩,١
٢٠٠٠	٦٦,١	١٢,٣	١٢,٣	٢١,٠
٢٠٠٥	٦٤,٤	١١,٧	١٢,٨	٢٥,٨
٢٠٠٩	٦٤,٨	١٤,٩	١٠,٣	٢٤,١

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة (٢٠٠٩).

يتضح من نتائج مسح العمالة والبطالة في الجدول (٣-٦) إنخفاض معدل المشاركة الإقتصادية للإناث (١٤,٩%) مقارنة بالذكور (٦٤,٨%)، على الرغم من تزايد النسبة مقارنةً بنتائج المسح لعام ٢٠٠٠ إذ بلغت (١٢,٣%). إلا أنه ما زال دون الطموح مما يتطلب سياسات و إجراءات أكثر فاعلية في تعزيز مشاركة المرأة اقتصادياً.

ويتضح من الجدول رقم (٣-٦) ارتفاع معدل البطالة للإناث مقارنة بالذكور حيث بلغ عام ٢٠٠٩ (٢٤,١٪) مقارنة ب (١٠,٣٪) للذكور. وربما يعود السبب إلى عدم مواءمة تخصصات المرأة مع متطلبات سوق العمل، إضافة إلى النظرة التقليدية لعمل المرأة ومحدودية فرص العمل المتوفرة في سوق العمل حيث أنها غير قادرة على استيعاب كافة القادمين الجدد إلى سوق العمل، حيث أظهرت نتائج فرص العمل المستحدثة لعام ٢٠٠٩ ارتفاع فرص العمل المستحدثة للإناث وانخفاضها بالنسبة للذكور وارتفعت من ١٥,٣ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢,٩ ألف عام ٢٠٠٩.

جدول (٣-٧): نسبة الأفراد المقترضين من المشاريع الصغيرة، مالكي الأوراق المالية، مالكي الأراضي، الحيازة للأراضي حسب الجنس

المؤشر	٢٠٠٠		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نسبة المقترضين من المشاريع الصغيرة	٧٦	٢٤	-	-	٤٤,٩	٥٥,١
نسبة مالكي الأوراق المالية (أسهم)	-	-	-	-	٥٧,١	٤٢,٩
نسبة مالكي الأراضي	-	-	٩٥,١	٤,٩	٨٤,٩	١٥,١
نسبة الحيازة للأراضي الزراعية	٩٧	٣	-	-	٩٥,٥	٤,٥

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات المرأة الأردنية.

تشير البيانات في جدول (٣-٧) إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة المقترضات الإناث من جملة المقترضين للمشاريع الصغيرة إذ ارتفعت النسبة من (٢٤%) عام ٢٠٠٠ إلى (٥٥%) عام ٢٠٠٨ مما يشير إلى تزايد توجه الإناث إلى الاستفادة من فرص التمويل للمشاريع الصغيرة لإنشاء أعمالهن الخاصة أو زيادة دخلهن وهذه سياسات يجب الاستمرار والتوسع بها. ويجدر التأكيد هنا أن نسبة الإقراض هي من المشاريع الصغيرة وليست من البنوك.

كما لا يوجد أي عائق تشـريعي يمنع المـرأة من تملك وحيازة الممتلكات والإشراف عليها أو إدارتها إلا أنه ما زالت هناك فجوة بيـن الجنسـين تميل بكل وضوح لصالـح الرجل في موضوع ملكية الأراضي إذ بلغت نسبة الإناث من جملة مالكي الأراضي (١٥,١%) مقارنـة بـ (٨٤,٩%) للذكور كما بلغت نسـبة الإناث مالـكات الأوراق الماليـة (الأسـهم) (٤٢,٩%) مقابل (٥٧,١%) للذكور. وهناك حاجة لدراسـة هذه المؤشـرات وتحليلها من منظور النوع الإجتماعي للاستفادة الأكبر منها.

يتضـح مما سـبق بأن مؤشـر الألفيـة المتعلق بزيادة نسـبة مسـاهمة المرأة في الحياة السياسـية والأنشطة الإقتصادية ما زال دون الطموح، مما يسـتدعي وضع السياسـات والبرامج التي تسـاعد علـى زيادة إدماج المرأة فـي التنمية في المواقع المختلفة وتعزيز البنية الإجتماعية الداعمة لتمكين المرأة.

القضايا والتحديات الأساسية

يمكـن القول وبثقة كبيـرة أن الأردن حقق إنجازات كبيرة في كافة مؤشرات المساواة بين الجنسين، وما كان ذلك ليتحقق لولا توافر عوامل متعددة تقف على رأسـها الإرادة السياسية التي جعلـت قضايا المرأة بارزة في سياسـات الحكومات المتعاقبة. وقد كان ذلك جليا في "الأجندة الوطنية" ووثيقة "كلنا الأردن" و"الإسـتراتيجية الوطنيـة للمـرأة الأردنيـة (٢٠٠٦-٢٠١٠)" وعلى الرغـم مما تحقق، إلا أن هناك جملة من التحديات التي لابد من التعامل معها لضمان الاسـتمرار في إدماج المرأة في السياسات والبرامج الوطنية ومشاركتها في التنمية.

وإذا مـا أخذنا ما تم إنجازه في سـبيل تحقيق الهدف الإنمائي فإنه يمكن القول أن الشـطر الأول منـه والمتعلق بإزالة أوجه التفاوت بين الجنسـين فـي التعليم قد تحقـق وأن الأردن قد قطع شوطاً كبيراً في السـعي لتحقيق الشطر الثاني المتعلق بتمكين المرأة في المواقع القيادية ورفع مسـتوى مشـاركتها فـي النشـاط الإقتصادي. وعلى الرغم من هـذا الانجاز إلا أنه مـا زالـت هناك بعض التحديـات التي لا بد مـن التعامل معها للوصول إلى التمكين الواسع للمرأة. ويمكن إبراز أهم التحديات الأساسـية التي لا بد من التعاطي معها لضمان تحقيق الأردن للأهداف بحلول عام ٢٠١٥ وهي:

- تدني نسبة إلتحاق الإناث في تخصصات التعليم المهني.
- رغـم الإرتفـاع المتزايد في نسـبة الإناث فـي التخصصات العلمية في المسـتوى الجامعي إلا أن نسـبتهن لا زالت دون المستوى المطلوب.
- إنخفاض معدلات مشـاركة الإناث في سوق العمل؛ وارتفاع في معدلات البطالة لديهن.
- الحاجـة الـى تقليص أكثر فـي الفجوة بين الجنسـين في وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار وفي رسم السياسات.
- وجود فجوة بين الجنسـين في مجال المسـاواة في الوصول إلى الموارد والتحكم بها. وأيضا عدم توفر المعلومات لديهن عـن القروض وكيفية الاقتراض وعـدم القدرة على الإيفاء بشـروط الإقراض وعدم توفر الضمانات التقليدية؛ إضافة إلـى عـدم الدراية بأمور التسـويق وأمور العـرض والطلب وافتقارها إلى التدريب والتأهيل لتمكينها من دخول سـوق العمل.

الطريق إلى الأمام

في ضوء المعطيات السـابقة فإن توجهات السياسات الوطنية لتقليص الفجوة في تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوصول إلى مواقع صنع القرار يجب أن تركز على الأهداف التالية:

- العمل على توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في جميع المجالات فـي العمل أسـوة بالرجل، وفي توليهـا للمناصب القيادية ورسم السياسات.
- تشجيع النساء على عمل مشاريع خاصة بهن وذلك بالشراكة مع المؤسسات الإقراضية مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المذكورة سابقا.
- إعادة النظر في سياسـات القبول الجامعي لتشـجيع النساء للالتحاق بالتخصصات العلمية، وذلك من خلال برامج خاصة للإيفاد والمنح الجامعية.
- تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص عمل للنساء بدوام مرن وتشجيع العمل من المنزل.
- إعداد برامـج تدريبية بناء على حاجة سـوق العمل لتأهيل النسـاء خريجات الجامعات والكليات لإعدادهن لدخول سوق العمل.
- تنفيذ برامج توعية بأهمية عمل النساء وأهمية مشاركتهن بتنمية مجتمعهن، تكون موجهة للإناث والذكور في المدارس والجامعات.
- الاسـتمرار في العمل بمنظور النوع الإجتماعي (الجندر) عند رسم السياسات والتخطيط العام وغيرها من الأنشطة التي تعتمدهـا المؤسسـة بما فيهـا خدماتها. اخذ منظـور النوع الإجتماعي (الجندر) بعين الاعتبار عند وضع الموازنة العامة والموازنة الخاصة بالمؤسسة.
- اعتمـاد منظور النوع الإجتماعي (الجنـدر) في إعداد البيانات الإحصائيـة والتقاريـر السـنوية، والعمـل علـى تحليلهـا باستمرار.

قائمة المراجع

١. الأجندة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠١٥.
٢. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ٢٠٠٦-٢٠١٠، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لشؤون المرأة.
٣. وثيقة كلنا الأردن، ٢٠٠٧، مدونة مرصد الأردن، batir.jeeran. com/arabic:// http
٤. دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، الأردن.
٥. دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات المرأة الأردنية، الأردن.
٦. دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة لعام ٢٠٠٩، الأردن.
٧. وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية التربوية، عمّان، الأردن.
٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقارير الإحصائية السنوية عن التعليم العالي في الأردن، الأردن.
٩. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، (٢٠٠٩)، تقرير الأردن الخامس. لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
١٠. أمل الخاروف، ٢٠٠٤، المتغيرات الحديثة وتوجهات الطلبة نحو الكليات المختلفة في الجامعة الأردنية وجامعة عمّان الأهلية للعام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد ٣١، العدد ٣.

الهدف الرابع

تخفيض وفيات الأطفال

الغاية

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥

المؤشرات

- معدل الوفاة للأطفال دون سن الخامسة
- معدل وفيات الأطفال الرضع
- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة (%)

مقدمة

ينظر إلى مستويات وفيات الرضع والأطفال كمؤشرات أساسية للوضع الإجتماعي والإقتصادي ونوعية الحياة ومستوى المعيشة العام في المجتمع. وقد أولت الحكومة الأردنية في جميع خططها التنموية بشكل عام وخططها الصحية على وجه الخصوص اهتماماً خاصاً بصحة الأم والطفل والحد من وفيات الأطفال.

تبنى الأردن خلال العقدين الأخيرين مجموعة من الخطط والسياسات الصحية والإقتصادية والتغذوية الداعمة لصحة ورفاه الأطفال. وهناك إلتزام سياسي وحكومي بتحقيق أهداف التنمية للألفية وخفض وفيات الأطفال وأمراضهم حتى الوصول إلى المعدلات العالمية وتأمين جميع الوسائل الممكنة للوصول إلى هذه الأهداف. وقد تم في عام ٢٠٠٤ وضع الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣) والتي من أهم مرتكزاتها الاستناد إلى أهداف الإنمائية للألفية .

قامت الحكومة ضمن سياسة وزارة الصحة بشمول جميع الأطفال الأردنيين دون سن السادسة بالتأمين الصحي المجاني في مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها. كذلك تم الاعتماد والتطبيق الفعلي لإستراتيجية وبرنامج الرعاية المتكاملة لصحة الطفل الذي يطبق في المراكز الصحية وعيادات وكالة الغوث في ٧ محافظات لغاية ٢٠٠٩.

هناك التزام حكومي مستمر في دعم برنامج التطعيم الوطني المجاني بالإضافة إلى اعتماد الحكومة لبرنامج ومدخلات تغذوية مجتمعية لتعويض الأطفال عن النقص في بعض العناصر الغذائية الضرورية كالفيتامينات والأملاح المعدنية.

كما عملت الحكومة على توفير الخدمات الصحية الأساسية المجانية اللازمة للعناية بالأمهات والأطفال من خلال التوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والتركيز على التوعية والتثقيف الصحي، وتوفير الرعاية للحوامل وخدمات تنظيم الأسرة والتطعيم.

وتولت الحكومة مؤخرا ممثلة بوزارة الصحة تطوير خطط وبرامج وآليات ضبط الجودة لتحسين أداء خدمات الرعاية الصحية الأولية على كافة المستويات من خلال تطبيق معايير الاعتماد الدولي لمؤسسات الرعاية الصحية.

التقدم المنجز

مؤشرات وفيات الأطفال

انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من ٣٩ حالة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ٢٨ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٩، أي بمتوسط انخفاض سنوي مقداره (٠,٥٥) وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي (شكل ٤-١ و جدول ٤-١).

تظهر نتائج مسوحات السكان والصحة الأسرية للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ انخفاضاً واضحاً لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حتى عام ٢٠٠٢ حين وصل إلى ٢٧ لكل ١٠٠٠ مولود حي. إلا أن المعدل انخفض إلى ٢١ لكل ١٠٠٠ حسب مسح ٢٠٠٧ ثم عاود الارتفاع ليعود إلى ٢٨ لكل ١٠٠٠ ولادة حيه في عام ٢٠٠٩.

إن الإنخفاض الذي أظهره مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠٠٧ قد لا يكون حقيقاً وبالتالي فان تحليل نتائج المسوحات السابقة يظهر أن التقدم الذي طرأ على هذا المؤشر قد تحقق خلال السنوات من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٢ مع ثباته واستوائه خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩.

وبناءاً على ذلك فإن الأردن يحتاج إلى بذل جهود مضاعفة وحثيثة لخفض هذا المعدل بمتوسط سنوي مقداره ٢,٥ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي لتحقيق هدف الألفية لعام ٢٠١٥.

جدول (٤-١): اتجاهات معدلات وفيات الأطفال والتحصين ضد الحصبة

المؤشر	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٥
١. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل١٠٠٠ مولود حي)	٣٩	٣٤	٢٧	٢١	٢٨	١٣
٢. معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	٣٤	٢٩	٢٢	١٩	٢٣	١١,٣
٣. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة (%)	%٨٥	%٩٠	%٩٥,٢	%١٠٠	%١٠٣	%١٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة. مسوحات السكان والصحة الأسرية ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩ وتقارير وزارة الصحة السنوية

شكل (٤-١): اتجاهات معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة والأطفال الرضع ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ والمستهدف لعام ٢٠١٥

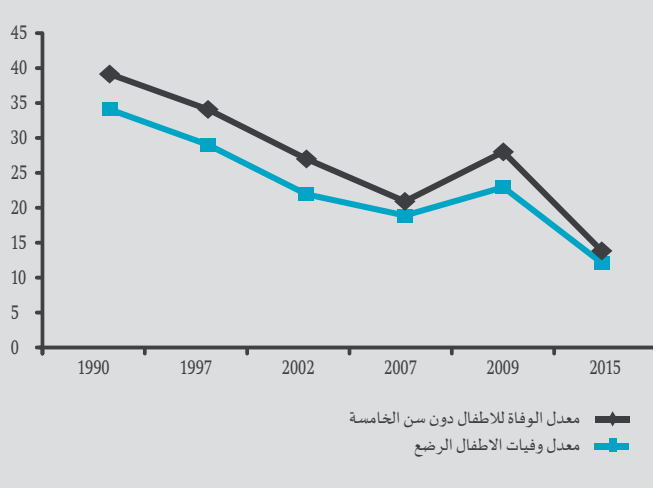

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة. مسوحات السكان والصحة الأسرية ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩

أما معدل وفيات الأطفال الرضع (الوفاة قبل إكمال السنة الأول من العمر) فقد انخفض من ٣٤ حالة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٩ بمتوسط انخفاض سنوي مماثل لانخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر أي بمقدار (٠,٥٥) وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

ومن خلال تحليل التقدم الذي طرأ على هذا المؤشر كما ورد في نتائج مسوحات السكان والصحة الأسرية للأعوام (١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩) يتبين بشكل واضح أن الأردن بحاجة إلى المزيد من البرامج والتدخلات الاستراتيجية الهامة والمبينة لاحقاً عند مناقشة القضايا والتحديات لخفض معدل وفيات الرضع بمتوسط سنوي لا يقل عن ١,٩٥ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي لبلوغ هدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتظهر نتائج مسوحات السكان والصحة الأسرية للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ فروقات في هذه المعدلات على مستوى المحافظات إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن عدد الوفيات في الأردن قليل مما قد يؤدي إلى تفاوت في هذه النسب، الأمر الذي يشير إلى أهمية تحسين جودة واستخدام البيانات الحيوية والسجلات الإدارية المتوفرة حول الولادات والوفيات كمكمل للبيانات الهامة التي تصدر عن المسوحات الأسرية وغيرها من المسوحات الميدانية.

التقدم في مؤشرات تطعيم الأطفال

إن التطعيم الشامل الإلزامي للأطفال للوقاية من أمراض السل والدفتيريا والسعال الديكي والكزاز وشلل الأطفال والحصبة والتهاب الكبد (ب) والمستدمية النزلية أصبح عنصرا أساسيا في إستراتيجية الأردن الوطنية لخفض وفيات الرضع والأطفال. حيث تم تحقيق إنجازات مميزة على المستوى الوطني بزيادة التغطية التطعيمية. وقد أصدرت وزارة الصحة منذ عام ١٩٨٠ بطاقة التطعيم وجعلتها متطلباً للدخول إلى المدارس ويتم إصدار البطاقة من خلال مختلف مقدمي الخدمة الصحية عند أول تطعيم للطفل. ويعتبر الأردن خاليا من شلل الأطفال منذ عام ١٩٩٢ والدفتيريا منذ عام ١٩٩٥،كما سجل عدد قليل من حالات السعال الديكي والكزاز خلال هذه الفترة.

بلغت نسبة الأطفال الذين تلقوا مطعوم الحصبة عام ٢٠٠٩ (١٠٣%). وفي عام ٢٠٠٩ تلقى ١١٠% من الأطفال الذين أعمارهم من ١٢-٢٣ شهر المطعوم الثلاثي وبلغت نسبة تغطية مطعوم شلل الأطفال ومطعوم السل ١٠٣% و ١٠٩% على التوالي. ويعزى إرتفاع هذه النسب لأكثر من ١٠٠% إلى شمول الأطفال المقيمين في الأردن من الجنسيات غير الأردنية وخاصة العراقيين ببرنامج التطعيم الوطني المجاني.

تكييف مؤشرات وفيات الأطفال

شكلت وفيات الأطفال خلال الشهر الأول بعد الولادة والمعروفة بإسم معدل وفيات حديثي الولادة neonatal mortality حوالي ٦٥% من مجموع وفيات الرضع لعام ٢٠٠٩، وقدرت ب ١٥ حالة لكل ألف مولود حي على المستوى الوطني لذا فيجب التركيز على خفض وفيات الأطفال حديثي الولادة. وبناء عليه يقترح إضافة "معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة" neonatal mortality إلى المؤشرات الخاصة بالهدف الرابع (الغاية ١) ووضع هدف محدد للوصول إليه بحلول العام٢٠١٥ (٧,٥ وفاة لكل ألف مولود حي).

ومـن الجدير ذكره فـي هذا السـياق أن الأردن يقوم حاليا، وبدعم من اليونيسـف، بإجراء دراسـة وطنيـة حول وفيات الأطفـال حديثـي الـولادة للتعـرف علـى أسـباب وفاتهـم والتصدي لها.

القضايا والتحديات الأساسية

رغم التقدم الذي تحقق في معدلات وفيات الأطفال في الأردن خـلال العقد الأخير من القرن الماضـي، إلا أن هناك مجموعة من القضايا والتحديات لا بد من مواجهتها والتصدي لها مثل:

- ثبات معدلات وفيات الأطفال خلال السـنوات السـبع الأخيرة وعدم تحسنها.
- التبايـن فـي مسـتويات وفيـات الأطفـال بيـن الأقاليـم والمحافظات والحضر والريف.
- قصـر مـدة المباعدة بيـن المواليـد (ثلث الـولادات تقع قبل سنتين من سابقاتها).
- إرتفاع إحتمالية الخطورة لدى نسـبة كبيـرة من الولادات إذ تزداد هذه الاحتمالية حسـب عمر المرأة عند الحمل، وترتيب المولود والوقت الذي انقضى منذ الولادة السابقة.
- عدم تحسـن مؤشـرات الرضاعة الطبيعيـة المطلقة والتي انخفضت، حسب نتائج مسـح السكان والصحة الأسرية من ٢٧% إلى ٢٢% بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧.
- الحاجـة الى المزيد من المـوارد المالية للتوسـع في برامـج التطعيـم (إدخال مطاعيم جديدة) وضمان استدامتها.
- شيوع ظاهرة زواج الأقارب في الأردن (٤٠% من الزيجات)، ولها ارتباط هام مع بعض الأمراض الوراثية كالثلاسيميا وغيرها .
- ضعـف نظم المعلومات التي ترصد مراضة ووفيات الأطفال والإعاقات الخاصة بهم.

الطريق إلى الأمام

لا بد من بذل جهود إضافية خلال الخمس سـنوات المقبلة من أجل تخفيض معدلات وفيات الأطفال لبلوغ الأهداف الموضوعة في عام ٢٠١٥. ويحتاج ذلك إلى المزيد من البرامج والتدخلات الإسـتراتيجية خاصة في المناطق والمجتمعات الأردنية الأقل حظا كما يلي:

- إن أي تدخـل فعـال لتخفيض معدل وفيـات الأطفال الرضع، يجـب أن يركز علـى تخفيض الوفيـات خلال الفترة اللاحـقة للـولادة، وهو أمر يدعـو إلـى المزيد من الإهتمام بالرعايـة مـا قبل الـولادة وعند الـولادة وما بعدها ، وإلـى مزيـد من الإهتمام بحالات الحمل عالي الخطورة، والبرامـج التثقيفيـة التـي تسـتهدف الأمهـات الحوامل في المناطـق التي تتدنى فيها النسب عن المعدل الوطني.
- التوسـع في برامج الرعاية الصحيـة المتكاملة للطفل التي تهدف إلـى تحسـين أداء النظـام الصحي ومهارات الأسـرة والمجتمع في الرعاية الصحية المنزلية للطفل.
- تطوير برنامج وقائي للحد من انتشـار أمراض سوء التغذية بين الأطفال والاكتشاف المبكر لهذه الأمراض.
- ضـرورة تفعيل السياسـات والتشـريعات الوطنية المتعلقة بالرضاعة الطبيعية المطلقة ووضعها حيز التنفيذ بالشـكل الأمثل، كما ينبغي متابعة تنفيذها وقياس مدى فاعليتها.
- ضـرورة متابعة تنفيـذ الخطة الوطنيـة الأردنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣) وإدخـال المطاعيـم الجديـدة الـواردة في الخطـة مثل مطعـوم الالتهابـات الرئويـة (Pneumococal Vaccine)، التهـاب الكبـد الوبائـي أ (Hepetitis A)، الجدري المائي (Chicken Pox) والاسهالات (Rota Virus Vaccine) .
- توفيـر المزيد مـن التجهيـزات الطبية الحديثـة والمتطورة وتدريب الكوادر البشـرية اللازمة لتقديم الخدمات الصحية للأطفال حديثي الولادة والأطفال المعاقين .
- التوجـه إلـى المنظمـات الدوليـة مـن أجـل زيـادة الخبـرات الفنيـة والمخصصـات الماليـة التـي تقدمهـا فـي مجـال الرعايـة الصحيـة للأطفـال.
- تطوير أنظمة معلومات وطنية لتسـجيل وتحليل أسـباب مراضة ووفاة الأطفال إضافة إلى صحة الأطفال النفسية والإجتماعية والإعاقات. وتوفير هذه المعلومات بشكل دوري وعلـى مستوى المحافظات والأقاليم.
- وضـع آلية لضمـان تسـجيل جميع حالات وفيـات الأطفال حديثي الولادة التي تحصل خارج المستشفيات.
- تطوير خطـط وبرامج علـى مستوى المحافظات والأقاليم للتعامـل مع التباين في مؤشـرات وفيـات وصحة الطفـل، واعتمـاد منهجيـات للعمل مع المجتمعـات المحلية لتحقيق ذلك.
- تنظيـم حمـلات توعيـة حول الرعايـة الصحيـة ما بعد الـولادة وتشـجيع الرضاعة للشهور الست الأولى من عمر الطفـل، وإدخال التغذية المكملة بعد ذلك.

قائمة المراجع

١. منظمة الأمم المتحدة للأطفال(يونيسف)،المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا،عمان- الأردن . تقرير الوضع الدولي للأطفال لعام ٢٠٠٨.
http://www.unicef.org/sowc08/report/report.php

٢. دائرة الإحصاءات العامة.مسوحات السكان والصحة الأسرية في الأردن للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢،٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.

٣. المجلس الوطني لشؤون الأسرة،٢٠٠٨.الأطفال في الأردن: تحليل الوضع ٢٠٠٦/٢٠٠٧
http://www.ncfa.org.jo/Portals/1/Publications/Children%2in%

٤. وزارة الصحة. التقرير الإحصائي الأولي لعام ٢٠٠٩(غير منشور).

٥. وزارة التخطيط والتعاون الدولي /الأمم المتحدة في الأردن. الأهداف الإنمائية للألفية،تقرير الأردن ٢٠٠٤.

٦. وزارة الصحة مديرية المعلومات والأبحاث. تقرير سجل الوفيات لعام ٢٠٠٧.

الهدف الخامس

تحسين صحة الأمهات

الغاية رقم (١)

تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

المؤشرات

- معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي
- نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة

الغاية رقم (٢)

تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

المؤشرات

- معدل إستخدام وسائل تنظيم الأسرة
- معدل الولادات لدى المراهقات
- الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل)
- الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة

مقدمة

يعتبر الأردن الصحة الإنجابية كإحدى أهم عناصر الإستراتيجية الوطنية للسكان. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق التوازن ما بين النمو السكاني والموارد الإقتصادية والطبيعية مما يؤدي إلى التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة الفرد والأسرة والمواطنين كافة. وقد أطلق المجلس الأعلى للسكان عام ٢٠٠٨ المرحلة الثانية لخطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة (٢٠٠٨-٢٠١٢) حيث تم التركيز على محاور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لتخفيض معدلات الخصوبة والنمو السكاني والعناية بصحة الأم والطفل وتمكين المرأة. واعتمدت الحكومة عام ٢٠٠٩ "وثيقة سياسات الفرصة السكانية في الأردن" التي أعدها المجلس الأعلى للسكان والتي تعتمد الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من بين المدخلات والمرتكزات الأساسية لتحقيقها.

التقدم المنجز

مؤشرات وفيات الأمهات

إنخفض معدل وفيات الأمهات من ٤٨ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ٤١ حالة عام ١٩٩٧، ومن ثم إلى ١٩ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي عام ٢٠٠٩. ويلاحظ وجود تسارع كبير في معدلات الانخفاض خلال السنوات العشرة الأخيرة وبنسبة ٥,٤% سنويا.

إذا استمر معدل وفيات الأمهات في الانخفاض بنفس النسبة فإن الأردن سيتمكن من تحقيق هدف الألفية (خفض وفيات الأمهات لتصل إلى ١٢وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥) وربما يتفوق عليه. (جدول ٥-١، شكل ٥-١)

وحسب "الدراسة الوطنية حول وفيات الأمهات (٢٠٠٧-٢٠٠٨)" والتي أصدرها المجلس الأعلى للسكان عام ٢٠٠٩؛ يوجد تباين في معدلات وفيات الأمهات بين الأقاليم بالنسبة لعدد السكان، حيث ١٥,٨% من إجمالي الوفيات حدثت في إقليم الجنوب بينما يقطن هذا الإقليم ٩% فقط من سكان الأردن.

وتشير الدراسة إلى أن ما نسبته ٦٣,٢% من وفيات الأمهات تحصل في فتره ما بعد الولادة وتعزى ٥٦,٦%من وفيات الأمهات لأسباب مرتبطة بالنزيف والتخثرات وانسداد الأوعية الدموية التخثري وخمج الدم . ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد عوائق تتعلق بشبكة المواصلات أو البنية التحتية في الوصول إلى مراكز تقديم الخدمات الصحية لكن هناك تأخيرا في البحث عن الرعاية لما نسبته ٥٦,٦% من الوفيات. وقد يعزى ذلك إلى معيقات ثقافية وعدم معرفة السيدات وعائلاتهن بالعوامل الخطرة التي توجب الإسراع إلى المرافق الصحية. وكان من الممكن مبكراً تفادي ٥٣,٩ بالمائة من وفيات الأمهات لو تم التعرف على أسبابها أو تمت معالجتها مباشرة.

المجلس الأعلى للسكان /الإستراتيجية الوطنية للسكان

تهدف الإستراتيجية الوطنية للسكان إلى تحقيق أهداف إستراتيجية ومركزية خلال العقدين القادمين ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ ضمن أربعة محاور : محور الصحة الإنجابية، ومحور العدالة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة، ومحور السكان والتنمية المستدامة، ومحور دعم وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان.

الأهداف الإستراتيجية للسكان ضمن محور الصحة الإنجابية :

١- خفض معدل وفيات الأمهات وذلك من خلال :
- تخفيض مستويات التعرض إلى مخاطر الإنجاب المتقارب والمبكر والمتأخر.
- تحسين فرص استخدام خدمات الأمومة الآمنة.
- توسيع وتركيز شبكة خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما فيها خدمات فترة النفاس.

٢- خفض معدل وفيات الأطفال الرضع وذلك من خلال:
- الوقاية من مخاطر الأحمال عالية الخطورة.
- تشجيع وتفعيل الخطوات المنصوص عليها في السياسة الوطنية للرضاعة الطبيعية.
- التثقيف الصحي والاستفادة من الخدمات المتوفرة لإيصال المعلومات بشكل أفضل.
- المحافظة على منجزات البرنامج الوطني لتحصين الأطفال ضد أمراض الطفولة وسوء التغذية.

٣- خفض معدل الإنجاب الكلي إلى اقل من ٢,٥ مولود لكل امرأة بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال :
- رفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- رفع كفاءة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتحسين نوعية خدماتها.

٤- رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة وذلك من خلال:
- تدعيم مبدأ الاختيار الحر للأزواج في اختيار عدد الأطفال والمباعدة بينهم.
- توفير خدمات تنظيم الأسرة على كل المستويات وبنوعية جيدة.
- إزالة العوائق التي تحد من استخدام الوسائل.
- تحسين نوعية إسداء المشورة والإعلام والتثقيف والاتصال والإرشاد والخدمات.
- زيادة مشاركة الرجال في مسؤولية تنظيم الأسرة.
- تشجيع الرضاعة الطبيعية الصرفة لزيادة الفواصل الزمنية بين الولادات.

جدول (٥-١): اتجاهات وفيات الأمهات و نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف طبي مؤهل

المؤشر	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٩	٢٠١٥
١. معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	٤٨	٤١	-	١٩	١٢
٢. نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة	٨٧%	٩٣,١%	٩٩%	٩٩%	١٠٠%

المصدر: المجلس الأعلى للسكان.دراسة وفيات الأمهات في الأردن ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ودائرة الإحصاءات العامة. مسوحات السكان والصحة الأسرية ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

إن هذا الانخفاض الملموس والواضح نسبياً في معدل وفيات الأمهات يضع الأردن في مركز عالمي متقدم نسبيا في مجال الصحة الإنجابية. فحسب الدراسة المشتركة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة[1] والتي قسمت فيها دول العالم إلى خمس مجموعات تبعاً لمعدلات وفيات الأمهات، فإن الأردن أصبح في مقدمة المجموعة الثانية التي تتراوح فيها معدلات وفيات الأمهات من ١٠ إلى ١٩٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي. وتأتي في المرتبة الأولى الدول المتقدمة مثل دول غرب أوروبا وكندا وأستراليا حيث تبلغ معدلات وفيات الأمهات أقل من ١٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي.

الشكل (٥-١): اتجاهات معدل وفيات الأمهات في الأردن ١٩٩٠-٢٠١٥

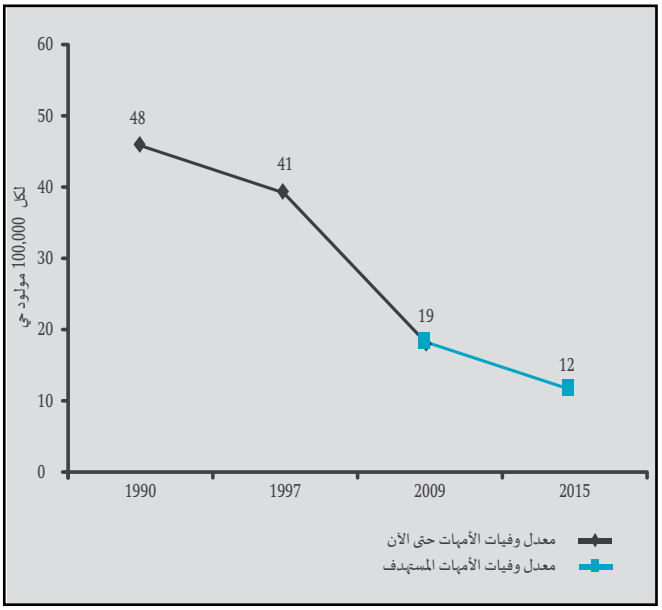

المصدر: المجلس الأعلى للسكان، دراسة وفيات الأمهات في الأردن ٢٠٠٧-٢٠٠٨

[1] وفيات الأمهات عام ٢٠٠٥، تقديرات WHO, UNICEF, UNFPA والبنك الدولي، ٢٠٠٧

يمكن إرجاع التقدم المميز الذي حققه الأردن في خفض معدلات وفيات الأمهات إلى التحسن الكبير في مؤشرات الصحة الإنجابية التالية:

- ارتفاع نسبة النساء اللواتي يلدن تحت إشراف طبي مؤهل وفي مرفق طبي من حوالي ٨٧% عام ١٩٩٠ إلى ما نسبته ٩٩% عام ٢٠٠٧.
- تتلقى غالبية السيدات (٩٦%) الرعاية الصحية أثناء الحمل من أطباء وكون ٨٢% من الولادات للمولود الأول تتم بمساعدة طبيب.
- ٨٤% من السيدات يقمن بست زيارات أو أكثر لتلقي الرعاية الصحية قبل الولادة طيلة فترة الحمل.
- ٨١% من السيدات يتلقين أثناء الحمل حبوب الحديد وحامض الفوليك.
- ارتفاع وسيط العمر للإناث عند الزواج الأول للفئة العمرية (١٥-٤٩) من ١٩,٦ سنة عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٥ سنة عام ١٩٩٧ إلى ٢١,٨ سنة عام ٢٠٠٢ و ٢٢,٢ عام ٢٠٠٧ .
- انخفاض نسبة المتزوجات من صغار السن (الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة) من ١٠,٦% من إجمالي عدد المتزوجات عام ١٩٩٠إلى ٦,٨% عام ٢٠٠٩
- انخفاض نسبة الأمهات صغار السن (الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة) اللواتي أنجبن طفلاً أو أكثر من ٧,٤% من إجمالي عدد الأمهات عام ١٩٩٠إلى٤,٧% عام ٢٠٠٩).
- ارتفاع نسبة استخدام كافة وسائل تنظيم الأسرة عند النساء في الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة) من ٤٠,٢% عام ١٩٩٠ إلى ٥٩,٣% عام ٢٠٠٩

مؤشرات صحة الأمهات

يوجد إرتفاع في نسبة إستخدام وسائل تنظيم الأسرة عند النساء في الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة) من ٤٠,٢% عام ١٩٩٠إلى٥٩,٣% عام ٢٠٠٩ (شكل رقم ٥-٢)، حيث بلغت نسبة إستخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة ٤٢% والوسائل التقليدية ١٧,٢%.

هناك تباين في معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين المناطق، حيث كان أدنى من المستوى الوطني العام في كل من الريف والبادية ومحافظات الكرك والمفرق ومعان. وقد إنخفضت نسبة الحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة من ٢٢% عام ١٩٩٠ إلى ١١% عام ٢٠٠٢ إلا أن الحاجة غير الملباة استقرت بعد ذلك (١٢%، ١١% عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩) مع وجود تباين في المعدلات بين الشرائح السكانية (جدول ٥-٢)، حيث أنها أعلى من المستوى الوطني العام بين السيدات كبيرات السن (٤٥-٤٩)، غير المتعلمات، واللاتي ضمن شرائح الرفاه الأدنى.

ويحتاج الأردن إلى بذل جهود مضاعفة والعمل على تصميم برامج جديدة وأساليب خلاقة للوصول إلى الغاية الثانية من هذا الهدف (تحقيق وصول خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول ٢٠١٥) خاصة فيما يتعلق برفع نسبة إستخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى٦٥,٨% (جدول ٥-٢). إذ أن رفع هذا الاستخدام يعتبر أحد المداخل الرئيسية للوصول إلى معدل الإنجاب المستهدف لعام ٢٠١٧ (٢,٥ للمرأة الواحدة في سن الإنجاب)[٢] بموجب توجهات الأجندة الوطنية والمعدل المستهدف لعام ٢٠٣٠ (٢,١ للمرأة الواحدة في سن الإنجاب) حسب وثيقة سياسات الفرصة السكانية من أجل الاستفادة من الفرصة السكانية التي تتيحها التحولات الديمغرافية التي يمر فيها الأردن.

كذلك فإن معدل ولادات النساء الصغيرات دون ١٩ عاما قد انخفض من٧,٤% من مجموع الولادات عام ١٩٩٠ إلى ٤,٧% عام ٢٠٠٩ (شكل ٥-٣) ، وهو معدل متدني أصلاً مقارنة بمجتمعات أخرى. ولكن يجب الانتباه إلى أن هذا المعدل أعلى من المستوى الوطني العام في البادية ومحافظات إقليم الوسط ولدى الفتيات غير المتعلمات وأنه لم يواصل الانخفاض في السنوات الأخيرة.

رغم أن نسبة التغطية بخدمات ما قبل الولادة (زيارة واحده على الأقل) كانت حوالي ٩٩% عام ١٩٩٧ مقارنة مع ٨٠% عام ١٩٩٠ إلا أن نسبة التغطية بخدمات ما بعد الولادة(زيارتين على الأقل) كانت ٦٨% فقط عام ٢٠٠٧ مع وجود تباين في المعدلات بين المناطق، حيث كانت أدنى من المستوى الوطني العام في كل من الريف والبادية وإقليم الجنوب وإقليم الشمال.

الشكل (٥-٢): معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة حسب المحافظات لعام ٢٠٠٩ (١٠٠٪)

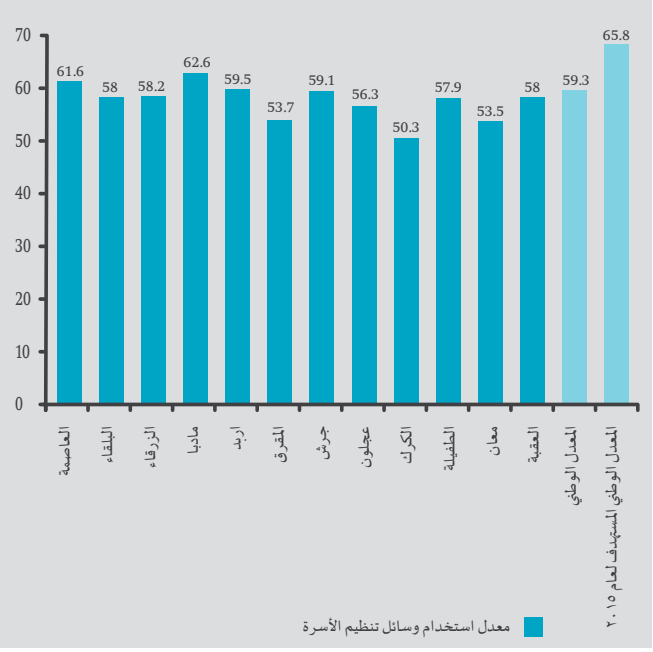

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسوحات السكان والصحة الأسرية ١٩٩٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

جدول (٥-٢): اتجاهات مؤشرات الصحة الإنجابية

المؤشر	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٥
١. معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)	٤٠,٢	٥٣,٦	٥٥,٨	٥٧,١	٥٩,٣	٦٥,٨
٢. معدل ولادات المراهقات (%)	٧,٤	٥,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٧	٢
٣. نسبة استخدام خدمات ما قبل الولادة (%)						
زيارة واحده	٨٠,٢	٩٥,٦	٩٨,٦	٩٨,٨	*	١٠٠
أربع زيارات			٩٠,٩	٩٤,١	*	
٤. نسبة الحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة (%)	٢٢	-	١١	١٢	١١	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة. مسوحات السكان والصحة الأسرية ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

الشكل (٥-٣): نسبة الفتيات ١٥-١٩ سنة اللواتي سبق لهن الزواج او الحمل او الإنجاب

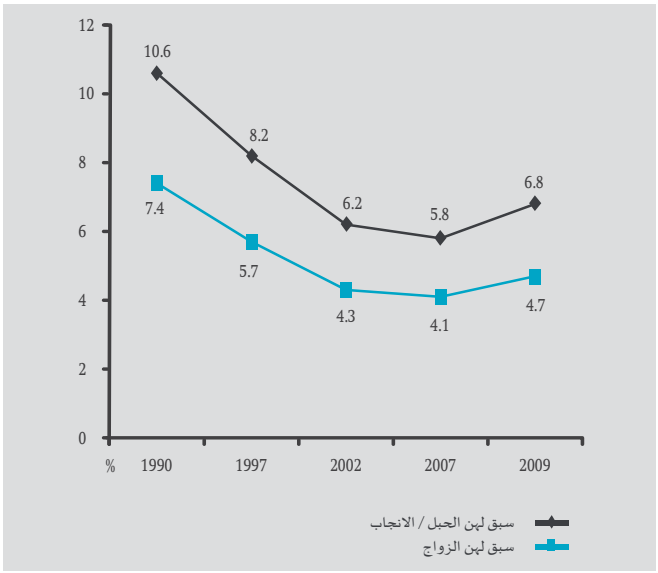

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة. مسوحات السكان والصحة الأسرية ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧.

[٢] تم تعديل معدل الإنجاب المستهدف الى ٣ بعد إعلان نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠٠٩.

تكييف مؤشرات صحة الأمهات

توجد حاجة لتكييف بعض المؤشرات الخاصة بالغاية (تحقيق وصول خدمات الصحة الإنجابية للجميع مع حلول العام ٢٠١٥) لجعلها أكثر استجابة ومواءمة لقضايا واحتياجات الصحة الإنجابية في الأردن وعلى النحو التالي:

١. تغيير تسمية مؤشر "معدل ولادات المراهقات" ليصبح: " معدل ولادات النساء دون ١٩ عاماً " .

٢. إضافة مؤشر جديد إلى المؤشرات الخاصة بالغاية ٢: "نسبة استخدام خدمات ما بعد الولادة (زيارتان إلى أربع زيارات)". تسهم هذه الرعاية في خفض معدل وفيات الأمهات حيث أن ما نسبته ٧٠ بالمائة من وفيات الأمهات في الأردن تحصل في فترة ما بعد الولادة. إضافة إلى أن البيانات المتعلقة بقياس ورصد هذا المؤشر متوفرة ضمن مسوحات السكان والصحة الأسرية.

القضايا والتحديات الأساسية

رغم التحسن الملموس على معدلات وفيات الأمهات ونسبة الولادات التي تتم في المرافق الصحية تحت إشراف مختصين صحيين(٩٩%)، لازال هناك بعض الاختلالات والتحديات في مجال صحة الأمهات مثل:

• ارتفاع نسبة العمليات القيصرية عام ٢٠٠٧ (١٩% حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية و ٢٧,٧% حسب دراسة مراضة الأمهات) مقارنة مع النسبة المحددة من منظمة الصحة العالمية(٥-١٥%). حيث أن المعدلات التي تزيد عن ١٥% يدل على إجراء عمليات رئيسية غير ضرورية بمخاطر متعددة على الأم.

• تدني نسبة السيدات اللاتي تلقين فحوصات طبية بعد الولادة. علما بأن نسبة كبيرة من وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة تحدث خلال الساعات الثماني والأربعين الأولى بعد الولادة. والسبب الرئيسي لعدم الحصول على فحوصات ما بعد الولادة هو نقص معرفة الأمهات بالحاجة للعودة لإجراء فحوصات ما بعد الولادة وليس ضعف توفر الرعاية لما بعد الولادة.

• يوجد تباين بين المناطق في نسبة السيدات اللاتي يقمن بزيارات لتلقي الرعاية الصحية قبل الولادة وبعد الولادة حيث تزداد النسب في المناطق الحضرية وفي إقليم الوسط مقارنة مع المناطق الريفية والبادية وإقليمي الشمال والجنوب.

• هناك تباين في معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة عند النساء بين المناطق، حيث كانت أدنى من المستوى الوطني العام في كل من الريف والبادية ومحافظات الكرك والمفرق ومعان. وكذلك لا تزال معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة التقليدية عالية.

• وجود تفاوت في الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة بين المناطق، حيث سجلت أعلى النسب في محافظات معان والكرك والعقبة والمفرق.

• وجود نقص في مقدمي الرعاية الصحية الإنجابية من الإناث وخاصة في المناطق الريفية والفقيرة والبعيدة عن العاصمة عمان.

الطريق إلى الأمام

لمواصلة التقدم في مؤشرات الصحة الإنجابية ومواجهة التحديات والقضايا المذكورة سابقا لابد من الاهتمام والتركيز على البرامج والنشاطات التالية:

- هنالك حاجة ملحة لاستقصاء أسباب الإرتفاع في العمليات القيصرية ووضع بروتوكولات وطنية للحد منها.

- تحسين القدرات الوطنية لجمع وتحديث وتحليل وإستخدام بيانات ذات نوعية جيدة بشكل دوري حول وفيات ومراضة الأمهات والصحة الإنجابية.

- وضع برامج وطنية بالتعاون مع الجهات الدولية موجهة للمناطق والفئات الأقل حظا والتي تعاني من تدني واضح في تحقيق مؤشرات النجاح نحو بلوغ الأهداف الألفية في المجال الصحي .

- ضرورة تكثيف الجهود لتوفير والترويج لوسائل تنظيم الأسرة وتخفيض معدل الإنجاب والتركيز على الفئات السكانية التي لديها نسبة اكبر من الحاجات غيرالملباة.

- دراسة أسباب وعوامل الاختطار على صحة الأمهات واستحداث عيادات متخصصة للأحمال المختطرة في مراكز المرأة والطفل لإكتشاف وعلاج هذه الحالات.

- تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية وخاصة في مراكز الأمومة والطفولة ومراكز الرعاية الصحية الأولية

- تحسين فرص الوصول إلى هذه المراكز مع التركيز على المناطق ذات الإنجاز الأقل في مؤشرات الأهداف الألفية.

- إيجاد برامج رعاية منزلية أو عيادات متنقلة بالتعاون مع القطاع الخاص والقطاع التطوعي لتوفير الرعاية ما قبل وما بعد الولادة.

- ضرورة التوسع في نظام المعلومات الخاص بربط المراكز الصحية بعيادات وأقسام التوليد في المستشفيات التحويلية

- إيجاد آلية بسيطة وفعالة لتحويل السيدات اللاتي يعانين من أحمال خطرة High risk pregnancies إلى هذه المستشفيات.

- توفير عدد كافي من مقدمي الرعاية الصحية الإنجابية من النساء وخاصة في المناطق التي تعاني من معدلات استخدام منخفضة لوسائل تنظيم الأسرة وحاجات غير ملباة مرتفعة.

- إشراك القطاع الخاص بشكل فعال في تقديم معلومات وخدمات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة .

قائمة المراجع

١. دائرة الإحصاءات العامة. مسوحات السكان والصحة الأسرية في الأردن للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.
٢. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٨. الأطفال في الأردن: تحليل الوضع ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
٣. وزارة الصحة. التقرير الإحصائي الأولي لعام ٢٠٠٩(غير منشور).
٤. المجلس الأعلى للسكان.الإستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.
٥. وزارة التخطيط والتعاون الدولي /الأمم المتحدة في الأردن. الأهداف الإنمائية للألفية،تقرير الأردن ٢٠٠٤.
٦. المجلس الأعلى للسكان.وفيات الأمهات في الأردن ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
٧. World Health Organization. Maternal mortality in 2005 estimates developed by WHO, UNICEF, UNFPA and the .World Bank. Geneva,2007
٨. الأجندة الوطنية ٢٠٠٥، محور الرفاه الإجتماعي/القطاع الصحي.
٩. المجلس الأعلى للسكان. الفرصة السكانية في الأردن: وثيقة سياسات. تشرين أول ٢٠٠٩.
١٠. المجلس الأعلى للسكان، صندوق الأمم المتحدة للسكان. التقرير الوطني للسكان حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ –القاهرة. تموز ٢٠٠٩.
١١. المجلس الأعلى للسكان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، دراسة مراضة الأمهات في الأردن، (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، آب ٢٠٠٩.

الهدف السادس

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية رقم (١)

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ والقضاء عليه

المؤشرات

- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاماً
- نسبة استخدام الواقي الذكري في آخر اتصال جنسي
- نسبة السكان من عمر ١٥-٢٤ الذين لديهم معرفة كافية عن الإيدز والوقاية منه
- نسبة مواظبة اليتامى على المدارس إلى مواظبة غير الميتمين من الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة

الغاية رقم (٢)

تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه

المؤشرات

نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية

الغاية رقم (٣)

وقف انتشار الملاريا والسل بحلول عام ٢٠١٥ وغيرهما من الأمراض الوبائية الرئيسية الأخرى وعكس مسار تطورها

المؤشرات

- معدلات وقوع الملاريا والوفيات بسببها
- نسبة السكان في المناطق المعرضة للملاريا الذين يستخدمون أساليب وقائية وإجراءات علاجية فعالة
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا
- معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات بسببه
- نسبة حالات السل التي تم اكتشافها وشفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة الخاضع للإشراف المباشر

مقدمة

اهتمت الحكومة في متابعة متلازمة فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز والملاريا والتدرن الرئوي منذ اكتشاف الحالات الأولى لهذه الأمراض وقامت بإطلاق الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لمكافحتها والسيطرة عليها. على الرغم من التقدم المحرز في مجال مكافحة هذه الأمراض وغيرها من الأمراض الوبائية، إلا أن ظهور بعض الأمراض غير الوبائية كالسكري والسرطان وأمراض القلب، أصبح يشكل تحدياً صحياً للمسئولين والمواطنين على حد سواء لإرتفاع كلفة علاجها وصعوبة اكتشافها وعلاجها في مراحلها الأولى. وعليه فإن الحكومة الأردنية تولي اهتماما خاصا للأمراض غير السارية إضافة إلى الاهتمام بالسيطرة على مرض الإيدز وذلك ضمن تكييفها لهدف الألفية السادس ليتواءم من أولوياتها الصحية.

التقدم المنجز

مؤشرات نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز

تم تشخيص أول حالة من متلازمة فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز في الأردن في بداية عام ١٩٨٦. ويعتبر معدل انتشار متلازمة نقص المناعة في الأردن منخفض جداً، ففي نهاية عام ٢٠٠٩ كان العدد الإجمالي لمجموع الحالات المبلغ عنها منذ اكتشاف المرض ٧١٣ حالة، بمعدل حالة واحدة لكل ١٠٠٠٠ مواطن، وهي نسبة منخفضة جداً على المستوى العالمي .

وقعت حوالي ٧٠% من الإصابات في أوساط غير الأردنيين. ولكن يجب أن نذكر أن الإقبال على الفحص الطوعي للمرض قليل وعليه لا نعرف مدى انتشار المرض بين الأردنيين، وقد تعطينا النسبة العالية عند غير الأردنيين شعورا زائفا بعدم الانتشار بين الأردنيين لان النسب التي تفحص طوعيا قليله جدا.

تتوزع معظم حالات الإصابة بالفيروس بين الفئات العمرية (٢٠-٢٩)، (٣٠-٣٩)، و(٤٠-٤٩) وتبلغ ٢٦%، ٣٤%، و١٤% من مجمل الحالات على التوالي. وتبلغ نسبة الإصابة بين الذكور ٨١%. وبين الأردنيين، حيث أن ٥٧% من الإصابات في العاصمة عمان، ١٥% في اربد، و١٣% في الزرقاء. وحصلت ٢٢% من الإصابات داخل الأردن، ٧٤% خارجها، و٥% من الحالات غير معروفة.

البرنامج الوطني الأردني للإيدز

تم إطلاق البرنامج الوطني الأردني للإيدز في وزارة الصحة عام ١٩٨٦ من خلال مديرية الرعاية الصحية الأولية وبدعم من منظمة الصحة العالمية، وبرنامج هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، ومنظمات أخرى من الأمم المتحدة. ويهدف هذا البرنامج إلى الحد من انتشار الإيدز محلياً والسيطرة عليه والتخفيف على المصابين وعائلاتهم. ويعتمد الأردن منهجا متعدد القطاعات للتصدي للمرض وذلك من خلال البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز. وقد تمكن الأردن من خلال التعاون بين كافة الشركاء المعنيين من توفير المتطلبات الرئيسية الثلاث التي يجب توافرها لضمان الوصول للجميع وهي: إطار وطني واحد - وهو الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز- لتنسيق العمل بين كافة الشركاء، جهة مرجعية تنسيقية واحدة – وهي الآلية التنسيقية الوطنية – متعددة القطاعات، ونظام متابعة وتقييم واحد ومعتمد على المستوى الوطني. وتركز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز على منع انتشار المرض وتوفير العلاج والرعاية اللازمين للمصابين.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩

تشتمل الإستراتيجة على أربعة محاور:

- المحور الأول: جمع وتحليل واستخدام البيانات الإستراتيجية المتعلقة بانتشار الإيدز والاستجابة الوطنية للوباء.
- المحور الثاني: منع انتقال عدوى الفيروس.
- المحور لثالث: تقديم الرعاية والدعم والعلاج للأشخاص المصابين.
- المحور الرابع: توفير البيئة المناسبة من أجل دعم وتفعيل الإستجابة الوطنية ضد الإيدز وذلك من خلال تطوير السياسات والحد من الوصمة والتمييز لمرض الإيدز وتقوية النظام الصحي ودور المجتمع المدني وتعبئة الموارد.

جدول (٦-١): اتجاهات مؤشرات وقف انتشار فيروس الإيدز ومعالجته

المؤشر	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٩	٢٠١٥
نسبة السكان من عمر ١٥-٢٤ الذين لديهم معرفة كافية عن الإيدز والوقاية منه	-	٧٢%	-	١٠٠%
نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

المصدر: وزارة الصحة. التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩، تقرير الأردن المتعلق بدور الجمعية الاستثنائية للأمم المتحدة الخاصة بفيروس الإيدز، ٢٠١٠

كما يتضح في الجدول (٦-١) أعلاه فإن عدداً من المؤشرات الدولية المتعلقة بهذا الهدف غير متوفرة وذلك لعدم ملائمتها مع وضع التفشي المنخفض للمرض كالمؤشر الأول والمؤشر المتعلق بالأطفال المتيتمين من جراء المرض، إما لعدم توفر المؤشر أو لصعوبة قياسه لعدم موائمته مع البيئة الثقافية المحلية مثل المؤشر المتعلق باستخدام الواقي الذكري.

أما أسباب إنتقال العدوى، فقد شكل النشاط الجنسي السبب الرئيسي لإنتقال عدوى نقص المناعة وبنسبة ٦٠% من الحالات المسجلة في الأردن. وتقدم وزارة الصحة العلاج مجاناً لجميع المصابين المسجلين اللذين يراجعون عيادة البرنامج الوطني الأردني لمكافحة الإيدز.

جدول (٦-٢): أسباب إنتقال عدوى متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز لعام ٢٠٠٩ في الأردن

النشاط الجنسي	الدم ومنتجاته	الحقن	من الأم إلى المولود	غير محدد
٦٠ %	٢٨ %	٢ %	٤%	٦%

المصدر: وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠٠٩.

يجدر الذكر أن هذه المعدلات المنخفضة لانتشار مرض نقص المناعة قد لا تعكس بالضرورة الحجم الحقيقي لمشكلة الإيدز في الأردن حيث أن هذه حالات اكتشفت من خلال البحث وأساليب الإستقصاء الخاصة في وزارة الصحة.

وتسعى وزارة الصحة جاهدة لزيادة وعي المواطنين حول مرض نقص المناعة/الإيدز، غير أن نظرة المجتمع للمرض تجعل الحديث عن أسبابه وطرق إنتقاله الوقاية منه وعلاجه صعباً. مما يستدعي تكاتف الجهود من كافة الجهات بما فيها مؤسسات المجتمع المدني لرفع الوعي بطرق انتشاره والوقاية منه خاصة بين الفئات الاكثر تعرضا للخطر. لضمان الحد من إنتشاره وعدم تحول نسبة الإنتشار المنخفضة حالياً إلى مشكلة مستعصية في المستقبل.

شكل (٦-١): عدد إصابات الإيدز/ نقص المناعة المكتشفة في الاردن بين الأردنيين وغير الأردنيين، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

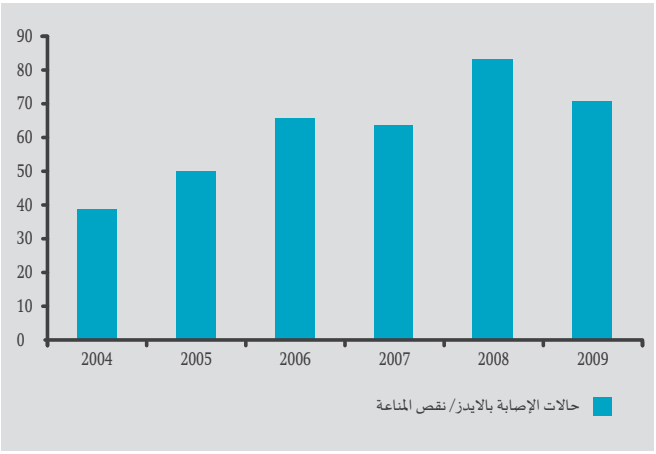

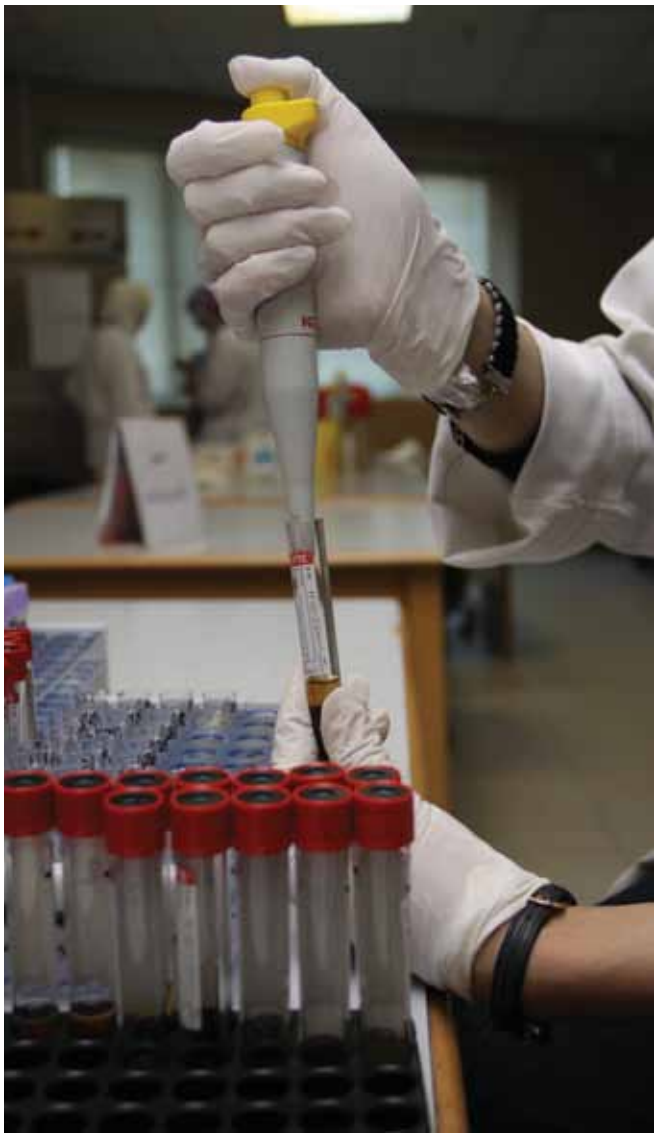

الملاريا

إعتبرت الملاريا إحدى أخطر الأوبئة المستشرية في الأردن خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث شكلت سبباً رئيساً للوفيات في غور الأردن والمرتفعات الجبلية المحيطة به. وفي عام ١٩٥٩ باشر الأردن بتنفيذ برنامج لإستئصال المرض، وحقق نجاحاً كاملاً بحلول عام ١٩٧٠. وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠ أعتبر الأردن خالياً من مرض الملاريا. وفي عام ٢٠٠١ تم إكتشاف ١٢٤ حالة (Plasmodium Vivax) و (Plasmodium Falciparum) ضمن ما مجموعه ٥٩,٢٣٥ عينة دم تم جمعها كجزء من عملية إستقصاء وبائي.

يشكل السكان المعرضون للإصابة بالملاريا حوالي ٥% من سكان الأردن، ويتركز هؤلاء في منطقة غور الأردن والمرتفعات الجبلية المحيطة به ومن طرق تأثير الوباء على الأردن انتقاله عن طريق العمال الوافدين وعن طريق جنود حفظ السلام الأردنيين العائدين من مناطق ينتشر فيها هذا الوباء. وقد كثف مشروع إستئصال الملاريا من حملات التوعية والتثقيف الصحي إضافة إلى توفير الأدوية الوقائية للمجموعات السكانية المعرضة للإصابة بالمرض بشكل أكبر. حقق مشروع إستئصال الملاريا نجاحاً مميزاً من خلال حملات التوعية والتثقيف الصحي إضافة إلى توفير الأدوية الوقائية للمجموعات السكانية المعرضة للإصابة بالمرض.

العناصر الأساسية لإستراتيجية مكافحة السل في الأردن:

- مواصلة التوسع والإستمرارية في المعالجة القصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر ذات الجودة العالية وتعزيزها.
- معالجة مشاكل السل المصاحب لفيروس العوز المناعي البشري، والسل المقاوم للأدوية المتعددة، وغير ذلك من المشاكل.
- تطوير وتعزيز النظام الصحي في مجال مكافحة السل.
- إشراك كل مقدمي خدمات الرعاية.
- تقوية الأفراد والمجتمعات المصابين بالسل.
- تطوير وتعزيز البحوث الميدانية.

السل/ التدرن

يقع إقليم شرق المتوسط من الناحية الوبائية لمعدل انتشار التدرن في موقع وسط بين بلدان العالم، ويقع الأردن في المجموعة الثالثة من دول الإقليم التي تسمى مجموعة البلدان ذات معدلات الحدوث المنخفضة، أي أن معدل الحدوث السنوي لجميع أشكال التدرن أقل من ٢٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان. ويعتبر الأردن من أخفض المعدلات في هذه المجموعة، فالمعدل السنوي حوالي ٦ إصابات لكل ١٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٩ (جدول رقم ٦-٣)، ويشارك الأردن كلاً من البحرين ولبنان وفلسطين وقطر في هذه المجموعة.

جدول (٦-٣): معدل الإصابة لحالات التدرن لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان من عام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٩ في الأردن

السنة	معدل الإصابة لكل ١٠٠٠٠٠
١٩٩٠	١٤
١٩٩٧	٩
١٩٩٩	٧,٨
٢٠٠١	٦,٤
٢٠٠٣	٥,٨
٢٠٠٥	٦,٥
٢٠٠٧	٥,٩٥
٢٠٠٩	٦

المصدر: البرنامج الوطني لمكافحة السل.التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩.

شكل (٦-٢): معدل الإصابة بمرض السل/التدرن الرئوي في الأردن لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص خلال الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٩

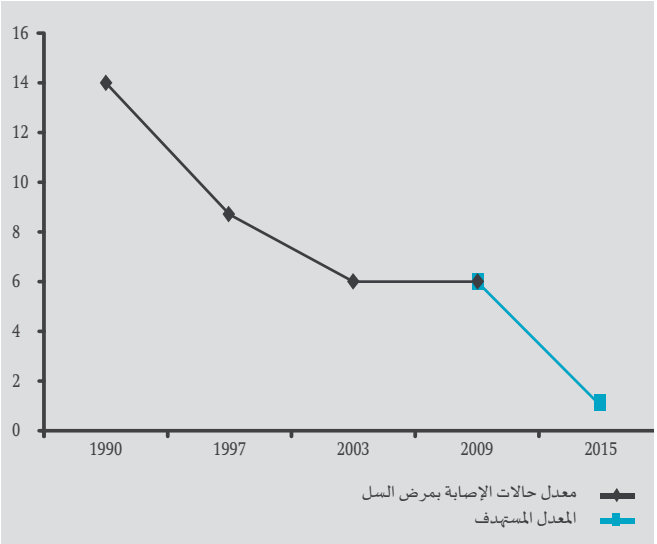

جدول (٦-٤): معدلات الإصابة والوفاة المرتبطة بالسل والملاريا وغيرها من الأمراض

المؤشر	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٩	٢٠١٥
معدلات الإصابة والوفاة المرتبطة بالملاريا* (لكل١٠٠٠٠٠)	٨,٧**	٢,٩**	٠,٨**	٠
معدل حالات الإصابة والوفاة بمرض السل (لكل١٠٠٠٠٠)*	١٤	٦	٦	١
نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر	%٦٠	%٧٧	%٨٦	%١٠٠

* لم تسجل أية حالة وفاة لمرض الملاريا
** الإصابات المسجلة تعود لوافدين
المصدر: وزارة الصحة.مسودة التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩. وزارة التخطيط والتعاون الدولي /الأمم المتحدة في الأردن.الأهداف الإنمائية للألفية،تقرير الأردن ، ٢٠٠٤

كما هو الحال بالنسبة للمؤشرات الدولية حول الإيدز، فان العديد من المؤشرات حول الملا ريا أيضا هي غير ملائمة للوضع الصحي في الأردن (نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يحتمون بالناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية ، نسبة الأطفال دون الخامسة ومصابون بالحمى ويتلقون الأدوية المضادة للملاريا) لأن عدد حالات الملاريا قليل ومعظمها من الوافدين إلى الأردن أو من جنود حفظ السلام العائدين من المناطق التي ينتشر فيها المرض. لذا فهذه المؤشرات غير متوفرة.

الأمراض غير المعدية/ غير السارية

إن الأمراض المزمنة/ غير السارية أو التي تلعب "أنماط الحياة" فيها دوراً هاما مثل السكري وأمراض القلب والشرايين والسرطان بدأت تحل محل الأمراض المعدية كأسباب بارزة للمرض والوفاة وتشكل عبئاً متزايداً على نظام الرعاية الصحية في الأردن. يعزى ذلك إلى إنتشار عادة التدخين واستهلاك الأطعمة المحتوية على نسبة عالية من الدهون، وقلة ممارسة النشاط البدني عند الأردنيين وخاصة الأكبر سناً .وتبلغ نسبة إنتشار التدخين بين السكان ٢٩% ونسبة المدخنين من الذكور ٥١% والإناث ٧%. وارتفعت نسبة السكان الذين لديهم ارتفاع مستوى الكوليسترول الكلي في الدم من ٩% عام ١٩٩٦ إلى ٣٦% عام ٢٠٠٧. إن أهم ثلاثة أسباب للوفاة من الأمراض غير السارية لعام ٢٠٠٧ كانت أمراض القلب والشرايين (٣٥%) والسرطان (١٤%) والحوادث (١١%) .

ونظراً لعدم وجود نظام معلومات شامل للرصد والتصنيف والتبليغ عن الأمراض المزمنة فإنه من الصعوبة معرفة حجم هذه المشكلة، رغم الكلفة العالية للتشخيص والرعاية والعلاج.

تكييف مؤشرات الهدف السادس

كما ذكر في عدة أماكن فان بعض المؤشرات السابقة لا تتلاءم مع مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشري أو الملا ريا في الأردن لذا فلا تتوافر هذه المؤشرات في حين أن هناك العديد من الأمراض غير السارية التي يركز الأردن عليها ويعتبرها من أولوياته مثل السكري وضغط الدم والتدخين وأساليب الحياة غير الصحية كقلة النشاط البدني وغيره لذا يركز الأردن أيضا على المؤشرات التالية ضمن توجهاته لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الملاريا، وغيرها من الأمراض .

- إبقاء معدل انتشار مرض السكري بين السكان في سن ١٨ سنة فأكثر على ١٢,٥% بين عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ وخفضها إلى ١٠% بحلول عام ٢٠١٧.

- خفض معدل انتشار ارتفاع ضغط الدم بين السكان ١٨ سنة فأكثر من ٢٦% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣% عام ٢٠١٢ و٢٠% عام ٢٠١٧.

- خفض معدل انتشار التدخين بين السكان ١٨ سنة فأكثر من ٢٥% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠% عام ٢٠١٢ و١٥% عام ٢٠١٧.

القضايا والتحديات الأساسية

على الرغم من التقدم المحرز في مجال مكافحة متلازمة فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز والملاريا والتدرن الرئوي وغيرها من الأمراض الوبائية والمزمنة، إلا آن الأردن لازال يواجه الكثير من القضايا والتحديات في هذا المجال من أبرزها:

- ضعف الوعي بمرض فقدان المناعة/ الإيدز لاعتباره أمراً "محظوراً" وضعف دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف.

- عدم تقبل المجتمع، بما في ذلك في بعض الأحيان العاملين الصحيين، للمصابين بالمرض والفئات الأخرى الأكثر تعرضاً للمرض.

- الحاجة إلى موارد وكوادر إضافية للحد من الأثر الإجتماعي والإقتصادي لمرض فقدان المناعة/ الإيدز على المرضى وتوفير المشورة المهنية لهم ولأفراد أسرهم ,وإدماجهم في الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

- شيوع أنماط الحياة غير الصحية(قلة ممارسة النشاط البدني،التدخين،العادات الغذائية،الخ ..) مما يزيد من حالات الإصابة بالأمراض غير السارية.

- ضعف برامج الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية .

- ضعف قاعدة البيانات الوطنية الشاملة للأمراض غير السارية كالسكري والسمنة وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الكلى .

- ارتفاع تكلفة تشخيص ومعالجة الأمراض غير السارية ومحدودية الموارد المالية المتاحة.

- غياب المسؤولية الإجتماعية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الطريق إلى الأمام

لمواصلة التقدم في مؤشرات مكافحة متلازمة فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز والتدرن الرئوي والمحافظة على أردن خال من الملا ريا وللسيطرة على الأمراض الوبائية الأخرى والمزمنة، ومواجهة التحديات والقضايا المذكورة سابقا لابد من الاهتمام والتركيز على البرامج والمداخلات التالية:

- تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية وخاصة في مجال المعلومات والإتصالات لنشر الوعي بمرض نقص المناعة/ الإيدز وأسبابه وطرق رعاية المصابين والحد من النظرة السلبية للمصابين بالمرض.

- إجراء البحوث والدراسات حول العادات والأنماط السلوكية الخطرة وغيرها من القضايا التي قد تؤثر على إنتشار الأمراض السارية وغير السارية.

- العمل على تغيير الأنماط السلوكية وخاصة فيما يتعلق بوجهة النظر تجاه " الأخر" وتقبله.

- رفع المستوى المهاري للعاملين في المجال الصحي لتمكينهم من القدرة على الاكتشاف المبكر للأمراض المعدية والأمراض المزمنة، وتزويد المختبرات بالمعدات الملائمة.

- رفع كفاءة النظم والآليات الموجودة لتوفير قاعدة بيانات دورية ودقيقة خاصة بمرض الإيدز والأمراض غير السارية.

- دعم برامج الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية وبرامج التثقيف الصحي الخاصة بهذه الأمراض.

- توفير الرعاية المتخصصة اللازمة للعناية بالحوامل المصابات بمتلازمة فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز.

- تكثيف برامج التوعية والتثقيف التي تحث على الممارسات الصحية السليمة للحد من انتشار الأمراض التي تنشأ عن الممارسات الصحية الخاطئة كالسكري وارتفاع ضغط الدم والتدخين وغيرها.

قائمة المراجع

١. دائرة الإحصاءات العامة.مسوحات السكان والصحة الأسرية في الأردن للأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٧ و٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.
٢. وزارة الصحة. التقرير الإحصائي الأولي لعام ٢٠٠٩(غير منشور).
٣. وزارة التخطيط والتعاون الدولي /الأمم المتحدة في الأردن. الأهداف الإنمائية للألفية،تقرير الأردن ٢٠٠٤.
٤. الأجندة الوطنية٢٠٠٥، محور الرفاه الإجتماعي/القطاع الصحي.
٥. وزارة الصحة. مسودة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للاعوام٢٠١٠-٢٠١٤.
٦. وزارة الصحة. التقرير الإحصائي السنوي للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدزالإيدز لعام ٢٠٠٩.
٧. البرنامج الوطني لمكافحة السل.التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨.
٨. وزارة الصحة،الموقع الالكتروني لمديرية رقابة الأمراض http://www.dcd.gov.jo
٩. 16Brown DW, Mokdad AH, Walke H, As'ad M, Al-Nsour M, Zindah M, et al. Projected. burden of chronic, noncommunicable diseases in Jordan ([letter]. Prev Chronic Di 2009;6(2). http://www.cdc.gov/pcd/issues/2009/apr/08
١٠ وزارة الصحة، مديرية المعلومات والدراسات والأبحاث. تقرير سجل الوفيات لعام ٢٠٠٧.
١١ الإستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

الهدف السابع

ضمان الإستدامة البيئية

الغاية رقم (١)

إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

المؤشرات

- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات (%)
- مجموع انبعاث ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)، واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون
- نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة

الغاية رقم (٢)

الحد بقدر ملموس من معدل خسارة التنوع البيولوجي وتحقيق معدل تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام ٢٠١٠

المؤشرات

- نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية
- نسبة الأجناس المهددة بالانقراض

الغاية رقم (٣)

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

المؤشرات

- نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة
- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة

مقدمة

يواجه الأردن شأنه شأن العديد من الدول العديد من التحديات البيئية تتمحور حول ندرة الموارد المائية و الطبيعية وشحها ومحدودية الأراضي الزراعية لوقوعه في منطقة شبه جافة، حيث تشكل الصحراء ما نسبته ٨٠% من أراضي المملكة إضافةً إلى ندرة مصادر الطاقة التقليدية.

يولي الأردن اهتماماً بالغاً لتوفير حياة كريمة للمواطنين، ولتحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال إدراج الهدف الوطني الإنمائي لضمان الاستدامة البيئية في إطار السياسات التنموية الوطنية واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد، واعتبار ذلك ركناً أساسياً في جميع المجالات التنموية الإقتصادية والإجتماعية. لذلك تعتبر حماية المصادر الطبيعية من التلوث من أهم الأهداف الإستراتيجية للحكومة الأردنية إضافة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة مدرج في كافة إستراتيجيات المؤسسات والوزارات المعنية بالتنمية. وإستكمالا للجهد الوطني في هذا المجال قامت وزارة البيئة بإنجاز السياسة البيئية وخطة العمل الخاصة بها، وأقرت اللجنة الملكية للمياه إستراتيجيه المياه "المياه من اجل الحياة ٢٠٠٨-٢٠٢٢" ، كما أقرت اللجنة الملكية للطاقة الإستراتيجية الوطنية الطاقة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)، بالإضافة إلى قيام وزارة الزراعة بإصدار الوثيقة الزراعية عام ٢٠٠٩ لتشكل مجموع هذه الاستراتيجيات خطة العمل الوطنية للحفاظ على المصادر الطبيعية و تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

وبالرغم من انجاز العديد من الاستراتيجيات والسياسات القطاعية ذات العلاقة إلا إن الأردن يعتبر من بين الدول الأربع الأكثر عوزا في حصة الفرد من المياه في العالم. ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة لإدارة مصادر المياه المحدودة وبحثها المستمر عن مصادر إضافية، ما يزال نصيب الفرد من مصادر المياه المتوفرة آخذاً بالتناقص نتيجةً للزيادة السكانية الطبيعية والقسرية المتعاقبة خلال العقود الماضية بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في الدول المحيطة التي ضغطت وأثرت على جهود الأردن وخططه التنموية لتوفير مصادر مياه تلبي الاحتياجات التنموية. وعليه فقد انخفض نصيب الفرد من المياه المتاحة من حوالي ٣,٦٠٠ م٣ في السنة عام ١٩٤٦ إلى ما دون ١٥٠ م٣ في العام ٢٠٠٨ والذي يعتبر متدنياً بشدة عن معدل خط الفقر العالمي للمياه والذي يبلغ ١٠٠٠ م٣ للشخص في السنة.

التقدم المنجز

الغاية (١): إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج التنموية ووقف تدهور الموارد البيئية

وتشمل هذه الغاية مجموعة من الأهداف النوعية التي تتعلق بمدى دمج مبادئ التنمية المستدامة (زيادة نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات، وتخفيض مجموع انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد، وزيادة نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة) في سياسات وبرامج العمل الوطنية للارتقاء بنوعية المياه وحماية البيئة والموارد الطبيعية من التدهور، لما لذلك من آثار ذات أهمية خاصة في الارتقاء بنوعية الحياة واستدامتها. ويبين الجدول (٧-١) التطور الحاصل في المؤشرات الرئيسية للغاية حيث يلاحظ التقدم الملموس في تخفيض استهلاك المواد المستنفذة للأوزون بحيث أعلن الأردن خاليا من هذه المواد في عام ٢٠٠٨.

جدول (٧-١) :مؤشرات دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج التنموية ووقف تدهور الموارد البيئية

المؤشر	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠١٥
نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات (%)	٠,٤٤	٠,٨٤	٠,٩١	٠,٩٠	٠,٩٥
الطاقة الأولوية المستهلكة (طن/فرد)	--		١,٢١	١,٢٥	*١,٥٢
استهلاك المواد المستنفذة للأوزون (%)	١٠٠		٧	٠	٠
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة (%)	-	١	-	١,٥	*٥
نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة في					
الزراعة			٦٣	٦٣	٦٠
الصناعة			٥	٥	٥
الشرب			٣٢	٣٢	٣٥
نسبة المياه العادمة المعالجة التي يعاد استغلالها (%)	-	٩٠	٩١	٩٣	٩٦

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية، دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٩)

* تقرير البلاغات الوطنية الثانية المقدمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (UNFCCC) ٢٠٠٩ .

أما فيما يتعلق بمساحة الغابات فإن النسبة لا زالت متواضعة جداً حيث تشكل ما نسبته ٠,٩٠% من مساحة الأردن عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٠,٩١ % عام ٢٠٠٤ رغم تنفيذ الحكومة العديد من البرامج التي من شأنها المحافظة على الثروة الحرجية وهو أمر متوقع في ظل أزمة شح المياه الخانقة التي يعاني منها الأردن وفي كافة القطاعات.

أما في مجال انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) فتشير الإحصائيات المتوفرة عن هذا المؤشر إلى أن الأردن ساهم بحوالي ٢٠١٤٠ جيجا غرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من الغازات الدفيئة عام ٢٠٠٠[1]، حيث تعتبر كمية قليلة بالمقارنة مع حصة مساهمة الفرد في الدول الصناعية. وعلى الرغم من تواضع هذا الرقم عالمياً إلا أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تبنت سياسات متعددة في محاولة الحد من تزايد الإنبعاث كما تبين البيانات الإحصائية المتوفرة للطاقة المنتجة من النفط الخام والغاز الطبيعي في الأردن بشقيها المستورد والمحلي.

من الملاحظ زيادة إستهلاك الطاقة الأولية عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٧,١% مقارنة بالعام ٢٠٠٠ علماً بأن الزيادة في عدد السكان عام ٢٠٠٨ بلغ ٢١,٤% مقارنة بالعام ٢٠٠٠ وذلك حسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٩. كما يلاحظ أيضاً تناقص إستهلاك النفط الخام نتيجة إستخدام الغاز الطبيعي في مجال توليد الطاقة الكهربائية في محطتي توليد الكهرباء في الحسين الحرارية (العقبة) والمناخر (شرق عمان) إضافة إلى الإستخدام الواسع

شكل (٧-١) استهلاك الطاقة الأولية (ألف طن مكافئ نفط) للسنوات ١٩٩٣-٢٠٠٨.

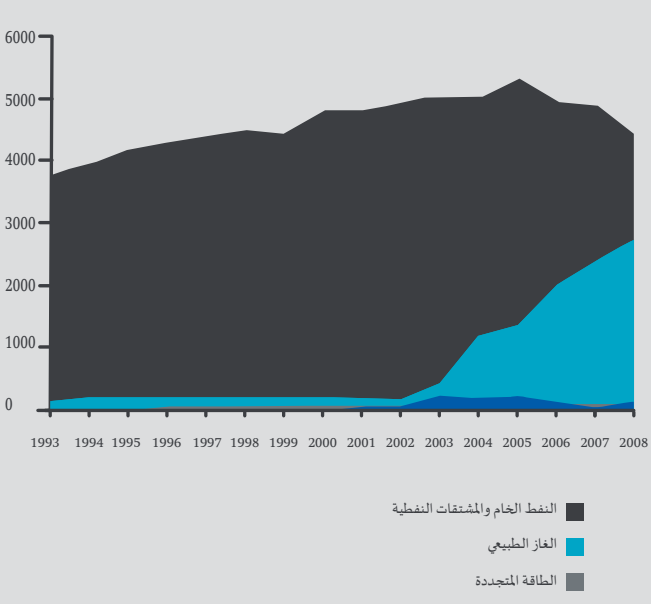

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية، دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٩).

للطاقة المتجددة في تسخين المياه. ويمكن الاستدلال من هذه الأرقام بعد مقارنتها بتلك المتوفرة لسنة ٢٠٠٠ على انه لا يوجد تغيير جذري في إنبعاث كميات الغازات الدفيئة وأهمها غاز CO_2 وإذا ما تم التوسع باستبدال النفط الخام والوقود الثقيل بالغاز الطبيعي يمكن لإنبعاث الغازات الدفيئة أن تتناقص وبقيم جيدة.

[1] تقرير البلاغات الوطنية الثانية UNFCCC عام ٢٠٠٩.

وفي مجال استهلاك الأردن للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون فقد استكمل الأردن التزاماته بمنع استخدام تلك المواد واستبدالها بمواد رفيقة للبيئة بعد انضمامه إلى بروتوكول مونتريال وقيامه ببرامج متعددة في هذا المجال يشهد لها بالنجاح عالمياً.

تسعى الحكومة إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوصول لاستخدام أمثل للموارد المائية وتخصيصها ضمن أولويات مناسبة لتحقيق التوازن في قطاعات الشرب والزراعة والصناعة بما يضمن تعظيم المردود الإقتصادي والتنموي والإجتماعي، إضافة إلى المساهمة في حماية وإدارة الموائل الطبيعية للحد من التصحر والجفاف وتحقيق التوازن البيئي المنشود. هذا وقد تم إدراج موضوع المياه على سلم أولويات الأردن كركيزة هامة في مجال التنمية المستدامة والحاجة لوجود سياسات وبرامج لتأمين مياه الشرب وزراعة المحاصيل غير المستنزفة لمصادر المياه وذات المردود الإقتصادي المرتفع وتزويد الصناعات بمستلزماتها من المياه، حيث تم تكييف مؤشر لبيان نسب إستهلاك المياه لغايات الشرب، والزراعة، والصناعة. كما تم إضافة مؤشر آخر حول نسبة المياه العادمة المعالجة التي يعاد استخدامها في المجالات المختلفة، حيث تجدر الإشارة إلى أنه يتم حاليا إعادة إستخدام ٩٣% من المياه العادمة المعالجة للأغراض الزراعية ويتم التخطيط لزيادة تلك النسبة إلى ٩٦% عام ٢٠١٥ وذلك حسب الإحصائيات الرسمية لوزارة المياه والري.

الغاية (٢): الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠

تولي الحكومة الجدية تجاه حماية أشكال التنوع البيولوجي المختلفة لا سيما وأنها من القضايا الصعبة والشائعة في ضوء تزايد شح المياه في المملكة، واحتمال زيادة معدلات التلوث لمصادر المياه والتربة والهواء، إضافة إلى الآثار السلبية المحتملة للتغير المناخي على كافة أشكال الحياة والمصادر الطبيعية في المملكة.

يبين الجدول (٧-٢) المؤشرات الأساسية المتعلقة بخفض نسبة خسارة التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠، حيث يعرض هذا الجدول أهم المعطيات المتوفرة والمتعلقة بنسبة مساحات المحميات البرية والبحرية و نسبة الأنواع المهددة بالانقراض إضافة إلى نسبة تصنيفات الأراضي واستخداماتها.

يشير تتبع المؤشرات ذات العلاقة بهذه الغاية إلى تقدم في القيمة المطلقة (وان كان قليلاً في الحجم) إذ زادت نسبة مساحة المحميات البرية و المائية إلا أن الملفت للانتباه هو زيادة نسبة الحيوانات المهددة بالانقراض مما يستدعي إجراءات عاجلة وأساسية في هذا المجال، كما ويشير الجدول إلى إن نسبة المساحات الأرضية والبحرية المحمية في العام ٢٠٠٨ قد بلغت ١,٤% من مجمل مساحة المملكة مقارنة ب ٠,٤٤ % عام ٢٠٠٤ مما يعكس اهتماماً بالغاً من قبل الأردن في حماية التنوع الحيوي بإنشاء المحميات الطبيعية وصيانتها لتحقيق توازن بيئي والحد من الآثار السلبية المحتملة للمشاريع الكبرى التي قد تهدد مسيرة التنمية المستدامة.

وثمة حاجة إلى تكييف مؤشر نسبة تصنيفات الأراضي واستخداماتها بمزيد من التفصيل فيما يتعلق بأهميتها للطيور إضافة للمناطق الزراعية التي تشكل أيضاً موئلاً للعديد من الكائنات الحية. هذا ويسجل للحكومة سيرها قدماً بإعادة تأهيل المناطق الرعوية والتي تأثرت بالرعي الجائر وتبعات حرب الخليج من خلال قرارها باستغلال عائدات التعويضات البيئية على مشاريع تتعلق بحماية المراعي وإعادة تأهيل المناطق الرعوية في الأردن.

جدول (٧-٢) مؤشرات خفض خسارة التنوع البيولوجي

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٨
نسبة المساحات الأرضية والبحرية المحمية من مساحة المملكة الأردنية	٠,١٤	٠,٤٤	١,٤
نسبة الأنواع المهددة بالانقراض			
الثدييات	١١		١٠,٣
الطيور	٠,٢		١,٦
الزواحف	٥		٧,٨
البرمائيات	٢٥		--
النباتات الوعائية	٥		١
نسبة تصنيفات الأراضي واستخداماتها			
نسبة الأراضي الزراعية			٢,٥
نسبة الأراضي الزراعية المروية			١,٠
نسبة الأراضي التي صنفت كمحميات			٤,٦
نسبة الأراضي التي صنفت كمناطق مهمة للطيور			٨,٧

المصدر: الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٩)

الغاية (٣): خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

خطا الأردن خطوات عديدة فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة في تخفيض نسبة السكان غير المشتركين بخدمات المياه المحسنة إلى النصف وبرفع نسبة المشتركين في خدمات الصرف الصحي إلى ٧٠% عام ٢٠١٥ ويمكن القول بأن الهدف المتعلق بالمؤشر الأول قد تم تحقيقه في الوقت الحاضر ومن المتوقع أن يتحقق الهدف المنشود في العام ٢٠١٥. ويبين الجدول (٧-٣) ما تم انجازه في هذا المجال في العام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة الأساس.

في مجال حماية الأراضي

- إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، ٢٠٠٦
- إعداد الإستراتيجية التمويلية المتكاملة لمكافحة التصحر في الأردن، ٢٠٠٩
- إعداد خطط استعمالات الأراضي بهدف المحافظة على الطبيعة وتوجيه الاستثمار المستدام
- إعادة تأهيل وتنمية المراعي في البادية الأردنية
- إعداد التقرير الوطني الرابع عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي عام ٢٠٠٩

جدول (٧-٣) نسبة السكان المشتركين بشبكات المياه وخدمات الصرف الصحي

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠١٥
نسبة السكان المشتركين بخدمات المياه الصالحة للشرب بصورة مستدامة	٩٢,٨	٩٧	٩٨,٤١	٩٩
نسبة المنازل المخدومة بشبكة الصرف الصحي	٤٨	٦٠,١	٦٢,١٥	٧٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ويظهر الجدول (٧-٣) أنه وعلى الرغم من شح المصادر المائية المتاحة فقد حقق الأردن تقدماً ملموساً في تمكين كافة المنازل تقريبا من الربط على الشبكة العامة لتزويد المياه إذ تغطي هذه الشبكة المنازل و التجمعات السكانية، حيث وصلت نسبة المخدومين بشبكات التزويد المائي ٩٨,٤١% لعام ٢٠٠٨، في حين كانت ٩٧% في عام ٢٠٠٢. ويتم ضخ المياه بمعدل يوم واحد فقط في الأسبوع حسب برنامج دوري تم إعتماده لضمان وصول المياه لكافة المشتركين وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتجربة الضخ المستمر على ثلاثة مناطق بالمملكة لمقارنة الأداء ونسبة الفاقد من المياه بالنسبة للوضع السابق عند الضخ المتقطع.

تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أن الأردن سيتأثر بظاهرة التغير المناخي الأمر الذي سينعكس على الارتفاع في درجات الحرارة وإنخفاض في معدلات هطول الأمطار بالتالي إنخفاض في مصادر المياه السطحية والجوفية، كما يؤمن الأردن بأن التغير المناخي يشكل خطراً على التنمية المستدامة من خلال التدهور الإقتصادي الحاد مما يتطلب التعاون والتنسيق على جميع الصعد وتبني برامج بيئية جادة من خلال خطط التنمية المحلية والإقليمية والدولية وإيجاد آليات للتعاون الإقليمي للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في بيئة مستدامة. ولهذا يولي الأردن أهمية كبيرة للتصدي لظاهرة التغير المناخي ومكافحة آثاره على الصحة والأمن الغذائي والموارد المائية كوسيلة لمواجهة العقبات التي تعترض الأهداف الإنمائية للألفية.

أما فيما يتعلق بموضوع الصرف الصحي فقد تم إيلاؤه أهمية قصوى، حيث أن كافة المدن الرئيسة والتجمعات السكانية مزودة بشبكة صرف صحي وأن نسبة كبيرة منها تعمل ضمن المعايير والمواصفات القياسية. حيث بلغت نسبة المنازل المخدومة بشبكة الصرف الصحي ٦٢,١٥% عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤٨ % عام ٢٠٠٠ الأمر الذي يشير إلى تحقيق إنجاز في هذا المؤشر. وهذه نسبة جيدة على الرغم من طبيعة الأردن الصعبة طبوغرافياً والإنتشار العشوائي للسكان. وبالنسبة لنوعية المياه المعالجة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي فإنه يتم فحصها للتأكد من سلامتها ومراقبة أداء محطات التنقية ومطابقة نوعية المياه المعالجة قبل ضخها، حيث تم التوسع في موضوع إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في مجال الري. ولا زال الإنفاق على تحسين وتطوير وتوسعة شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة يشكل نسبة كبيرة من مجمل الإنفاق الحكومي ومن خلال برامج المساعدات الإنمائية الدولية.

وبالرغم من محدودية الموارد المائية فإن نوعية مياه الشرب للمنازل المخدومة بالشبكة العامة تخضع للعديد من الفحوصات والرقابة الدورية للتأكد من سلامة نوعية هذه المياه قبل ضخها وخلال توصيلها. وتعتبر مياه الشرب في الأردن مطابقة لمتطلبات مياه الشرب النافذة والمستمدة من القيم الإسترشادية لمنظمة الصحة العالمية.

برنامج التكيف مع تغير المناخ لدعم انجازات الأردن نحو الأهداف الإنمائية للألفية

تم اطلاق البرنامج في عام ٢٠٠٩ ولمدة ثلاثة سنوات بتمويل من صندوق انجازات الأهداف الإنمائية للألفية والمدعوم من الحكومة الإسبانية بحيث يشارك في تنفيذه خمس وزارات حكومية (وزارة البيئة، وزارة المياه والري، وزارة الصحة،ووزارة الزراعة، ووزارة التربية والتعليم) بالتعاون مع أربعة من وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو).

يهدف البرنامج إلى زيادة قدرة الأردن على مواجهة آثار تغير المناخ، وتعزيز فرص التزود بمصادر المياه، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ مع التركيز بصفة خاصة على حماية الصحة والأمن الغذائي في ظل ظروف ندرة المياه. المستفيدين الرئيسيين من نشاطات هذا البرنامج هم المؤسسات والمجتمعات المحلية ، بما في ذلك النساء والفقراء .ومناطق ريادية مختارة لزيادة قدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ على المدى الطويل.

القضايا والتحديات الأساسية

حقق الأردن إنجازات هامة في إطار تكامل الجهد الوطني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا إنه لا زال يجابه تحديات كثيرة متمثلة بمحدودية الموارد الطبيعية وتأثيرات الأزمة المالية العالمية على الموارد المالية المتاحة للإنفاق على القضايا البيئية. ويتطلب هذا بطبيعة الحال التصدي للقضايا الأساسية بسياسات غير تقليدية وإعادة توجيهها للإسهام في التنمية الشاملة المستدامة. ويمكن تلخيص أهم التحديات التي يواجهها الأردن في هذا المجال بما يلي:

- محدودية الموارد المائية إذ لا يتعدى نصيب الفرد (١٥٠)م٣ من الماء سنوياً، في حين أن المعيار العالمي يبلغ (١٠٠٠) م٣ لكل فرد.
- تدهور حالة البيئة وذلك بسبب الهجرات القسرية المتتابعة بعد حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ و الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٦) وحربي العراق (١٩٩٠ و ٢٠٠٣) نتيجة لارتفاع معدلات الإكتظاظ السكاني.
- الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حيث تركت آثاراً سلبية على تنفيذ الكثير من المشاريع الهامة والضرورية لحماية البيئة ومجابهة التحديات في تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات المائية والحد من تدهور الموارد المائية والبيئة البحرية ومناطق البادية الشرقية.
- الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بقضايا الإستدامة البيئية.
- ضعف الوعي البيئي العام والمفاهيم البيئية داخل قطاعات التنمية المختلفة مما يؤثر سلباً في كثير من الأحيان على النشاطات الحثيثة لحماية البيئة.
- محدودية الموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة واعتماد الأردن على استيراد نسبة كبيرة من مشتقات البترول لتأمين احتياجاته الأساسية من الطاقة يشكل تحدياً كبيرا في ظل تذبذب وارتفاع أسعار البترول مما يجعل الإستثمار في الطاقة المتجددة من الأولويات الإستراتيجية الملحة.
- الحاجة إلى تفعيل القوانين والأنظمة في إدارة الشؤون البيئية في المشاريع الكبرى ويمكن ذلك من خلال إستقطاب الكفاءات المالية والبشرية اللازمة للقيام بمراجعة السياسات والبرامج لتنفيذ آليات الرقابة اللازمة حسب التشريعات النافذة.

الطريق إلى الأمام

إن تنمية وديمومة تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل تتطلب دراسة وتقييم واقع الموارد المتاحة وذلك لمعالجة المشاكل والتحديات وتحديد الأولويات في الإستخدام والحد من الاستنزاف والهدر، بهدف تمكين راسمي السياسات والمخططين وواضعي الاستراتيجيات ومتخذي القرار للسير قدماً بكل ما من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية والاستدامة المنشودة لهذا القطاع.

وفي ضوء المعطيات السابقة فإن توجهات السياسات البيئية يجب أن تركز على تطوير السياسات والبرامج التنموية وتعزيز التنسيق بين الهيئات المختلفة على النحو التالي:

- تفعيل التشريعات البيئية لا سيما الرقابة والتدقيق والتقييم على الأداء البيئي.
- تحفيز القطاع الخاص للقيام بالرقابة والتدقيق والتقييم الذاتي على الأداء البيئي بشكل دوري.
- التوجه نحو إتباع التقنيات النظيفة في الصناعة والإنتاج ومتابعة نتائج دراسات تقييم الأثر البيئي والتدقيق البيئي.
- دعم و تشجيع البحث العلمي في مجالات البيئة المختلفة وتشجيع استخدام البدائل الرفيقة بالبيئة وإتباع سياسات ترشيد الاستهلاك في قطاعي المياه والطاقة والبيئة.
- التحديث المستمر وربط قواعد البيانات بين الهيئات المختلفة.
- تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية والمعنية في رسم وتطوير السياسات واتخاذ القرار في المشاريع الهامة وانتهاج الشفافية في إبراز الحقائق والمعلومات اللازمة للوصول إلى مشاركة كافة القطاعات في عملية صنع القرار.
- رفد صندوق البيئة بالعوائد الناجمة عن غرامات رادعة على أصحاب العمل المتسببين بالتلوث لاستثمار تلك العوائد لتنفيذ مشاريع من شأنها تحسين البيئة.
- التوسع في برنامج التوعية البيئية بمشاركة المسئولين ووسائل الإعلام لتعزيز الشراكة والثقة بين القطاعين العام والخاص.

- الاستغلال الأمثل للكفاءات و القدرات الفنية والإدارية للتعامل مع المستجدات البيئية لا سيما في المشاريع الكبرى للطاقة والمياه.

- تطوير برامج رصد وتقييم ورقابة فاعلة للتنبه المسبق للمخاطر البيئية المحتملة والناجمة عن تلوث عناصر البيئة المختلفة.

- تشكيل لجان طوارئ للتعامل مع المخاطر والمحاذير البيئية الناجمة عن كوارث بيئية سواء طبيعية (كالفيضانات والزلازل) أو من صنع الإنسان.

- تشجيع الإستثمار في الأبنية الخضراء من حيث الزيادة في التوفير في استخدام المياه والطاقة واستخدام مواد قابلة للتدوير وتبني أنظمة لفرز المخلفات الصلبة والسائلة وإعادة استخدامها بالإضافة إلى التوسع في المساحات الخضراء في المناطق الحضرية.

- دمج القضايا المتعلقة بالتغير المناخي والتوصيات الصادرة عن التقارير والبلاغات الخاصة به في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للقطاعات المختلفة المتأثرة.

- تشكيل وحدات تعنى بقضايا التغير المناخي والتكيف معه في المؤسسات المختلفة المعنية لمخاطبة الهيئات التمويلية وصناديقها لدعم النشاطات في القطاعات المختلفة.

- الإستمرار في تنفيذ مشاريع الحصاد المائي بهدف زيادة مخزون المياه الجوفية و العمل على زيادة مساحات الغابات والمناطق الرعوية المروية بالمياه العادمة المعالجة.

- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مشاريع إدارة وتدوير النفايات بمختلف أشكالها.

قائمة المراجع

١. Jordan’s Second National Communication to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) 2009
٢. مؤشرات التنمية المستدامة(٢٠٠٨) دائرة الإحصاءات العامة .
٣. الأجندة الوطنية .
٤. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة للتصحر ٢٠٠٦.
٥. وزارة التخطيط والتعاون الدولي /الأمم المتحدة في الأردن. الأهداف الإنمائية للألفية،تقرير الأردن ٢٠٠٤.
٦. تقرير حالة البيئة في الأردن (٢٠١٠)
٧. إستراتيجية المياه ٢٠٠٨-٢٠٢٢
٨. دائرة الإحصاءات العامة.

الهدف الثامن

تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية رقم (١)

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وغير منحاز، بحيث يشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العالمي

المؤشرات

- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة المنح والقروض الميسرة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي
- متوسط التعرفة الجمركية المطبقة

الغاية رقم (٢)

التعامل بشكل شمولي مع مشاكل مديونية الدول النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لتمكينها من معالجتها في المدى الطويل

المؤشرات

نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

الغاية رقم (٣)

التعاون مع القطاع الخاص لزيادة القدرة على الإستفادة من فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المؤشرات

- نسبة الأسر التي تمتلك هاتف خلوي
- نسبة الأسر التي تمتلك هاتف ارضي
- نسبة الأسر التي تمتلك حاسوب شخصي
- نسبة الأفراد المرتبطين بالانترنت

مقدمة

يأتي وضع هذا الهدف "تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية" ضمن أهداف الألفية نظراً للدور المؤمل أن تحققه الشراكة الحقيقة بين من "يملكون" ومن "لا يملكون" من أثار إيجابية على الفقراء والمتعطلين في الدول الفقيرة ولما يمكن أن تحققه هذه الشراكة من تضييق للفجوة العلمية والتكنولوجية والصناعية بين دول الشمال ودول الجنوب.

تشكل حركة السلع والأموال بين الدول الأنماط الرئيسية للتبادل الإقتصادي، حيث يفوق حجم التجارة الخارجية حجم الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل كما تعد المساعدات الخارجية والإستثمارات الأجنبية مصدراً مهماً لدعم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات البنية التحتية وكذلك المشاريع الإنتاجية ذات التكنولوجيا المتقدمة في هذه الدول، مما يجعل القطاع الخارجي في غاية الأهمية لتشغيل الأيدي العاملة في الدول المستوردة والمصدرة على حد سواء، كما أنه يساعد الدول المستوردة في الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول المتقدمة في كافة الصعد والمجالات واستخدام نتائج الأبحاث العلمية والخبرة التكنولوجية في هذه الدول لتحسين الطاقة الإنتاجية وتنمية رأس المال المعرفي ودعم الإبداعات والاختراعات العلمية في الدول النامية.

إن تقديم وعرض الهدف الثامن من أهداف الألفية "تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية"، يتطلب أسلوباً ومنهجاً يختلف عن المتبع في بقية أهداف الألفية، ذلك أن هذا الهدف يشمل سبع غايات وستة عشر مؤشرا، لا تنطبق جميعها على جميع الدول بنفس الدرجة، كما أن مضامين هذه الغايات ومؤشراتها تختلف من دولة لأخرى. حيث تبرز الدول الغنية والأكثر تقدماً منهجياً في تقديم المساعدات للدول الأخرى وتسوق المؤشرات التي تعبر عن ذلك وتعززه، في حين تقوم الدول النامية والفقيرة بعرض مدى استفادتها من المساعدات الخارجية ودرجة رضاها عنها.

وعلى سبيل المثال فالغايات التالية لا تنطبق على واقع الإقتصاد الأردني وهي:

- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك إعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية ونظام الحصص وتخفيف عبء الديون على البلدان الأكثر فقراً من خلال إلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض وطأة الفقر.

- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والجزر النامية الصغيرة.

- التعاون مع شركات تصنيع الأدوية لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.

كما تم نقل الغاية المتمثلة في "التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات توفر فرصاً لتشغيل للشباب..." إلى الهدف الأول. وبناءاً على ما سبق فإن هذا التقرير سيعرض لغايات الهدف الإنمائي ذات الصلة بالواقع الأردني.

الغاية ١: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وغير منحاز، بحيث يشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العالمي.

الغاية ٢: التعامل بشكل شمولي مع مشاكل مديونية الدول النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لتمكينها من معالجتها في المدى الطويل.

الغاية ٣: التعاون مع القطاع الخاص لزيادة القدرة على الاستفادة من فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سوف يتم عرض هذا الهدف من منظور وطني، يقدم تحليلاً ومناقشة للإطار الكلي للاقتصاد الوطني من جهة شراكات الأردن وعلاقاته وارتباطه بالعالم الخارجي، ويبين أثار الأزمة الإقتصادية العالمية على جوانب الإقتصاد المختلفة.

تسعى السياسات الإقتصادية في مجال التعامل مع العالم الخارجي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- دعم الصادرات الوطنية، وذلك من خلال زيادة تنافسية الصناعات والحفاظ على الأسواق التقليدية للصادرات الوطنية وفتح أسواق جديدة يكون للصادرات الأردنية فيها ميزة تنافسية عالية.

- ضمان تدفق الإستثمارات ورؤوس الأموال للمملكة، لإبقاء حجم التدفقات الاستثمارية عند المستوى المطلوب.

- تحقيق الأمن المائي والتزود بالطاقة، حيث يعتبر الأردن من أكثر الدول فقرا بالمصادر المائية ومصادر الطاقة، مما يشكل ضغطاً على الموارد الإقتصادية الأخرى وعلى الموازنة.

- إستمرار إلتزام الحكومة بالسقوف التي حددها قانون الدين العام.

الإطار الكلي للإقتصاد الوطني

حقق الإقتصاد الأردني نتائج إيجابية خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ تمثلت بتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. إلا أنه ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا بواقع ٧,٦% خلال عام ٢٠٠٨، ولكنه تراجع إلى ٢,٣% في عام ٢٠٠٩.

جدول (٨-١): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية

	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل النمو الإقتصادي (%) بالأسعار الثابتة	٤,٢	٨,١	٧,٦	٢,٣
معدل نمو الصادرات الوطنية (%)	٧,٦	١١,٤	٣٩,٢	-١٩,٤
معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر(%)	١٢٩,٦	١١١,٨	٧,٩	-١٤,٣
نسبة حوالات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	١٩,٤	١٧,٣	١٣,٩	١٢,٤
نسبة حوالات العاملين إلى الصادرات الوطنية (%)	٨٥,٢	٦٠,١	٥٠,٦	٦١,٨

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي ووزارة المالية

وقد جاء النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة مدعوماً بنمو الصادرات الوطنية بنسبة كبيرة وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى إرتفاع وتيرة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج.

ساهمت السياسات الحكومية في مجال تحرير التجارة ودعم الصناعات الوطنية في تحقيق معدلات نمو ايجابية في الصادرات الوطنية، حيث بلغ متوسط نمو الصادرات ١٩,٥% سنويا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ وهو ما انعكس ايجابياً على أداء الإقتصاد الوطني. ولكن عام ٢٠٠٩ شهد تحولاً كبيراً بالنسبة لنمو الصادرات والذي تراجع بنسبة ١٩,٤% في هذا العام لوحده.

بذلت الحكومة الأردنية جهوداً كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للإقتصاد الأردني وأولت ذلك اهتماماً كبيراً وعناية فائقة خلال السنوات الماضية، و قدمت الحكومة التسهيلات والحوافز للإستثمارات الخارجية، وأصدرت عدة قوانين لتحسين بيئة الأعمال و تحفيز هذه الإستثمارات، وعدلت هذه القوانين في فترات متلاحقة بما يتناسب مع المستجدات التي تطرأ على الساحة وتوخياً لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال والإستثمارات.

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، فقد ارتفع بنسبة ١٢٩,٦% في عام ٢٠٠٣ عنها في عام ٢٠٠٢ كما تضاعفت قيمة هذه الإستثمارات في عام ٢٠٠٥ عن مستواها في عام ٢٠٠٤ واستمرت الزيادة الكبيرة في عام ٢٠٠٦ حيث ارتفعت بنسبة ٨٤% عن ٢٠٠٥ ولكنها بدأت بالتراجع بعد ذلك حتى اقترب معدل نموها من ٨% في عام ٢٠٠٨ ولكنها تراجعت بحوالي ١٤,٣% في عام ٢٠٠٩ في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية وأثرها على المنطقة. ولا بد من الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبه برنامج التخاصية في جذب استثمارات جديدة إلى القطاعات والمشروعات التي تمت خصخصتها. ربما تعكس هذه الحركة في الإستثمارات المباشرة في الأردن ، وكذلك الفوائض النفطية في المنطقة العربية والتي شقت طريقها جزئيا إلى الدول العربية المجاورة. كما أن جزءاً مهما من هذه الإستثمارات ذهب إلى شراء استثمارات حكومية أو شركات مساهمة عامة قائمة ومنتجة أصلا وكذلك إلى الاستثمار العقاري.

لا بد من الإشارة هنا إلى دور تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج كمصدر مهم للعملات الأجنبية ودعم ميزان المدفوعات ولدورها كذلك في تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودفع عملية النمو الإقتصادي. حيث تشير الأرقام إلى أن قيمة حوالات العاملين الأردنيين في الخارج قد ارتفعت في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٥% عن مستوياتها المسجلة في عام ٢٠٠٥، من ناحية أخرى فقد شكلت قيمة الحوالات حوالي ١٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨، ومن الجدير بالذكر هنا أنه وبالرغم من الآثار الكبيرة للأزمة المالية العالمية على المتغيرات الخارجية في الإقتصاد الأردني إلا أن تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج قد إنخفضت بنسبة ١,٣% في العام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، وقد يكون سبب هذا التراجع البسيط إلى أن القطاعات التي يعمل فيها الأردنيون في دول الخليج العربي كانت الأقل تأثرا بالأزمة العالمية وبالتالي لم يشهد الأردن عودة كبيرة للأردنيين المغتربين في هذه الدول.

أما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فإن اقتصاد المعرفة يعتمد بشكل أساسي على المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الإقتصادي، من خلال توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير بيئات محفزة للإبتكار إضافةً إلى توافر الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية. وقد أدرك الأردن منذ البداية أهمية مواكبة التطور العالمي في هذا القطاع، وأن الاستثمار في البنية التحتية وخدمات الاتصالات لن يتأتى إلا من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في توفير خدمات الاتصالات. ولهذه الغاية، قامت الحكومة بوضع الخطط الإستراتيجية للقطاع وتحديد الأدوار لمؤسسات القطاع العام كمنظم للقطاع والقطاع الخاص كمشغل ومقدم للخدمة.

ونتيجة لذلك أصبحت البيئة الاستثمارية في المملكة مواتية وجاذبة للإستثمارات في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يتم وبشكل مستمر تطوير نماذج للشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والدولي، سعياً لجعل الأردن ضمن لائحة البلدان الأكثر نفاذاً في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتهدف الحكومة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية بالنسبة لهذا القطاع:

- توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنويعها بجودة عالية وأسعار معقولة من خلال بيئة تنظيمية فعالة وبنى تحتية مناسبة.
- مواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- رفع نسبة إنتشار تطبيقات الاتصالات والانترنت.
- المساهمة في تطوير خدمات القطاع العام من خلال تطبيق برنامجي الحكومة الالكترونية وشبكة الألياف الضوئية الوطنية.
- زيادة استخدام التكنولوجيا في الجوانب الإنتاجية والتخفيف من استخدامها في الجانب الاستهلاكي.

التقدم المنجز

درجة الإنفتاح الإقتصادي

خطا الأردن خطوات واسعة في مجال تحرير التجارة وتعزيز علاقاته الإقتصادية والتجارية مع العديد من الدول من خلال إنضمامه لمنظمة التجارة العالمية وتوقيعه على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقيات شراكة وتجارة حرة مع تكتلات إقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية و كندا وتركيا، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ's) وذلك بهدف توسيع الآفاق التصديرية وجذب الإستثمارات وجعلها محركاً دافعاً لنمو الإقتصاد.

وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في زيادة درجة الإنفتاح الإقتصادي والذي يقاس من خلال عدة مؤشرات نوعية وكمية منها نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الاستثمار الأجنبي، تجارة الخدمات، حرية وسهولة الاستثمار وممارسة الأعمال والقيود الجمركية والعوائق الفنية أمام التجارة وغيرها.

يعرض الجدول (٨-٢) بعض مؤشرات الإنفتاح الإقتصادي والمساعدات الرسمية للحكومة الأردنية.

جدول رقم (٨-٢) بعض مؤشرات الإنفتاح الإقتصادي

	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	٧٩,١	١١٢,٢	١٠٢,٤	٧٦,٨
المنح والمساعدات الخارجية (مليون دينار)	١٠٥٥	٤٥٤	٨٠٥	٩٧٣
نسبة المنح والقروض الميسرة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١٥	%٥	%٥	%٥,٥
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥,٤	١٥,٨	١٢,٥	٩,٦
متوسط التعرفة الجمركية المطبقة	١٣,١	١١,٥	١٠,٨	-

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي الأردني

أملت محدودية الموارد الإقتصادية على الأردن زيادة الإعتماد على الخارج لسد احتياجاته من السلع الأساسية والمواد الأولية والتجهيزات والآلات الإنتاجية، مما جعل حجم المستوردات تصل إلى ما يزيد على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في أغلب السنوات. وفي الجهة المقابلة فإن الصادرات الأردنية ما زالت تتركز في تصدير المعادن كالفوسفات والبوتاس والأسمدة بالإضافة إلى الأدوية وبعض المنتجات الزراعية. علما بأن الأردن ما يزال يعتمد على الخارج بشكل شبة كامل في إستيراد سلعه الأساسية كالقمح والنفط وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية.

وكان من نتيجة ذلك وجود عجز مزمن في الميزان التجاري بلغت نسبته بحدود ٤٩,٢% و ٣١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ على التوالي، كما أن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات قد زادت قليلا على الثلث في السنوات الخمس الأخيرة.

تراوح مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ ما بين ١١٢,٢% و ١٠٢,٤%، مما يدل على وجود درجة إنكشاف عالية في الإقتصاد الأردني والتي تعكس إعتماده الكبير على العالم الخارجي، ولكن هذه النسبة تراجعت بشكل كبير في عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة للتراجع الكبير في حجم المستوردات والذي فاق التراجع الحاد أيضا في الصادرات الوطنية.

كما أشارت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة أهمية هذه الإستثمارات بالنسبة للاقتصاد الأردني حيث وصلت هذه النسبة إلى ٥,٤% عام ٢٠٠٣ و١٥,٨% عام ٢٠٠٥ ولكنها تراجعت إلى ١٢,٥% و ٩,٦% في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي.

ومن ناحية أخرى تشير قيمة التعرفة الجمركية المنخفضة والمتراجعة في السنوات الأخيرة والتي وصلت إلى حوالي ١١% عام ٢٠٠٨ إلى توجهات الإنفتاح الإقتصادي وتراجع سياسات الحماية التجارية.

تتوزع المنح والمساعدات الخارجية على القطاعات الإقتصادية المختلفة بهدف رفع مستوى خدمات البنية التحتية والخدمات الرئيسية من تعليم وصحة واتصالات وكذلك بناء القدرات الفنية للمؤسسات والشركات الأردنية لزيادة درجة تنافسيتها إقليميا وعالميا. كما ويخصص جزءاً من المساعدات الخارجية لتطوير التشريعات وتحديثها ودعم بناء أنظمة المعلومات بما يعزز دخول الإقتصاد الأردني إقتصاد ومجتمع المعرفة.

الدين العام الخارجي

يعمل الأردن جاهداً للتخفيض من حجم مديونيته الخارجية، وقد قام من اجل ذلك بسن التشريعات ووضع الأنظمة والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإدارة الفعالة لديونه الخارجية، كما بادر للإستفادة من المبادرات الدولية التي منحت حوافز للدول المدينة لشراء بعض ديونها أو مبادلتها. تركزت السياسة الحكومية في هذا المجال على القروض التنموية الميسرة، وإعادة شراء دين الدول الأعضاء في نادي باريس للقروض التصديرية غير الميسرة، وإجراء عمليات تبادل للدين (Debt Swap) وإعادة جدولة القروض، والميل نحو زيادة الإقتراض الداخلي على حساب الإقتراض الخارجي، رغم السلبيات التي ينطوي عليها هذا النوع من القروض.

جدول (٨-٣): نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي	٧٤,٦	٥٦,٧	٢٢,٥	٢١,٧

المصدر: البنك المركز الأردني

من جانب آخر قامت الحكومة بتعديل قانون الدين العام وإدارته لسنة ٢٠٠٨ بحيث يضمن القانون المعدل تحديد سقوف جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز رصيد كل من الدين الداخلي والدين الخارجي ما نسبته ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وأن لا يتجاوز إجمالي الدين ما نسبته ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

إنخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢١,٧% من الناتج، يتراجع مقداره ٣٦,٧ نقطة مئوية عن مستواه في نهاية ٢٠٠٥. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تنفيذ الحكومة اتفاقيات إعادة شراء الدين مع الدول الأعضاء في نادي باريس وذلك للقروض التصديرية غير الميسرة التي خضعت لإتفاقيات إعادة جدولة سابقاً.

بالنسبة لمصادر الدين الخارجي، تحتل القروض المقدمة من الصناديق العربية والحكومات الأجنبية الجزء الأكبر من رصيد الدين القائم، يلي ذلك القروض الممنوحة من المؤسسات الإقليمية والدولية، ويأتي البنك الدولي في مقدمتها. ويأتي في الدرجة الثالثة وبنسبة ضئيلة من رصيد الدين القائم المصادر الأخرى والمتمثلة في السندات وعقود التأجير والمصارف الأجنبية.

القضايا والتحديات الأساسية

بذل الأردن جهودا كبيرة وعلى مدى عقدين من الزمان ركزت على إصلاح بنية اقتصاده ومواجهة إختلالاته الداخلية والخارجية وقد تعاون في ذلك مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الأمم المتحدة وبرامجها بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول المتقدمة. وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت على المستوى القطاعي والكلي للاقتصاد إلا أنه تبقى هناك مجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجه الإقتصاد الأردني ومن أبرزها:

- تخفيف درجة الانكشاف الإقتصادي وذلك من خلال زيادة وتوسيع الصادرات الوطنية وتنويعها وفتح أسواق ومجالات جديدة أمامها، وزيادة الإعتماد على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات. كما أن تقليص الاختلالات الخارجية والمتمثلة بوجود عجوزات مزمنة في الميزان التجاري والحساب الجاري والاختلالات الداخلية والتي تتجسد على شكل عجز مزمن في الموازنة الحكومية، تأتي على قائمة التحديات الإقتصادية للسنوات القادمة وحتى عام ٢٠١٥.

- إرتفاع المديونية الأردنية بشقيها الداخلي والخارجي وما تمثله خدمة الدين من أعباء على الموازنة العامة وميزان المدفوعات من التحديات الكبيرة التي تواجه الإقتصاد الأردني.

إنتشار خدمات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات بين السكان

أولت السياسات التعليمية والإقتصادية والتنموية في الأردن خلال العشرة سنوات الماضية قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات أولية كبيرة، حيث تم إعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصال كأساس لتحديث برامج وخطط التعليم في كافة مراحله، وأنشأت برامج الحكومة الالكترونية وتم التوسع في تقديم خدمات الاتصال من الهواتف النقالة وشبكة الانترنت وكذلك فقد توسع الإستثمار في خدمات البنية التحتية الأساسية واللازمة لزيادة انتشار وتحسين مستوى هذه الخدمات. تشير المؤشرات في الجدول (٨-٤) إلى زيادة الإعتماد على الهاتف المتنقل في المجتمع الأردني والذي زادت نسبة إنتشاره بين الأسر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بأكثر من ١٠ نقاط مئوية لتصل إلى ٩٦,٥% في عام ٢٠٠٩، وفي الوقت نفسه تراجعت نسبة إنتشار خط الهاتف الثابت والتي تراجعت بحدود ١٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، فقد شهد انتشار الحاسوب الشخصي أو المحمول قفزة كبيرة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ حيث زادت نسبة إنتشاره من ٣٥,٧% إلى ٥٤,٣%، كما ارتفعت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسوب ممن أعمارهم خمس سنوات فأكثر من ٤٦% في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٤,٨% في عام ٢٠٠٩، كما أن توافر خدمات الانترنت في المنازل قد ارتفع من ١٥,٦% عام ٢٠٠٧ إلى ١٨,٤% عام ٢٠٠٩ وكذلك الحال بالنسبة للأفراد مستخدمي الانترنت من عمر خمس سنوات فأكثر والتي حققت قفزة كبيرة خلال ثلاث سنوات إذ ارتفعت من ١٥,٦% عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥,٨% عام ٢٠٠٩. ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن التوسع في زيادة استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لم يؤثر بأنماط الإنتاج للسلع والخدمات بشكل كبير وربما تكون قد تركزت استخداماتها في الجانب الاستهلاكي من استخدام التكنولوجيا.

يبين الجدول (٨-٤) وضع مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

جدول (٨-٤): مؤشرات إنتشار خدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات

المؤشر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نسبة الأسر التي يتوافر لديها خط هاتف ثابت (أرضي) (%)	٤١,٦	٣٠,٧	٢٦,٠
نسبة الأسر التي يتوافر لديها خط هاتف متنقل (خلوي) (%)	٨٦,٣	٩٤,٢	٩٦,٥
نسبة الأسر التي يتوافر لديها كمبيوتر شخصي أو محمول (%)	٣٥,٧	٣٩,٣	٥٤,٣
نسبة الأسر التي يتوافر لديها خدمة الإنترنت في المنزل (%)	١٥,٦	١٣,٢	١٨,٤
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسوب ممن أعمارهم ٥ سنوات فأكثر (%)	٤٦,٠	٥٣,٣	٥٤,٨
نسبة الأفراد مستخدمي الانترنت ممن أعمارهم ٥ سنوات فأكثر (%)	١٥,٦	٢١,٦	٢٥,٨

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

القضايا والتحديات الأساسية في مجال خدمات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات

وعلى الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن القطاع ما يزال يواجه مجموعة من التحديات ومن أهمها:

- المنافسة الإقليمية والدولية في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- إرتفاع كلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت قياساً بمستوى دخل المواطن الأردني.
- تدني نسبة إنتشار مستخدمي الانترنت بالنسبة للعالم.
- تباين الفجوة الرقمية بين مختلف مناطق المملكة.

تداعيات الأزمة المالية العالمية

كان من تداعيات الأزمة المالية العالمية، تأثر الإقتصاد الأردني بالركود أو التباطؤ الإقتصادي الذي ساد معظم دول العالم خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٨ بما نسبته ٧,٦% مقارنه مع ما نسبته ٨,٥% في عام ٢٠٠٧، وانخفض إلى ٢,٣% عام ٢٠٠٩ .

كما سجل المستوى العام للأسعار مستويات قياسية خلال عام ٢٠٠٨، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ما نسبته ١٣,٩% مقابل ٤,٧% خلال عام ٢٠٠٧، ويعتبر معدل التضخم المسجل خلال عام ٢٠٠٨ الأعلى منذ عام ١٩٩٠.

يعود الارتفاع القياسي الذي سجله المستوى العام للأسعار خلال عام ٢٠٠٨ إلى جملة من العوامل الرئيسية منها رفع تكاليف الإنتاج على الصناعات المحلية، فقد تأثر المستوى العام للأسعار بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية الأساسية وخصوصاً الحبوب والأعلاف والسلع الأولية في الأسواق الدولية. إضافة إلى ذلك فقد كان هناك تأثير سعر الصرف في هذا المجال، حيث لعب تراجع سعر صرف الدينار / الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى دوراً في رفع أسعار السلع المستوردة. وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات البنك المركزي قد أظهرت أن العوامل الخارجية (التضخم المستورد) قد أسهمت بنسبة ٥٣% من معدل التضخم المسجل خلال عام ٢٠٠٨.

أما في مجال القطاع الخارجي، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بشكل طفيف ليصل إلى ٥٤٧٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل ٦٤٢٧,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض مقداره ٩٥٤ مليون دينار، أي ما نسبته ١٧%.

انخفض حجم التداول في سوق عمان المالي خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٢,٤% مقارنة بعام ٢٠٠٨ ، حيث بلغ حجم التداول الإجمالي في السوق ٩,٧ مليار دينار مقابل ٢٠,٣ مليار عام ٢٠٠٨، وانخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المُدرجة في سوق عمان المالي بحوالي ٢,٨ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٩ بعد انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة من ٢٥,٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢,٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ وهذا التراجع أدى إلى انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١٦,٧% في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٢% في نهاية عام ٢٠٠٩ .بينما بلغت هذه النسبة ٢٨٩% في نهاية عام ٢٠٠٧.

كما وأشارت المؤشرات الإقتصادية المتوافرة عن عام ٢٠٠٩ إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٢,٣% مقارنة بـ ٧,٦%عام ٢٠٠٨، كما تمثل هذا التراجع الإقتصادي بانخفاض معدلات الصادرات والمستوردات واللتان تراجعتا بنسبة ١٩,٤% و ١٧,١% على التوالي وكذلك الحال بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تراجعت إلى ٩,٦ % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٤,٢% عام ٢٠٠٦.

إنعكست بعض مظاهر الأزمة في زيادة عجز الموازنة الحكومية والذي وصل إلى حوالي ١,٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٩ أي ما يشكل ٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بعد المساعدات، إضافة إلى ما سبق فإن آثار الأزمة يمكن أن تمتد لتؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ من المتوقع أن يؤدي تراجع التسهيلات البنكية وضعف النمو الإقتصادي إلى تراجع الإيرادات العامة وإحداث صعوبات في تمويل الإستثمارات اللازمة لقطاعات التعليم والصحة والبيئة التحتية وتأمين الدعم والمساعدة للفقراء المحتاجين في المجتمع.

الطريق إلى الأمام

يتأمل الأردن أن تحقق جهوده الإصلاحية التي أتخذها خلال العقدين الماضيين ثمارها خلال السنوات القادمة وأن ينعكس ذلك بشكل واضح على معالجة اختلالات اقتصاده الخارجي وتعزيز اعتماده على الذات. ويسعى الأردن في هذا المجال إلى تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة تنافسية الصادرات الوطنية وذلك من خلال بذل المزيد من العناية بنوعية المنتجات الوطنية والتأكد من التزامها بالمواصفات العالمية، وتسهيل إجراءات التصدير، وتركيز الجهود في عملية تسويق الصادرات وبناء شراكات مع التجمعات الإقتصادية الإقليمية والعالمية.

- إيجاد شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص وتفعيل دور البنوك والمؤسسات المحلية في عملية هيكلة القطاع الخارجي من الإقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته إقليمياً ودولياً، وتبسيط العقبات الإدارية والإجرائية وتحسين مستوى خدمات البنية التحتية على نحو يساعد في عملية تنفيذ المشاريع الإنتاجية والتصديرية منها على نحو خاص.

- تأمين الدعم الإقليمي والتعاون الدولي لتنفيذ المشاريع الإقتصادية الكبرى وخصوصا في مجالات المياه والطاقة والتعدين والتي ستوفر المزيد من السلع الأساسية للاقتصاد الوطني وتزيد من درجة تنافسيته وتحد من النزف الدائم من رصيده من العملات الأجنبية.

- الوصول إلى أسعار قريبة من القدرة الشرائية للمستخدمين في الخدمات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- زيادة نشر استخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع الأعمال والمجتمع وجسر الفجوة الرقمية.

- تشجيع الاستثمار وزيادة التنافسية ونقل المعرفة وإيجاد المنافسة الفعالة.

- دمج استخدام التكنولوجيا في تطوير البنية التحتية الحكومية ومشاريع التعليم.

قائمة المراجع

١. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٩.
٢. لجنة الشؤون المالية والإقتصادية لمجلس الأعيان، تقريري ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
٣. الإستراتيجية الأولى للاستشارات، التقرير الإقتصادي، عدة مرات.
٤. دائرة الإحصاءات العامة.
٥. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

العد التنازلي إلى عام ٢٠١٥

شـاركت أكثر من ٨٠ دائرة أو وكالة تمثل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والأمم المتحدة في الأردن في إنجاز هذا التقرير. ولعل عملية إعداد التقرير تحظى بالأهمية ذاتها التي نعلقها علـى التقرير نفسـه، إذ أنها تقـدم دليلاً على الالتـزام الواضح الذي قطعته الجهـات الإنمائية الشريكة على نفسها بأن تجري تقييماً ناقداً، يتسم بالصدق والصراحة ويتطلع إلى المستقبل، للتقدم الذي يحرزه الأردن في سعيه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

كمـا هو مبين فـي هذا التقرير، فـإن الأردن ماضٍ على المسـار الصحيح. فقـد نجح في بلوغ الهدف الثاني، ومن المرجح أن يحقق الهدفين الخامس والسـادس. وهو قادر، بمزيد من الجهد والأسـاليب المبتكرة، على تحقيق الأهداف الخمسة الباقية. إن التحدي الذي يواجه الأردن خلال السنوات الخمس المتبقية يكمن في المحافظة على هذه الإنجازات، في منطقة متقلبة وعالم مثقـل بالآثار التي خلفتها الأزمة المالية والإقتصادية العالمية الأخيرة، وتحدي إسـتعادة الزخم السابق لكي يبلغ الأهداف كلها. ولا يجوز أن تمر السنوات الخمس المتبقية كغيرها من السنوات، فالمطلوب هو أن يقدم المزيد من الجهد والالتزام للتركيز على التفاوتات والوصول إلى الفئات الأكثر استضعافاً من أجل ردم الفجوات المتبقية.

لقد حرصت الحكومة الأردنية على أن تدمج الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشـراتها في الخطط التنفيذيـة الوطنية للسـنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ والسـنوات ٢٠١١-٢٠١٣. وبالمثل، قامت برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها العاملة في الأردن بدمج الأهداف الإنمائية للألفية في "إطار المسـاعدات الإنمائية للأمم المتحدة" للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢. وستكون النتائج والتوصيات التي اسـتخلصها هذا التقرير الأساس الذي ستتناوله المناقشات فيما بين الحكومة الأردنية ووكالات الأمم المتحدة عند إعداد "إطار المساعدات الإنمائية" للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧.

وفـي هذا السـياق، فقـد تم اختيـار الأردن ليكون ضمن مجموعة من تسـعة بلدان من شـتى أرجاء العالم للمشـاركة في "إطار تسـريع عجلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية"، الذي سيعمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بلورته. ويسـتهدف هذا الإطار مسـاعدة الحكومة الأردنية فـي تصديهـا لتحديات جديدة ذات علاقـة بالأهداف الإنمائية للألفية وفي تسـريع التقدم الذي تحـرزه المملكة في سـعيها لبلوغ أهداف محددة من الأهداف الإنمائيـة للألفية. والمقصود من هذا الإطار هو أن يكون بمثابة نهج مرن يمكن تكييفه ليناسب سياق البلد ويعمل على تطوير خطة عمل تحدد أدواراً واضحة لجميع الشركاء — بمن فيهم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة. وسيعمل هذا الإطار على وضع خارطة طريق لتحقيق الهدف الأول، أي هدف القضاء على الفقر المدقـع والجوع، من خـلال برنامج "الأمن الغذائي والتغذوي نحو مكافحـة الفقر"، وهو برنامج مشـترك فيما بين الحكومـة الأردنية ووكالات الأمم المتحدة. كمـا أن الحكومة الأردنية والأمم المتحدة سـتعملان على توحيد قواهما بالبناء على شـراكتهما الراسـخة من أجل تسريع عجلة التقدم نحو بلوغ الأهداف الباقية.

ومـع أن مختلف أجزاء هذا التقرير تنطوي على العديد من التوصيات المهمة بخصوص المضي قدمـاً إلى الأمام، فربما كانت أهم رسـالة فيه هي أن تحقيق الأهـداف الإنمائية للألفية يعتبر مهمة مجتمعية ومشـروعاً مجتمعياً. ولا يجوز النظر إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أنه مجهود تقوم به الحكومة وحدها، ولا على أن مسؤوليته منوطة بالأمم المتحدة دون غيرها، بـل ينبغـي اعتباره تعهـداً جماعياً ونهجاً كلياً يقـوده الأردنيون كافة للعمل معـاً من أجل بلوغ الأهداف الثمانية التي تكمل بعضها البعض.

مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشرات	السنوات					
	١٩٩٢ ١٩٩٠	٢٠٠٢ ٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٥
الهدف ١ - القضاء على الفقر المدقع والجوع						
نسبة السكان دون خط الفقر المدقع	٦,٦	٤	٢,٣	٠،٧٥	-	٣,٣
نسبة فجوة الفقر (تعدد الحالات xعمق الفقر)	٥,٣	٣,٣	٢,٨	٢,٦	-	٢,٧
حصة أفقر ٢٠ % من السكان في الاستهلاك الكلي	٦,٥	٦,٩	٧,٧	١١,٢	-	١٠
حصة الفرد المستخدم من الناتج المحلي الإجمالي/ دينار اردني	٥٤٣٠	٤٧٣٢		٦٦٥٢	٦٦٠٦	
نسبة العمالة إلى السكان	٣٤,٤	٣٤	٣٢,٧	٣٤,٥	٣٥	
نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين	١٩,٢	١٨,٩	-	١٥,٥	١٥,٩	
نسبة الأطفال (تحت سن الخامسة) الذين يعانون من نقص الوزن/الوزن إلى العمر	٦,٤	٤,٤	-	-	١,٩	٣,٢
نسبة السكان تحت الحد الأدنى من استهلاك طاقة التغذية	٦,٦	٤,٠	٢,٣	-	-	٣,٣
الهدف ٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي						
معدل صافي الالتحاق في التعليم الأساسي	٨٦,٧	٩٦,٢	٩٧,٦	٩٧,٦	٩٧,٦	١٠٠
نسبة التلاميذ الذين يبدأون الصف الأول وينهون الصف الخامس	٩٢,٢	٩٦	٩٩	٩٩	٩٩	١٠٠
معدل القرائية للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة	٩٧,٤	٩٨,٧٢	-	٩٩,١	٩٩,١	١٠٠
الهدف ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة						
نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الأساسي	٩٤	٩٦	٩٦	٩٦,٣	٩٧,٨	١٠٠
نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الثانوي	١٠٥	١٠٢	١٠٤	١٠٤	١١٠	١٠٠
نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم العالي	١٠٤	١١٢	-		١٠٧	١٠٠
حصة المرأة في العمل مدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي (%)	١١	١٤,٤	١٣,٨	١٥,٧	١٦,٢	٥٠
نسبة التمثيل البرلماني للمرأة في مجلس الأمة	-	-	٥,٨	٦,٤		*
الهدف ٤ - تخفيض معدل وفيات الأطفال						
معدل الوفاة للأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف)	٣٩	٢٧	-	-	٢٨	١٣
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف)	٣٤	٢٢	-	-	٢٣	١١,٣
نسبة الأطفال في سن سنة واحدة تم تطعيمهم ضد الحصبة	٨٥	٩٥,٢	-	-	١٠٣	١٠٠
الهدف ٥- تحسين صحة الأمهات						
الوفاة النفاسية لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي	٤٨	-	-	-	١٩	١٢
نسبة الولادات بإشراف طبي مختص (%)	٨٧	٩٩	-	-	٩٩	١٠٠
معدل انتشار وسائل منع الحمل(%)	٤٠,٢	٥٥,٨	-	-	٥٩,٣	٦٥,٨

المؤشرات	السنوات					
	١٩٩٢ ١٩٩٠	٢٠٠٢ ٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٥
معدل الولادات لدى المراهقات	٧,٤	٤,٣	-	-	٤,٧	٢
الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأكثر)	٨٠,٢	٩٨,٦	-	-	٩٨,٨	١٠٠
الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة (للسيدات في سن الإنجاب)	٢٢	١١		١٢	١١	-
الهدف ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض						
نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل حالات الإصابة والوفاة نتيجة لمرض السل / التدرن الرئوي (لكل ١٠٠ ألف من السكان)	١٤	٦,٤	-	-	٦	٠
نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم علاجها ضمن برنامج العلاج تحت الإشراف المباشر	٦٠	٧٧	-	-	٨٦	١٠٠
الهدف ٧- ضمان الاستدامة البيئية						
نسبة مساحة الأرض المغطاة بالغابات	٠,٤٤	٠,٨٤		٠,٩٠		*
نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من لناتج المحلي الإجمالي(طن)	٢,٢	-	٢,٣	-	-	
استهلاك المواد المستنفذة للأوزون (%)	١٠٠	٧	-	-	-	
مساحة الأراضي المحمية للحفاظ على التنوع البيئي (%)	٠,١٤			١,٤		*
نسبة الأجناس المهددة بالانقراض:						
الثديات	-	١١	-	١٠,٣		
الطيور	-	٠,٢	-	١,٦		
الزواحف	-	٥	-	٧,٨		
البرمائيات	-	٢٥	-	-		
النباتات الوعائية	-	٥	-	١		
نسبة السكان المرتبطين بالشبكة العامة للمياه	٩٢,٨	٩٧	٩٨,١	٩٨,٤		*
نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة	٤٨	٦٠,١		٦٢,١٥		٧٠
الهدف ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية						
نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	-	٧٤,٦	-	٢٢,٥	٢١,٧	*
متوسط التعرفة الجمركية %	١٣,١	-	١١,٥	١٠,٨	-	
الإستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-	٥,٤	١٥,٨	١٢,٥	٩,٦	
نسبة الأسر التي تمتلك هاتف خلوي	-	٢٠,٨	-	٩٤,٣	٩٦,٥	*
نسبة الأسر التي تمتلك هاتف ارضي	-	٥٧	-	٣٠,٧	٢٦	*
نسبة الأسر التي تمتلك حاسوب شخصي	-	٩,٨	-	٣٩,٣	٥٤,٣	*
نسبة الأفراد المرتبطين بالانترنت	-	٤,٨	-	٢١,٦	٢٥,٨	*

الملحق

الفرق واللجان المشاركة في إعداد التقرير:

قائمة بأسماء مجموعات العمل / الآليات المشاركة في الإعداد لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية

اللجنة التوجيهية:

الدكتور صالح الخرابشة	أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد لوك ستيفينز	المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن
الدكتور حيدر فريحات	مدير عام دائرة الإحصاءات العامة

الخبير الفني الرئيس:

معالي الدكتور تيسير النعيمي

لجنة إنهاء التقرير:

معالي الدكتور تيسير النعيمي	الخبير الفني الرئيس
السيد لوك ستيفينز	المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن
م. زياد عبيدات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة منى إدريس	صندوق الأمم المتحدة للسكان

لجنة الدعم والتنسيق :

السيدة ليلى ميلاد	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن
الآنسة جورجيت خوري	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن
الآنسة مارتا لانزوني	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن
السيد باسم كنعان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الآنسة لمياء الزعبي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الآنسة ليانة خليل	صندوق الأمم المتحدة للسكان

مجموعة العمل / الهدف الأول

رئيس مجموعة العمل	
السيد عمر حمزة	وزارة التنمية الإجتماعية
الرئيس المشارك	
الآنسة رانيا ترزي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الخبير الفني	
الدكتور نادر مريان	
الأعضاء	
الآنسة لارا العبدللات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مجموعة العمل / الهدف الأول

د. حضرم الفايز	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد عبد الفتاح جرادات	دائرة الإحصاءات العامة
السيد نبيل عمار	وزارة العدل
د. محمد الطراونة	وزارة الصحة
السيد علي مطلق	الهيئة التنسيقية للتكافل الإجتماعي
السيد قصي طلافحة	مؤسسة الضمان الإجتماعي
السيد عبد الرحمن الخوالدة	صندوق المعونة الوطنية
السيد ناصر العتوم	صندوق الزكاة
السيد سعيد الفايز	مؤسسة تنمية أموال الأيتام
السيد غالب القضاة	مؤسسة نهر الأردن
السيد محمد الزعبي	مؤسسة الملك حسين
السيد معتصم الكيلاني	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد موسى الصيفي	مؤسسة الملك حسين
السيدة إيمان النمري	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
د. عبد السلام الخوالدة	وزارة التنمية الإجتماعية
السيدة رندة القرعان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة منى عبد الجواد	المجلس الأعلى لشؤون المعوقين
السيد نبيل عمار	وزارة العمل
السيدة ماجدة العساف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة لميس ناصر	برنامج الغذاء العالمي
د. تتيانا الكور	منظمة الصحة العالمية

مجموعة العمل/ الهدف الثاني

رئيس مجموعة العمل	
السيد موسى سمور	وزارة التربية والتعليم
الرئيس المشارك	
السيدة إريكا ستاهلرير	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
الخبير الفني	
معالي الدكتور تيسير النعيمي	
الأعضاء	
م. محمود حسين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة عبير الرحيل	دائرة الإحصاءات العامة
م. منذر البطاينة	وزارة التعليم العالي
د. رشاد الزعبي	المجلس الأعلى للشباب
د. رائدة القطب	المجلس الأعلى للسكان
م. هاني خليفات	مركز التدريب المهني
السيد محمد مقدادي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة

مجموعة العمل/ الهدف الثاني

د. عماد عبابنة	المركز الوطني للتنمية البشرية
السيد مأمون المعايطة	وزارة التربية والتعليم
السيدة رندة النوباني	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
د. أمل نحاس	المجلس الأعلى لشؤون المعوقين

مجموعة العمل/ الهدف الثالث

رئيس مجموعة العمل	
السيدة لينا طرقان	وزارة الشؤون السياسية
الرئيس المشارك	
السيد محمد الجنيني	صندوق الأمم المتحدة للمرأة
الخبير الفني	
الدكتورة أمل الخاروف	
الأعضاء	
الآنسة مجد حماد	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة منال سويدان	دائرة الإحصاءات العامة
معالي الأستاذة أسمى خضر	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
السيدة عطاف هلسة	وزارة العمل
م. لمياء الشريف	وزارة الشؤون البلدية
السيد أمجد الوديان	وزارة الشؤون البلدية
السيد حسين الجبور	المجلس الأعلى للشباب
السيد عدي عبيدات	مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
السيدة نائلة الصرايرة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
السيدة سامية بشارة	مؤسسة نهر الأردن
السيدة هناء شاهين	مؤسسة الملك حسين
د. حنان ابراهيم	معهد الملكة زين الشرف التنموي
السيدة سمر شهوان	تجمع لجان المرأة
السيدة هنا العريضي	تنمية الصادرات الأردنية ومؤسسة المراكز التجارية
العقيد محمد الزعبي	إدارة حماية الأسرة / الأمن العام
السيدة بثينة فريحات	المركز الوطني لحقوق الإنسان
السيدة رانيا الخطيب	ملتقى سيدات الأعمال والمهن
السيدة ليالي أبو سير	صندوق الأمم المتحدة للسكان
السيدة سحر رواس	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات
السيدة هديل التلي	منظمة الأمم المتحدة للتربية،العلوم والثقافة
السيدة حنين حمزة	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
السيدة زينة جدعان	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مجموعة العمل/ الهدف ٦،٥،٤

رئيس مجموعة العمل	
د. غسان فاخوري	وزارة الصحة
الرئيس المشارك	
الآنسة جمانة الحاج أحمد	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
الخبير الفني	
د. موسى العجلوني	
الأعضاء	
م. فداء جرادات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد ميشيل جعنيني	دائرة الإحصاءات العامة
د.عادل بلبيسي	وزارة الصحة
د. بسام حجاوي	وزارة الصحة
د. قاسم ربيع	وزارة الصحة
د. جمال أبو سيف	وزارة الصحة
أ.د. رائدة القطب	المجلس الأعلى للسكان
د. مالك الدباس	الخدمات الطبية الملكية الأردنية
د. نجوى خوري	مستشفى الجامعة الأردنية
د. عبدالله الهنداوي	جمعية المستشفيات الخاصة
د. وائل هياجنة	مستشفى الملك عبدالله
السيدة حنان الظاهر	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
د. عزمي محافظة	الهلال الأحمر الأردني
السيدة منى إدريس	صندوق الأمم المتحدة للسكان
د. سناء نفاع	منظمة الصحة العالمية
السيدة حنان العمري	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

مجموعة العمل / الهدف ٧

رئيس مجموعة العمل	
السيد أحمد قطارنة	وزارة البيئة
الرئيس المشارك	
السيد منجد الشريف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الخبير الفني	
د. عامر الحمود	
الأعضاء	
سمو الأميرة سمية بنت الحسن	الجمعية العلمية الملكية
م. أحمد الجزار	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد منذر بدرية	دائرة الإحصاءات العامة
م. سوزان الكيلاني	وزارة المياه والري

مجموعة العمل / الهدف ٧

م. ملك الرواشدة	وزارة المياه والري
السيد راكز الخلايلة	وزارة الشؤون البلدية
م. تمارا باكير	وزارة الشؤون البلدية
م. ماري مصري	وزارة الزراعة
م. ميسون بسيسو	وزارة الصحة
السيد محمد يوسف	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
د. هاني أبو قديس	جامعة العلوم والتكنولوجيا
د. خالد كحالة	الجمعية العلمية الملكية
السيد رؤوف الدباس	وزارة البيئة
السيدة زينب الشوابكة	وزارة البيئة
السيدة لميس ناصر	برنامج الغذاء العالمي
د. محمد صيدم	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة مها الزعبي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الآنسة أمل دبابسة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة لما مصالحة	اليونيسكو
الدكتور راقي زغوندي	منظمة الصحة العالمية/CEHA

مجموعة العمل / الهدف ٨

رئيس مجموعة العمل	
د. ماهر محروق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الرئيس المشارك	
السيد يعقوب بيريس	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الخبير الفني	
د. نادر مريان	المركز الوطني للتنمية البشرية
الأعضاء	
د. معتصم الكيلاني	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الآنسة رغد شخانبة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة لما جنيدي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد محمد العساف	الإحصاءات العامة
السيدة مها علي	وزارة الصناعة والتجارة
السيد خالد لحام	وزارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات
السيد سالم غاوي	الهيئة التنفيذية للتخاصية
السيدة سيرين حكمت	الهيئة التنفيذية للتخاصية
السيد غيث البكري	تنمية الصادرات الأردنية ومؤسسة المراكز التجارية
د. رند قناديلو	مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
السيد حسن العمد	غرفة تجارة عمان

مجموعة العمل / الهدف ٨

م. عمر أبو وشاح	جمعية المصدرين الأردنيين
السيدة سهير عماوي	جمعية رجال الأعمال الأردنية
د. عدلي قندح	جمعية البنوك الأردنية
السيد باسم كنعان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد سامي الخصاونة	دائرة الإحصاءات العامة
الآنسة سهى مصطفى	غرفة صناعة عمان
السيد عمر شنيكات	نقابة الصحفيين الأردنيين
السيدة ماجدة العساف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيد عصام القرارة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
السيدة سحر رواس	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات
السيدة فاتن الهندي	برنامج الغذاء العالمي

تنقيح وتدقيق النسخة العربية

السيد زياد عبيدات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد باسم كنعان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة منى إدريس	صندوق الأمم المتحدة للسكان
الأنسة جورجيت خوري	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
الآنسة ليانة خليل	صندوق الأمم المتحدة للسكان

تصوير

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - حمزة المزرعاوي
ص ١٢، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٧٣
- الأمم المتحدة - سيمون ميلن – دي
ص ٣٨، ٦٨، ٧٦، ٨٣
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة - شهزاد نوراني
ص ٢٤، ٥٠، ٥٥، ٦٦
- صندوق الأمم المتحدة للسكان - رائد العضايلة
ص ٤٨، ٥٨، ٦٥، ٧٨، ٨٧
- الأمم المتحدة / إسكندر دبيبه
ص ٦، ٩٠، ١٠٠
- الأمم المتحدة / باولا بيكون
ص ٢٢

الغلاف الأمامي والخلفي

- الأمم المتحدة – سيمون ميلن دي
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة – شهزاد نوراني
- صندوف الأمم المتحدة للسكان – رائد العضايلة
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي – حمزة المزرعاوي

تصميم وإخراج تقنيات التصميم SYNTAX/ عمان - الأردن